

اللَّهُ عزَّ وجلَّ
والسَّيِّئَةُ
أمر في كمالها

تأليف : كلينتون روسيتر
ترجمة : الدكتور محمد بسبب شنب

الأحزاب والسياسة في أمريكا

بقتلم: كلينتون روسيتز
جامعة كورنيل

ترجمة
الدكتور محمد إبيد شنبه

دار النشر للجامعات المصرية
علاء الدين الشبقي وشركاه
للمطابع - القاهرة

PARTIES AND POLITICS IN AMERICA

by

CLINTON ROSSITER

© 1960 by Cornell University

محتويات الكتاب

صفحة

الفصل الأول :

سمات السياسة الأمريكية ١

الفصل الثاني :

وظائف الأحزاب الأمريكية ٤٣

الفصل الثالث :

من هم الديمقراطيون ومن هم الجمهوريون ٧١

الفصل الرابع :

الفروق بين الديمقراطيين والجمهوريين ١١٦

الفصل الخامس :

مستقبل السياسة الأمريكية ١٥٩

تقديم الكتاب

« إن حالة أحزاب دولة معينة ، هى أصح دليل يمكن الحصول عليه ، على سلامة قيمها ونظمها الديمقراطية . »

يتضمن هذا الكتاب حساباً صريحاً وموضوعياً لسياسة الأحزاب الأمريكية ، قام به عالم ومؤرخ سياسى ممتاز يرى أنه « لا يوجد فى أى مكان فى العالم نظاماً سياسياً كالنظام الأمريكى . » ويوضح سمات هذا النظام ، ويرى فى قابليته للدوام « مصدراً للبهجة ، لا للانقباض . »

ويعتقد المؤلف أنه « بالرغم من الفساد الموجود داخل الحزبين الأمريكيين الرئيسيين ، وبالرغم من استهتارهم فى الصراع من أجل السلطة ، فإنهما مفيدان ، وفعالان ، ولا يمكن الاستغناء عنهما باعتبارهما أداتين للديمقراطية الدستورية . » . ويصفهما بأنهما « صانعا السلام فى المجتمع الأمريكى . » ، ويبين وظائفهما التاريخية والأسلوب الذى اتبعاه للتغلب على بعض العوامل الهدامة التى يتضمنها نظامنا الديمقراطى .

وقدم روسيتر بعد ذلك نقداً تحليلياً لكل حزب ، متكلماً عن قوته الحالية وعن أصله وتطوره ، وعن انتصاراته وهزائمه ، ومبينا القوى المؤثرة فى عادات التصويت الأمريكية ، كالأقليمية ، والموطن ، والطبقة الاجتماعية .

وقد وجد أن الفارق الحقيقى بين الحزبين هو فارق فى الاتجاهات وللبلول لافى المبادئ ، وقد خلص اكتشافاته فى « أن الخلاف بين الحزبين هو فى الواقع خلاف بين حزب ذى ميول إصلاحية وإنفاقية ، يؤيده سكان المدن ، والطبقة العاملة ، وخلف المهاجرين الجدد ، وبين حزب يميل نحو الادخار وإبقاء

الحال على ما هي عليه ، ويؤيده سكان الريف والضواحي ، وأفراد الطبقة
للتوسعة ، وخلف المهاجرين القدامى .

وفي فصل ختامى ، ينظر للؤلأف أمامه ، فيناقش ما هو محتمل أن يحدث
على مسرح السياسة الأمريكية ، وما يجب أن يحدث .

ولا يتنبأ إلا بتغيرات قليلة فى خلال الخمس والعشرين عاماً القادمة ، « فستبقى
الأحزاب مفككة ، غير مركزة ، وغير منظمة ، متجهة نحو تحقيق مصالحها ،
ومحاولة بعدد كبير من الجماعات النفعية التى تنفذ من خلالها أحياناً . » ويرى أن
سياستنا تحتاج إلى « مزيد من المبادئ » ، والوضوح ، والنظام ، والمسئولية ،
والحماسة ، ولكنه ينبه إلى أن وصف العلاج اللازم للتحسين « يجب أن يكون
فى حدود ما هو ممكن » .

ويعتبر هذا الكتاب الملىء بالأحكام الواعية عرضاً لحقائق الحياة السياسية
فى الولايات المتحدة ، قدمه مؤلف يكتب بإعجاب وعاطفة نقادة ، ولا شك أن
ثناؤه العاطر على « طبخة السياسة الأمريكية » سيساعد كل قارئ على زيادة
فهم نظامنا الديمقراطي الفريد .

التعريف بالمؤلف

كلينتون روسيتر Clinton Rossiter ، العالم والمؤرخ السياسى ، والمحاضر والكاتب المعروف ، هو أستاذ النظم الأمريكية فى جامعة كورنل . تخرج من جامعة كورنل ، ثم حصل على اللاجستير والدكتوراه من جامعة برنستون ، وقد نشر سبعة كتب أخرى منها كتاب Seedtime of the Republic الذى فاز بجائزة مؤسسة ودرو ويلسون ، وبجائزة بانكروفت ، وبجائزة معهد التاريخ والحضارة الأمريكية القديمة ، وكتاب Conservatism in America الذى فاز بجائزة شارلز بيرد التذكارية ، وكتاب The American Presidency الذى أصبح من الكتب التقليدية فى موضوعه .

الفصل الأول

سمات السياسة الأمريكية

لا يمكن أن نحيا أمريكا بلا ديمقراطية ، ولا أن توجد الديمقراطية بلا سياسة ، ولا توجد سياسة بلا أحزاب ، ولا تقوم الأحزاب إلا على مبادئ التسوية والاعتدال .

إن شعبنا هو الذى خلق النظام الحزبى فى صورته الحديثة ، ومع ذلك فإننا نحجم عن الافتخار بما صنعته أيدينا ، وإن أملى المتواضع من هذا الكتاب ، أن يقرأه للتشككون فى قيمة الأحزاب السياسية وفى ضرورتها ، وأن يخرجوا من قراءته بفهم أحسن لمنطق نظامنا السياسى ، وبالتالي أن يصبحوا أكثر خجراً به .

لقد وصفت الحلقة التى تتصارع فيها الأحزاب بقصد الفوز بالسلطة ، بأنها « القارة السوداء » ضمن موضوعات العلوم السياسية ، ولكن إذا كان هذا المجال قد بدا أسود فى يوم ما ، فإنه لم يمد كذلك اليوم . ولقد كتب هنرى سمنر مين Henry Sumner Maine منذ سنوات عديدة مضت « بأنه لا يوجد من القوى المؤثرة فى حياة الإنسان ما أهملت دراسته كالأحزاب ، رغم أنه لا يوجد ما يستحق العناية فى دراسته مثلها » ، ولو كان « مين » حياً اليوم ، لأدهشته الحماسة وعدد الأشخاص الذين أقبلوا على دراسة الأحزاب ، فقد أصبحت السياسة من زواياها المختلفة : التنظيمية ، والوظيفية ، والاجتماعية ، والمثالية ، والنفسية ، من أحسن الموضوعات المدروسة فى الحياة الأمريكية ، وبفضل أعمال العشرات من الأساتذة والصحفيين أصبح النظام السياسى الأمريكى قارة محددة جيداً يسهل السفر والتنقل فى أرجائها ، وإذا كان ما يزال هناك الكثير مما لا نعرفه ، وبما قد لا نصل أبداً إلى معرفته ، فيما يتعلق بالتنظيمات الحزبية وأساليب الزعماء السياسيين وتصرفات الناخبين ، فإننا مع ذلك نعرف الكثير ، ونستطيع بكل يقين أن نرى الكثير عن سياستنا .

وهذا الكتاب الصغير يعتبر مقدمة لدراسة السياسة الديمقراطية الأمريكية ، ولدراسة الحزبين اللذين يسيطران عليها ، وقد قصد به تزويد القراء بمجموعة

من الحقائق والآراء التي قد تساعد على الفهم خلال أيام الانتخابات المضطربة .
ولهذه الدراسة أهمية كبيرة ، فإنى أعتقد أن قرأى مثل تماماً ، سيظنون يتناقشون
في السياسة طوال حياتهم ، ولذلك يجب علينا قبل أن نبدأ التكهن حول من
سيفوز في الانتخابات وبأية أغلبية ، أن نمهد الطريق أمامنا ، وهذا ما أنوى
القيام به ، بإعطاء قرأى صورة موضوعية عن حقائق السياسة الحزبية في أمريكا ،
وأبدأ ببيان السمات المميزة لنظامنا الحزبى .

وأم هذه السمات هو نظام الحزبين الذى نعيش فى ظله ، وهو نظام صارم
قد تأصل فى حياتنا حتى إستبد بها ، فلدينا الديمقراطيون والجمهوريون ، ولا يكاد
يوجد غيرهم ، إذ ليس هناك تنظيم حزبى آخر يمكن أن يقف معهم على قدم
المساواة فى المنافسة من أجل السلطة .

وتبدو صرامة هذا النظام واضحة عندما نكشف عن الحالة المؤسفة التى
تعيش فيها الأحزاب الأخرى ، وقد يعتمد بعض القراء أن هذه طريقة غريبة
لاستعراض نظام الحزبين ، ولكن الواقع أننا نستطيع أن ندرك من صفات
الكائن الاجتماعى الذى نبحت فيه ، عن طريق دراسة الكائنات الأخرى التى
انشقت عنه أو طردت منه ، أكثر مما ندركه من أعضائه أو أجزائه للكونة له ،
ولذلك آثرت أن أبدأ كلامى عن نظام الحزبين بالكلام عن الأحزاب الأخرى
التي يبدو مركزها الحالى ميئوساً منه .

فهما كان المجد الذى حققته تلك الأحزاب فى الماضى فقد تلاشى الآن كل
ذلك ، واحتكر الحزبان الرئيسيات الأصوات والاهتمام والأموال والنفوذ
والسلطة ، منذ ما يقرب من جيل كامل ، حتى إنه فى انتخابات الرئاسة التى
أجريت عام ١٩٥٦ لم تحظ الأحزاب الأخرى بغير ٠.١٪ من أصوات اثنين
وستين مليوناً من الأمريكيين اشتركوا فى الانتخاب ، وفى الكونغرس الذى لمع
فيه التقدميون والمستقلون والمزارعون العمال يوماً ما ، أصبح النشاط مقصوراً على

الديمقراطيين والجمهوريين ، وإذا نظرنا إلى تكوين مجالس الولايات التشريعية وعددها تسعة وتسعون مجلساً^(١) ، لم نجد سوى أربعة أفراد من بين ثمانية آلاف شخص ، هم الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للأحزاب الثلاثة .

ولكى نقول الحق ، فإن أعجاد الماضى لم تكن مجيدة بالقدر الذى يريدنا بعض الغياليين أن نتقد . حقاً إن الأحزاب الثلاثة اشتركت بنصيب إبقاء السياسة الأمريكية نظيفة ، حية ، وتقدمية ، ولكننا لا نقر مع ذلك ما يقول به بعض المؤرخين من أن هذه الأحزاب كانت هى المحرك الحقيقى للتقدم فى نظامنا السياسى ، فليس هناك أى دليل حاسم على أن تلك الأحزاب كانت مصدراً رئيسياً للأفكار الجديدة التى عرضت على الناخبين الأمريكين لإبداء وجهة نظرهم فيها ، وإقرارها ، وفى ذلك يقول الأستاذان رانى ، وكاندال : « إن تقدم حزب من الأحزاب الصغيرة باقتراح معين ، قبل أن تتقدم الأحزاب الكبرى بمثله ، ليس دليلاً على أن هذه الأحزاب قد أقرت هذا الاقتراح ، لأن الحزب الصغير هو الذى تقدم به^(٢) » والواقع أننا لو بحثنا عن المصادر الأصلية لكثير من الأفكار الجديدة التى عرضت علينا فى خلال السنوات القليلة الماضية ، لوجدناها منبثقة عن جماعات غير حزبية ، كالاتحاد الوطنى الحلى ، واتحاد النساء الناخبات ، واتحاد منع الخانات ، والجمعية الأهلية لتقدم الملونين ، ولوجدنا القليل منها هو الصادر عن الاشتراكيين والتقدميين .

لقد خرجت لنا من قناة السياسة الأمريكية فى القرن الماضى ستة نماذج للحزب الثالث :

(١) الجناح اليسارى — ومن أمثلته الحزب الاشتراكى ، وحزب العمل

(١) تأخذ نبراسكا بنظام المجلس الواحد .

(٢) Austin Ranney and Willmoore Kendall, Democracy and the American Party System (New York, 1956), 454.

الاشتراكي ، والعمال الاشتراكيون ، والشيوعيون ، ولم يستطع أن يحصل على أصوات في انتخابات الرئاسة سوى حزب واحد فقط من هذه الأحزاب ، هو الحزب الأول ، ولم يزد ما حصل عليه على ١٪ من أصوات الناخبين .

(٢) الأشخاص الذين تستبد بهم فكرة واحدة ، وأشهرهم الأشخاص للنادون بتحريم الخمر .

(٣) حزب الولاية الواحدة — سواء ساد لفترة معينة حل فيها محل أحد الأحزاب الكبرى كالحزب التقدمي في وسكونسن وحزب للزراعين العمال في مينيسوتا ، أو كان مجرد حزب ضئيل غير منظم ، بحيث يمكن اعتباره مجرد ذنب نظيف لأحد الأحزاب الكبرى ، كحزب الأحرار في نيويورك .

(٤) حزب الأشخاص الذين يتبعون الزعيم للنشق عن أحد الأحزاب ، ومثاله الواضح حركة الـ Bull Moose عام ١٩١٢ .

(٥) الجناح المعارض داخل أحد الأحزاب الكبرى ، وهو يضم أشخاصاً غاضبين على سياسة الحزب وتصرفاته ، لا يمكن إرضاؤهم باتخاذ إجراء الصلح والتسويات العادية ، ومشالهم ديمقراطيون الذهب Gold Democrats في عام ١٨٩٦ ، والديمقراطيون Dixiecrats عام ١٩٤٨ .

(٦) حزب الأقلية الحقيقي — الذي يعبر عن الحركة المعارضة ويحمل في طياته احتمالات نشوء حزب كبير ، ويعتبر حزب الشعبين Populists الذي نشأ في أواخر القرن التاسع عشر ، المثال التقليدي لهذا النوع من الأحزاب ، وقد يكون المثال الوحيد في التاريخ الأمريكي (١) .

(١) تكون هذا الحزب في الولايات المتحدة في عام ١٨٩١ وكان برنامجه يقوم على سيطرة الحكومة على الخطوط الحديدية .

وقد أغفلنا ذكر بعض الجماعات ضمن الطوائف السابقة ، كجماعة لافوليت La Follette التقدمية التي تكونت عام ١٩٢٤ ، وجماعة والاس Wallace التقدمية التي ظهرت عام ١٩٤٨ ويرجع ذلك إلى أنه من الممكن اعتبار هذه الجماعة مزيجاً أو خليطاً من نوعين أو أكثر من الطوائف الست السابق ذكرها .

ونحن إذا نظرنا إلى الماضي ، لأنجد من عشرات الأحزاب الصغيرة التي ظهرت على مسرحنا السياسى ، حزبا هدد السيادة السياسية للحزبين الكبيرين سوى حزب الشعبين ، فهو الحزب الوحيد الذى كان من المحتمل أن يتحول إلى حزب كبير ، ولكن اختيار الديمقراطيين لبرايان Bryan زعيم هذا الحزب كمرشحهم للرئاسة فى عام ١٨٩٦ ، حطم أحلام الشعبين بضربة واحدة ، وقد أثبت الشعبون كم كان هذا التحطيم كاملاً بتردهم فى اختيار برايان ، ولعلمهم أيضاً كانوا مجرد جناح منشق ولم يكونوا حزباً بمعنى الكلمة ، ولكن لاشك فى أن انشقاقهم كان خطيراً ، فقد دفع الديمقراطيين نحو اليسار عدة خطوات ، وقد أفتعنا هذا الحدث بأن المظهر العظيم الذى ظهر به الشعبون عام ١٨٩٢ ، هو الذى أدى إلى تحطيمهم عام ١٨٩٦ ، إذ لولا شعور الديمقراطيين بمخاطورتهم لم اهتموا بالعمل على القضاء عليهم .

والواقع أن من الصفات المميزة لنظام الحزبين فى أمريكا هي : الطريقة التي يتحرك بها أحد الحزبين الكبيرين ليتطلع أقوى الأحزاب الثلاثة التي تكون موجودة فى وقت معين ، والحقيقة الملحوظة أنه ما من حزب ثالث فى أمريكا قد استطاع أن يتحول إلى حزب كبير رئيسى ، وأنه ما من واحد من الحزبين الرئيسيين قد تضاعف وأصبح حزباً ثالثاً ، فكل واحد من الأحزاب الأربعة الكبرى فى التاريخ الأمريكى هي : الاتحاديون ، الديمقراطيون ، الويجمز Whigs (١) ، الجمهوريون ، قد برز مرة واحدة كاملاً فى مجال السياسة ، وبدأ فوراً للنفاة

(١) تألفت هذا الحزب حوالي عام ١٨٣٤ ليعارض الحزب الديمقراطى .

الجديدة من أجل الفوز بالسلطة ، وقد قضى على حزب الاتحاديين وعلى الويجمز بعد مقاومة ضئيلة لم تستمر طويلا ، ولم يبق لهما من أثر ، حتى إنه أصبح من النادر في خلال فترة للشاعر الحسنة Era of Good Feelings التي أعقبت الحرب الأهلية ، أن يوجد شخص يتمسك بأنه من الاتحاديين ، كما أصبح من الغريب أن يدعى شخص في خلال فترة الحرب الأهلية ، أنه من الويجمز ، فالأحزاب الكبرى لا تفضل تدريجياً في الولايات المتحدة ، بل إنه إذا كان مقدراً لها الزوال ، فإنها تختفي فجأة دون أن تترك أثراً ، كما ظهرت ، وإذا كانت التجربة الأمريكية تتميز بأنها لا تعرف نظام تعدد الأحزاب وهو النظام الذي يسود السياسة الفرنسية ، فإنها لا تعرف أيضاً الطريقة التدريجية التي تنشأ بها الأحزاب في بريطانيا ، حيث تطور حزب العمال في خلال أربعين عاماً ، من جناح منشق لا يشغل سوى ٢٩ مقعداً في مجلس العموم ، إلى حزب ثالث له ١٤٢ مقعداً ، ثم إلى حزب ثان له ١٩١ مقعداً ، وأخيراً إلى حزب أغلبية يحوز ٣٨٨ مقعداً — زادت إلى ٣٩٤ في انتخابات عام ١٩٤٥ ، كذلك فإن الطريقة البطيئة التدريجية التي زال بها حزب الأحرار من الوجود لا مثيل لها في بلادنا .

فأهمية الأحزاب الثالثة في الولايات المتحدة ، لا ترجع إلى قوتها الذاتية ، بل إلى تأثيرها على الأحزاب الكبرى . ونحن نتذكر الشعبين لأنهم كانوا الدافع إلى التحول الذي قام به الديمقراطيون عام ١٨٩٦ ، ونتذكر التقدميين لأنهم كانوا في عام ١٩١٢ السبب في إعادة انتخاب وودرو ويلسون رئيساً للجمهورية ، ولأنهم أجبروا هارى ترومان عام ١٩٤٨ على الاتجاه نحو اليسار ، وفي ذلك يقول ف . أو . كاي : « إن نشوء الأحزاب الصغرى ، عنصر من عناصر نظام الحزبين ، رغم ما قد يبدو في هذا القول من تناقض ، فهي تبرز من خلال الصراع السياسى وتؤثر في طبيعة الأحزاب الكبرى ، وفي علاقاتها الواحد بالآخر خلال نضالها الشاق من انتخاب إلى انتخاب (١) » .

ويعتبر وجود الأحزاب الثلاثة انحرافاً عن مبدأ الحزبين الذى يسود السياسة الأمريكية ، ومن الانحراف عن هذا المبدأ أيضاً ، سيطرة حزب واحد على بعض المدن ولقاطعات ، بل وعلى بعض الولايات ، وترجع هذه السيطرة أساساً إلى السياسة الزراعية ، ويعتبر صمويل لابل آخر الكتاب الذين لاحظوا ميل المدن الصغيرة إلى نظام الحزب الواحد^(١). ولكن يبدو لى أن المدن الصغيرة لم تعد كما كانت من قبل ، ومع ذلك فقد ذهب الأستاذان رافى وكاندال حديثاً فى عام ١٩٥٦ إلى أن هناك عشر ولايات يسود فيها نظام الحزب الواحد وهى : ألباما ، أركانساس ، مسسى ، سوث كارولينا ، تكساس ، فيرمونت ، فيرجينيا ، فلوريدا ، جورجيا ، لويزيانا ، وأن هناك اثنتى عشر ولاية أخرى ترزح تحت نظام يكاد أن يكون هو نظام الحزب الواحد وهى : أيوا ، كانساس ، كانتاكي ، مين ، نيوهامبشير ، نورث كارولينا ، نورث داكوتا ، أوكلاهوما ، أوريجون ، بنسلفانيا ، سوث داكوتا ، تيسى^(٢) .

وهذا الكلام كله هام ومثير ، ولا بد من ذكره ونحن بصدد الكلام عن سياستنا وعن قيامها على نظام الحزبين ، ولكن أهم من هذا كله هو أن الحزبين السائدين فى هذه الولايات هما الحزبان الجمهورى والديمقراطى ، وأن كلا منها بمثابة قلعة تقف دون حدوث انهيار قومى ، وبالتالي يعتبر عاملاً من عوامل صمود وثبات نظام الحزبين ، وهذا الانحراف الذى يقولون به إنما يساعد فى الواقع على تقوية الاحتكار الذى يتمتع به الجمهوريون والديمقراطيون ، لا على إضعافه ، وبالتالي فلا يصح اعتباره انحرافاً على الإطلاق .

وقد كتب الكثيرون صفحات عديدة ، محاولين تبرير نشوء وبقاء نظام الحزبين^(٣) . والذى أراه أن هذا النظام من الظواهر الاجتماعية التى لا يمكن

The Revolt of the Moderates (New York. 1956), 204.

(١)

Democracy and the American Party System, 157—166.

(٢)

William Goodman, The Two-Party System in the United States (Princeton, 1956) , 29-39,

(٣)

الاتفاق على مبرراتها ، بحيث نستطيع أن نوجد لها عدة أسباب ، لا سببا واحداً . ويمكن القول إن سياستنا تقوم على نظام الحزبين نتيجة لموامل مختلفة تندرج تحت أسباب ثلاثة :

الأول — سبب نفسى : يقول موريس ديفرجيه : « إن نظام الحزبين ، يبدو متفقاً مع طبيعة الأشياء ، فالاختيار السياسى يتم عادة عن طريق التخيير بين أمرين ، وإذا كان ازدواج الأحزاب لا يتحقق دائماً ، فإنه يوجد فى أغلب الأوقات ازدواج فى الاتجاهات والميول (١) » ، ولا شك أن فى هذا القول الكثير من الحقيقة ، وأن الظروف التى يعيش فيها مجتمع ديمقراطى يتمتع بالحرية ، تؤدى بالضرورة إلى تحالف وتقوية الأشخاص المؤيدين للأحزاب الحاكمة والمعارضين لها ، كذلك فإن نظام تعدد الأحزاب يوجد نتيجة لموامل أخرى .

الثانى — سبب اجتماعى : ولكن هذه الموامل الأخرى ، لم تكن فى وقت من الأوقات قوية بدرجة كافية لإحداث انشقاق فى نظام الحزبين ، فإن ازدهار الاقتصاد الأمريكى ، وسيولة المجتمع ، واتحاد الشعب حول مثل ومبادئ واحدة ، وبصفة خاصة ، فإن نجاح التجارب التى خاضها الأمريكيون ، كل ذلك حال دون ظهور جماعات معارضة ، قد تبحث عن إشباع حاجاتها وتحقيق مصالحها الخاصة عن طريق تكوين أحزاب سياسية .

وسياسة الأحزاب الثلاثة تكون عادة سياسة متطرفة ، ولا شك أننا لسنا فى حاجة إلى ترديد حقيقة أن التطرف لم يعد يجذب الأنظار فى أمريكا ، لأن وعود المتطرفين قد تحققت إلى حد كبير ، وقد واجهت الاشتراكية فى بلادنا بمرراً هائجاً ، أو على حد تعبير وارنر سومبارت : « لقد تحطمت سفينة الاشتراكية منذ زمن طويل على صخور (الروزييف وفطيرة التفاح) » .

الثالث — سبب يرجع إلى الأسس الدستورية : يركز معظم علماء السياسة الأمريكيين اهتمامهم على أربع صفات يتميز بها نظام الحكم لدينا : انتخاب عضو تشريعي واحد عن كل إقليم^(١) ، تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ، طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ورئاسة الجمهورية نفسها . ويمكن معرفة أثر هذه الصفات بوضوح لو تصورنا الوضع الذي كنا نعيش فيه لو كان انتخاب أعضاء المجالس التشريعية يتم وفقاً لطريقة التمثيل النسبي ، ولو لم تتم سياسة الولايات بدور صمام الأمن دون الانفراد في الرأي ، ولو لم يدفع الطموح في رئاسة الجمهورية السياسيين إلى العمل على كسب الأغلبية .

وإن لدينا من تجاربنا المتعلقة بالصفتين الأولى والرابعة ما يفيننا عن التصور ، فانتخاب مجلس المدينة في ولاية نيويورك تم في عام ١٩٣٥ عن طريق تمثيل شخص واحد لكل إقليم ، فكانت النتيجة : ٦٣ مقعداً للديمقراطيين ، ومقعدين للجمهوريين . ولكن في عام ١٩٣٦ نقص عدد أعضاء هذه المجالس ، فرأى الناضجون تجربة نظام التمثيل النسبي ، فكانت النتيجة في انتخاب عام ١٩٤٥ أن نال الديمقراطيون ١٤ مقعداً ، والجمهوريون ٣ ، وحزب العمل الأمريكي ٢ ، والشيوعيون ٢ ، والأحرار ٢ ، وبذلك حصل الشيوعيون على أكثر مما يستحقونه في نظر غالبية مواطني نيويورك ، ورجع في عام ١٩٤٦ إلى نظام انتخاب عضو واحد عن كل إقليم ، فكانت نتيجة الانتخاب التالي (عام ١٩٤٩) أن حصل الديمقراطيون على ٢٤ مقعداً ، وحصل الجمهوريون على مقعد واحد ، ومن هذه التجربة نخرج بأن نظام العضو الواحد الممثل للإقليم قد يكون قاسياً بالنسبة للحزب الثاني ، ولكنه يعني القضاء المبرم على الحزب الثالث^(٢) :

(١) F.A. Hermens, *Democracy or Anarchy?* (Notre Dame, 1941): E.E. Schattschneider, *party Government* (New York, 1942), Chap. 5.

(٢) Belle Zeller and Hugh A. Bone, 'The Repeal of P. R. in New York City. Ten Years in Retrospect, *American Political Science Review* (Hereafter cited as APSR), XLII (1948), 1127.

أما فيما يتعلق بأثر انتخاب رئيس قوى محبوب ، فيكفي أن نعتبر من تجربة الجمهورية الألمانية سيئة الحظ التي قامت في الفترة ما بين عامي ١٩١٩ — ١٩٣٣ ، فقد تم انتخاب اليرشتاج عن طريق نظام التمثيل النسبي ، فكانت النتيجة هي فوز عشرة أحزاب بتسعة عشر مقعداً ، وفوز أحزاب أخرى بمقاعد متناثرة ، أما انتخاب الرئيس فقد تم وفقاً لنظام جمل من الدولة كلها إقليماً واحداً واسعاً ، فأرغمت الأحزاب المتعددة في عام ١٩٣٢ على الاندماج في ثلاثة أحزاب : حزبان متحالفتان والحزب الشيوعي ، فحصل الحزبان المتحالفتان على ٩٠٪ من مجموع الأصوات المطلقة وعددها ٣٦ مليوناً .

إن نظام الحزبين سيئ ، وذلك نظراً للأسباب الثلاثة السابقة ، ونظراً أيضاً لعاملين آخرين يبدوان حاسمين :

الأول — إن نظام الانتخاب الأمريكي ، بما في ذلك قوانين الانتخاب ، وطرق إدارة الحملات الانتخابية ، والمعادن الاجتماعية ، يقف ضد نشأة أحزاب صغرى ، ولو لم يكن لها سوى تأثير ثانوي على البلاد ، فجسامة النفقات التي تحتاج إليها المارك الانتخابية ، والوضع القانوني للأحزاب الكبرى بوصفها مشرفة على الانتخابات ، والصعوبات القانونية التي تحول في كثير من الولايات بين وصول الحزب إلى قائمة الأحزاب المتنافسة ، كل ذلك يعتبر فقط بعض العقبات والسدود التي تقف في طريق الحزب الثالث .

الثاني — إن نظام الحزبين أصبح من المبادئ الحيوية التي تقوم عليها التقاليد الأمريكية ، وفي ذلك يقول س . أ . بيردال . « إن نظام الحزبين قد أصبح جزءاً من كيانتنا الحكومية والسياسية بحيث إنه لم يعد هناك مجال لمناقشته أو تغيير وجوده ، أو حتى لمحاولة فهمه ، فهو كاللستور وكبدأ مونرو ، نظام يجب أن نقبله كأمر بدهى مفروغ منه (١) » .

ذلك هو الأسلوب الذى اتبعناه دائماً فى العمل ؛ ولذلك فهو الأسلوب الذى يجب علينا أن نتبعه دائماً ، وتلك هى طريقة تفكيرنا فى الشئون العامة حينما نتدبر أساليب السياسة الأمريكية .

إن للأحزاب الثلاثة مكاناً فى تقاليدنا ، ولكنه مكان خاص ، يقع خارج حدود نظامنا ، فالأحزاب الثلاثة يمكن أن تفيد كـمخرج للمعارضة ، وكظهر لتساحتها ، ولكنها تنسى مكانها ، وتقوم بعمل يستدعى تدخلنا ، إذا ألفت بنفسها فى الصراع على السلطة ، ونحن إذا كنا لا نتفق تماماً مع ج. س. شارلزورث فى قوله إن نظام الحزبين نشأ عن إرادة الأفراد الذين رأوا فيه أحسن وسيلة لإدارة دفة الحكومة الجمهورية (١) ، فإننا نوافق بكل تأكيد على أن بقاء ذلك النظام يستند إلى هذه الإرادة .

والميز الثانى لنظامنا الذى يدهش الباحث فى السياسة المقارنة ، هو عدم وجود فكرة أو برنامج تمتقنه طليعة أو مؤخرة كل من الحزبين الرئيسيين ، ويترب على ذلك تشابك حدودهما وتداخل مجالتهما ، وسهولة نقل الناخبين بين الأحزاب .

فالأحزاب تهتم بأصوات الأفراد ، لا بالمبادئ ، ولا يعينها الدافع الذى يستحث الفرد على التصويت لصالحها ، بل إن كل ما يعينها أن تعطى هذه الأصوات لها ، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الإعطاء مبنياً على عقيدة أو نتيجة استهانة وعدم مبالاة بعملية الانتخاب كلها .

إن أهم ما يشغل تفكير الحزب هو الحصول على أغلبية تمكنه من الفوز بالسلطة ، وذلك يستدعى إصدار برامج مدروسة ، واختيار مرشحين لهم القدرة على جذب أكبر عدد ممكن من الناخبين ، وبذل كل جهد للتأثير على هيئة الناخبين الأمريكية فى مجموعها .

ويهتم الحزبان الديمقراطي والجمهورى ، بكل المصالح ، أيا كان موطنها وأيا كان نوعها ، أى سواء كانت مصلحة اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو حتى فكرية ، ولا يكاد يوجد مكان فى الولايات المتحدة ، لا يهتم الحزبان بما فيه من مصالح ، فهما لا يستطيعان إهمال أية مصلحة قومية أو جماعة منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، ونظراً لقلّة حساسة الأمريكيين وضعف إقبالهم على الدخول فى عضوية الأحزاب ، فإن هذه الأحزاب تترك أبوابها مفتوحة على مصراعها ، وترحب بأى شخص يتقدم إليها أيا كان ، حتى إنه من الصعب أن نجد جماعة سياسية تضم أفراداً من مشارب شتى كالحزب الديمقراطي . وإن الجمهوريين أنفسهم ، رغم ما يبدو فى الظاهر ، من تمسكهم بالمبادئ ، أشبه بجيش يسير جنوده فى ظل أعلام مختلفة .

ويتميز البنيان السياسى الأمريكى أيضاً ، بلا مركزية السلطة وبضعف فى النظام والطاعة إلى حد كبير ، ورغم أنه يبدو أن بلادنا تتجه بثبات نحو مغناطيس قوى يجذبها إلى واشنطن ، وبالتالى نحو تركيز السلطات وتوحيد طرق إنجاز الشئون العامة ، فقد استطاع الحزبان الرئيسيان أن يقاوما جاذبية هذا المغناطيس .

ويعتبر كل من الديمقراطيين والجمهوريين ، حتى فى الوقت الحاضر مجرد تحالف ضعيف مكون من أحزاب الولايات ، ذلك أن كل حزب من أحزابنا للمائة للوجود فى الولايات ، يعتبر حزباً مستقلاً ، وقوة هلياً فى ميزان القوى السياسية ، ولا يمكن لقيادة مركزية لحزب من الأحزاب (على فرض وجود مثل هذه القيادة) أن تفرض على أحزاب الولايات مرشحاً معيناً أو سياسة بعينها ، أو أن تعترض على المرشح الذى اختاره حزب الولاية ، أو السياسة التى قرّر أن يتبناها ، فكل حزب خاص بولاية معينة ، له موارده الخاصة ، وأنصاره المؤيدون له ، مما يسمح له بالبقاء إلى أجل غير مسمى دون اعتداد أو اعتبار لزعماء الحزب القومى ، ولا يتركز حزب الولاية فى عاصمتها بل يتوزع على المدن والقرى

والمقاطعات ، وبفضل الشكل الاتحادى لحكومتنا ، وبفضل تقاليد الحكم المحلى الذاتى ، تعددت التنظيمات السياسية فى الولايات المتحدة ، وتوزعت على الوحدات السكانية . ولعل أحسن وصف نستطيع أن نسبته على كيان كل من الحزبين الرئيسيين هو أنه كيان إقطاعى : *feudal* ، ولكنه إقطاع لا يتضمن سوى عدد قليل من عهود الإخلاص ، ويضعف فيه واجب تبادل المساعدات إلى حد أنه يقترب من القوضى ، ولا يوجد فيه ملك . وقد أوجز كاي التمييز عن ذلك فكتب : « إن التنظيم الحزبى فى أمريكا لا يقوم على أساس رئاسى *hierarchy* ولكنه نظام مصاطب *System of layers* . تستقل كل مصطبة (الدرجة — الولاية — الدولة) عن المصاطب الأخرى (١) » .

« والمصطبة » العليا هى التى تشمل البلاد كلها ، ولكنها مصطبة لا شكل لها ، ولا حول ولا قوة ، إلا فى شهور قليلة تأتى كل أربع سنوات بمناسبة انتخاب رئيس الجمهورية ، وذلك يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت لدينا أحزاب قومية تشمل نفوذها كل أنحاء البلاد ؟ إن اللجان القومية للأحزاب لا تجتمع إلا عرضاً ، وتشبه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى تكوينها ، وفى طريقة عملها وفى سلطتها ، وأعضاء هذه اللجان يعملون كسفراء ممثلين لأحزاب الولايات ، وهم يرفضون عادة اتخاذ أى إجراء تأديبى ضد أى زعيم نائز أو متمرد من زعماء أحزاب الولايات ، حتى لا يعتبر ذلك سابقة تستخدم ضدهم ، كما أن الزعماء المحليين يستهزئون برؤساء اللجان القومية ، ولا يقيمون أى اعتبار لهم .

ولا يوجد جهاز دائم لرسم سياسة الحزب ، وقد فشلت اللجنة الاستشارية التى كونها الجمهوريون عام ١٩٢٠ ، للسياسة والتخطيط ، فشلاً ذريعاً . أما الديمقراطيون فكانوا أحسن حالا بالجلس الاستشارى الذى تكون عام ١٩٥٦ لوضع سياسة موحدة للحزب الديمقراطى ، ولكن رأى هذا المجلس استشارى محض ، ولم ينتج

في إقناع عضو الشيوخ جونسون أو رئيس النواب رايبيرن بالاشتراك في مناقشاته ، ولا يملك اللزء إلا أن يوافق آسفاً على قول شاتسنشيدر إن أحزابنا تعتبر هزماً ناقصاً أو مبتوراً ، فالسلطة لا توجد إلا بالنسبة للأجهزة التي تبشر نشاطها في الولايات أو في المدن والقرى ، أما فوق ذلك حيث اللجان القومية ، فإنها تعمل بلا سلطان أو نفوذ^(١) .

ولم أصدق دليل على ضعف التنظيم القومي للأحزاب ، هو أن أحداً من رؤساء الجمهورية لا يعد من ضمن الزعماء القوميين (باستثناء اثنين أو ثلاثة) ، بل إن بعض الرؤساء الذين كانوا يتمتعون بسلطة سياسية تبدو في مظهرها قوية ، كانت سلطاتهم معدومة^(٢) . ويكنى لبيان ذلك أن تذكر الفصل الذي ملى به فرانكلين روزفلت في التطهير الكبير الذي دعا إليه عام ١٩٣٨ ، وأن تذكر أيضاً أحلام دوايت أيزنهاور في إعادة تنظيم الحزب الجمهوري في شكل محافظ معتدل ، وكيف فشل في التأثير على الجمهوريين الذين لم يكونوا راغبين في هذا التفسير . وقد عبر الرئيس أيزنهاور عن رأيه في حدود سلطته السياسية ، وكان ذلك وهو في قمة شعبيته ، قبل فوزه الساحق في انتخابات عام ١٩٥٦ ، فقال :

« يجب أن تذكر أنه لا توجد أحزاب قومية في الولايات المتحدة ، بل توجد أحزاب خاصة بكل ولاية ، وهذه الأحزاب هي التي تسوس الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الولايات ، وليس لي أن أبدى رأيي فيما يعتبر متفقاً مع المبادئ الجمهورية ، وما يبدو لي غير متفق معها^(٣) » .

Party Government, 163.

(١)

(٢) والوجه الآخر لهذه المسألة هو أن عدداً من الزعماء السياسيين كجورج كليفلاند وتيودور روزفلت ، ووليم برايان ، وودرو ويلسون ، وهربرت هوفر ، وألفريد سيث ، وولند ويلكي ، وتوماس ديوي ، وفرانكلين روزفلت ، لم يشغلوا أبداً أي مركز رسمي في أحزابهم ، ولم يكن لهم في وقت من الأوقات ، الحق في الاشتراك رسمياً في وضع سياسة الحزب أو في تنظيمه ، انظر :

Toward a More Responsible Two-Party System (New York, 1950), 40-41.

New York Times, Oct. 12, 1956.

(٣)

إن لا مركزية التنظيم الحزبي تقوم على مجموعة من الروابط التي تصل بين الزعماء والأعضاء ، والتي تكون في قاعدة الحزب أشد قوة منها في قمته ، ولا تصل إلى ذروة قوتها إلا في القاع ، على حد تعبير راي وكاندال^(١) . وجوهر التنظيم السياسي يكمن في الولاء المتبادل ، وكلما ارتفع الإنسان ، زادت صعوبة الاحتفاظ بهذا الولاء مزدهراً .

وتستند اللامركزية أيضاً إلى محمية المواقف السياسية التي تتخذها ، فنحن قد نكون أمة واحدة فيما يتعلق بأهم المسائل التي تكون الأمم : اللغة ، القيم ، التقاليد ، الأساليب ، الأهداف ، ولكننا لسنا كذلك فيما يتعلق بالسياسة ، أو على الأقل بالجال الخاص باختيار المرشحين وانتخابهم للوظائف . فأول امتحان يتعرض له النائب في سبيل إعادة انتخابه ، يتطلب أن يظهر مهارته في تحقيق مطالب أهل دائرته ، وآخر أمل يستطيع النائب أن يروا إليه لمنع هزيمته ، هو أن يتدخل « الغرباء » لمعارضته ، فذلك يقوى من التفاف أهل دائرته حوله ، وخاصة إذا كان هؤلاء الغرباء ينتمون إلى نفس الحزب الذي ينتمى إليه .

وقد تمكن هاملتون فيش من الفوز بإعادة انتخابه عن مقاطعتي أورانج ووتشز بولاية نيويورك ، بسبب الهجوم الذي شنّه عليه الجمهوريون الحديثون في مدينة نيويورك وفي ألباني وفي واشنطن .

وما تزال الرياح في المسببي تردد عويل جون رانكين ، الذي أرجع فشله في إعادة انتخابه بالكونجرس عام ١٩٥٢ إلى رفض تدخل صحفي الشمال في شئون المسببي لصالح خصمه .

وآخر دليل تقدمه في بيان هذه النقطة الثالثة هو ظاهرة الزعامة "Bossism" ، وهي بالطبع ظاهرة أمريكية محضة ، فلا يوجد في أية دولة أخرى ذات نظام حزبي متقدم شخص مثل كيرلي أو هييج أو كرمب أو حتى مثل دى سايبو ،

ولكى يصبح السيامى زعيماً حقيقياً وليس مجرد خادم يرتدى ثياباً مزركشة ، يجب أن يستمد قوته من نفسه ، وأن يكون محصناً ضد أى غزو داخلى ، أو إخضاع من الخارج ، فإيما زعماءنا هو استقلالهم ، فالزعماء المحليون مستقلون عن زعماء الولايات ، وزعماء الولايات مستقلون عن الزعماء القوميين — إذا وجدوا — وهم جميعاً مستقلون الواحد منهم عن الآخر .

ومما يثبت وجهة نظرى أن نلاحظ أن مؤتمر اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية ، وهو الأداة القومية الحقيقية فى مجال السياسة الأمريكية ، ليس سوى اجتماع غير منظم لزعماء الولايات وللزعماء المحليين (١) .

ويحضر الكثيرون من الزعماء إلى هذا المؤتمر لإبداء رأيهم ، بل ليعرفوا صاحب السكفة الراجعة ، فإذا عرفوه أسرفوا فى تأييده والدعوة إلى ترشيحه ثم إلى انتخابه ، مستخدمين فى ذلك سلطاتهم الشخصية ، وأساليبهم الخاصة ، وهم يدركون جيداً أن أهميتهم للحزب أكثر من أهمية الحزب لهم ، وبعد انتهاء المؤتمر يعودون إلى مراكزهم ، واثقين أن قوتهم لا تتوقف بأية حال على نتائج معركة الرئاسة ، وهم جميعاً باستثناء القليلين ، يعملون على إنجاح قائمة أحزابهم ، وينفقون بسخاء فى خلال هذا الوم الذى يسيطر علينا لمدة أربعة شهور كل سنوات أربع ، وبذلك تكون لدينا أحزاب قومية منظملة . وهم يؤيدون مرشحهم للرئاسة ، لا لأنه يملك نفوذاً أو سيطرة عليهم ، بل لأنه يكون على رأس قائمة مرشحي حزبه ، ولأن الثالب أن يحوز فى معظم المناطق ، أصواتاً أكثر من أى مرشح آخر من مرشحيهم . ومن السهل إدراك أنه لا ينفرد بالسلطة شخص واحد ،

(١) وتبدو أهمية هؤلاء الزعماء ، فى حاجة المرشح الرئاسة إليهم فى أثناء طوافه فى أنحاء البلاد سمياً وراء جلب الناخبين ، فالطريق إلى رئاسة الجمهورية إذا كان يترقب واشتتون ، فهو يمر أيضاً خلال توبكا ، ساكرمتو ، هيلينا ، ماديسون ، ألبانى ، ومثلات أخر من مراكز الزعماء المحليين وزعماء الولايات .

بل إنها تمارس بوساطة عدة أفراد^(١). فالحجاسة قد تتركز ولكن السلطة تظل موزعة. فن مقتضيات التنظيم الداخلى لأحزابنا، أن تنفتت السلطة وأن تتوزع إلى حد يقترب من القوضى .

ومن النتائج المترتبة بالضرورة على عدم تركيز التنظيم السيامى ، عدم وجود هدف مشترك ، وانتفاء التعاون والنظام فى كل من الحزبين اللذين نستطيع أن نسميها بالحزبين الحكوميين ، لأنهما معدان إما لتولى الحكومة وإما لمعارضتها فى الكونجرس وفى مجالس الولايات .

ومن الحقائق الثابتة بدراسات وإحصاءات عديدة ، أن الصلات الحزبية ليست سوى علامة تقريبية على سلوك المشرعين الأمريكين عند التصويت ، وأنها لا دلالة لها إطلاقاً فى حالة بعض السياسيين الأقوياء . وفى بعض الولايات ، وبصفة خاصة فى الولايات الصناعية الكبرى التى نما فيها نظام الحزبين ، تتوفر درجة معقولة من التعاون الحزبى بصدد المسائل الهامة التى تعرض على المجلس التشريعى ، وفى ولايات أخرى ، وبصفة خاصة فى الولايات ذات الحزب الواحد ، يكثر ظهور الجماعات المعارضة وللنشقة داخل الأحزاب^(٢). وحتى فى الكونجرس حيث كان للتوقع أن نجد الولاء للحزب محترماً إلى أقصى حد ، نجد أن التصويت يتم على غير أساس ، ويتميز بالميوعة ، حتى إن مراقباً حكياً هو جيمس بيرز قال : « إن تعدد الأحزاب يخنق وراء ستار نظام الحزبين » ، فبدلاً من أن يحشد الحزب كل قواه لمواجهة الحزب الآخر فى مجلس الشيوخ وفى

(١) Stephen K. Bailey, "The Condition of Our National Political Parties" (New York, 1959), 7.

(٢) Malcolm E. Jewell, "Party Voting in American State Legislatures," APSR, XLIX (1955), 773.

مجلس النواب ، نجد للركة التشريعية تهبط إلى مستوى المشاحنات والمنازعات ، وتدور بين جماعات الأقلية (١) .

والواقع أن الأحزاب تهتم بتنظيم واختيار أعضاء اللجان في الكونجرس ، ولكنها تتصرف كالمسوقة عند نظر المسائل المتعلقة بالضرائب ، والمحاريب القدامى ، وتنظيم الصناعة ، والحقوق المدنية ، والدفاع . وإذا قبلنا التعريف الذي أورده جوليوس تيرز للتصويت الحزبي وهو أنه التصويت الذي يعارض فيه ٩٠٪ على الأقل من الديمقراطيين ، ٩٠٪ من الجمهوريين (٢) ، فإننا نجد أن هذا التعريف لا يصدق إلا على ١٥٪ من حالات التصويت في عام ١٩٤٠ ، مع أنه يصدق على حوالي ٥٠٪ من هذه الحالات في أيام ماكنلي (٣) .

ويتكلم ستاتسنشيدر عن هذا الوضع في فقرة مشهورة كثيراً ما يقتبسها علماء السياسة في كتاباتهم وأحاديثهم :

« إن عدد المصوتين في كل من مجلس النواب والشيوخ ، يدل على أن التصويت الحزبي نادر نسبياً ، ولا يتم التصويت وكل حزب يواجه الحزب الآخر بكامل قواه ، إلا في حالات استثنائية ، ويحدث أحياناً أن يوافق المجلس على القرار للعروض عليه بالإجماع ، وذلك إذا كان الحزبان متفقان تماماً بشأنه ، كما يحدث أن ينقسم كل حزب إلى نصفين متساويين ، تقريباً ، وفي هذه الحال لا يكون هناك أي تنظيم حزبي ، وفي حالات أخرى يصوت حزب كوحدة ، وينضم إليه في رأيه قسم كبير من الحزب الآخر . وقد تعارض أغلبية حزب أغلبية حزب آخر ، في حين تتفق أقلية كل من الحزبين ، وتتفقان معاً ضد

(١) David B. Truman, "The State Delegations and the Structure of Party Voting in the United States House of Representatives," APSR, L(1956), 1023; James M. Burns, Congress on Trial (New York, 1949) 35.

(٢) والحقيقة أن في هذا التعريف بعض المجاوزة ، وإنني أحدد النسبة بـ ٧٥٪ .

(٣) Party and Constituency (Baltimore, 1952), 28.

أغلبية الحزبين ، ويقترب التصويت في هذه الحالة الأخيرة من صورة التصويت الحزبي الصحيح .

والواقع أن الأحزاب لا تستطيع الاحتفاظ بصفوفها كاملة عند التصويت على بعض المسائل العامة المتنازع عليها ، التي تكون موضع اهتمام خاص .

إن الوصف السابق للتصويت في المجلسين ، يعتبر من أهم الحقائق المتعلقة بالأحزاب الأمريكية ، بحيث يمكن القول إن من يعرف هذه الحقيقة فقط ، ولا يعرف غيرها ، يعرف عن الأحزاب الأمريكية أكثر ممن يعرف عنها كل شيء عدا هذه الحقيقة^(١) .

والسبب المباشر لانعدام التعاون الحزبي في المجالس التشريعية الأمريكية هو ضعف الأدوات المقصود بها فرض احترام الوعود المبدولة للناخبين ، كاجتماعات قادة الأحزاب ، والمؤتمرات . ويلاحظ أنه في الحالات التي أمكن فيها قمع الانشقاقات الحزبية ، قد تحقق هذا القمع عن طريق إجراءات اتخذت خارج الكونجرس لا داخله ، وأوضح حالة تمثل ذلك هي : ارتكاب الجماعة خطأ لا يغتفر بالخروج على الحزب في خلال معركة انتخابات الرئاسة^(٢) .

وإذا كانت الأحزاب قد تسمح لبعض أعضائها بالسكوت عن تأييدها في بعض الحالات ، فإنها نادراً ما تسمح لهم بمعارضة مرشحها معارضة إيجابية .

والأسباب الحقيقية تكن طبعاً في عدم إحكام مميزات السياسة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل لا تخضع لسيطرتنا هي : اختلاف المصالح الأمريكية ، تقسيمات الدستور الأمريكي ، وهي عوامل تتضافر لتسمح ، وأحياناً لتفرض على عضو المجلس التشريعي أن ينضم إلى كتلة الحزبين ، أو ليضع الولاء للجنة المفضلة في المقام

Party Government, 130-132.

(١)
C.A. Berdahl, "Some Notes on Party Membership in Congress, APSR, (٢)
XLIII (1949), 309-314

الأول ، أو ليوجه التصويت نحو مصالح دائرته ، وبذلك يتوصل إلى إجبار الجميع على الصفح عن عصيانه ، ولا تملك الأحزاب إلا أن تكون متساهلة ، ما دامت تطمح في أن تكون أحزاباً كبرى . ويقترب على ذلك ، كما يقول ماكس بيلوف : « إن الأحزاب تتجنب الانحياز في خلال المارك التشريعية إلى جانب معين ، وتفضل أن تبقى محايدة رسمياً إلى أطول وقت ممكن (١) » . ويبدو أن هذه البلاد ستستمر زمناً آخر في الأخذ بنظام الأحزاب الحكومية ، سواء في القروع الإدارية أو التشريعية .

ولندع الآن هذه النقطة مؤقتاً ، مكتفين بملاحظة أن نظام القيم السياسية لدينا ، يفسح المجال للانشقاق على الأحزاب ، وأن الولاء للحزب وتأنيده فيما يتعلق بما يهمه من مشكلات ، ليس من مبادئنا المفضلة ، حتى إننا نحط من قيمة الشخص الذي يقر كل ما يقترحه حزبه ، وبالعكس من ذلك نعجب بشخص كمضو الشيوخ « بوراه » الذي لاهمناخب على معارضته لقيادة الحزب في موضوع هام ، فرد عليه بكرامة قائلاً: ماذا تريدون إذن من عضو الشيوخ أن يفعل؟ أن يعبر عن آرائه بإخلاص ولو كانت غير متسقة مع سياسة الحزب ، أم أن يتصرف كبني مثقفة تعمل لحساب المنظمات الحزبية ؟ . إن الولاء الحزبي في نظامنا السيامي ليس إلا أحد العوامل التي تؤثر على أعضاء المجالس التشريعية في عملهم (٢) .

وما دمننا في نطاق الكلام عن المؤثرات ، فلنبين في إيجاز أثر الجماعات غير الحزبية التي تحيط بالحزبين الكبيرين ، وتنفذ خلالهما وتكلمهما (٣) .

وتفترق هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية في كثير من الصفات ، ولكن

(١) The American Federal Government (New York, 1959), 148.

(٢) George Grassmuck, Sectional Biases in Congress on Foreign Policy (Baltimore, 1951), 13-14, 54-55, 171-172; H.B. Westerfield, Foreign Policy and Party Politics (New York, 1955).

(٣) Schattschneider, Party Government, Chap. 8: Key, Politics, Parties, and Pressure Groups Chap. 2-6 and works cited at p. 23

أهم هذه الفروق بلاشك كان متعلقاً بأسلوب كل منها في العمل ، فرغم أن هذه الجماعات تتفق مع الأحزاب في أنها تحاول تنفيذ أهدافها ، وأن تؤثر في وضع السياسة العامة ، فهي خلافاً للأحزاب تفعل ذلك دون أن تختار أحداً للشغل للمناصب العامة ، ودون أن تشترك علناً أو عن قصد في الممارك الانتخابية ، ومن غير أن تسعى للسيطرة على الحكومة . وتختلف التسمية التي نطلقها على هذه الجماعات باختلاف غرضنا من الكلام عنها ، فنحن نسميها بالجماعات النفعية " Interest Groups " عندما نريد الدقة في تحليل طبيعتها ، ونسميها بالجماعات للثورة أو الضاغطة " Pressure groups " عندما نكون بصدد تقديرها ، وأخيراً نطلق عليها اسم جماعات الأروقة " Lobbies " ونحن نرقب عملها في محاولة التأثير على أعضاء المجالس التشريعية . وأياً كانت التسمية التي نستعملها ، فلاشك أن هذه الجماعات ذات نفوذ وتأثير كبيرين على أعضاء مجالسنا التشريعية وهيئاتنا الإدارية ، بل وعلى قضائنا . فالأحزاب لا تحتكر الدعوة إلى التنظيم السياسي ، ففي جميع البلاد الحرة ، يكون المهتمون بالصالح العام ، تنظيمات خارج الأحزاب ، بقصد الحصول على أكبر قدر ممكن من السلطات والامتيازات والحصانات والمكافآت ، ولكن لم تصل هذه الجماعات في أي بلد من البلاد إلى ما وصلت إليه الجماعات الأمريكية من ناحية العدد ، والأعضاء ، والموارد المالية ، والنشاط والتأثير على شاغلي المناصب العامة . ويكفي لبيان ذلك أن نقارن النجاح الذي حققته الفرقة الأمريكية " The American Legion " في الحصول على الأموال والخدمات من الكونجرس ، بضعف مركز المحاربين القدماء في كل من فرنسا وبريطانيا ، ولا يمكن إرجاع ذلك إلى شعور الأمريكيين بالكرم نحو الجنود القدامى .

وترجع قوة وكثرة الجماعات النفعية في هذه البلاد إلى نفس الأسباب المؤدية إلى انعدام التعاون داخل الأحزاب الحكومية ، وهذا الانعدام يستغرق جميع الأسباب الأخرى . وإن نظام القيم والمؤثرات الذي يحسب أعضاء المجالس التشريعية من الخضوع لسلطة الأحزاب التأديبية ، بتركهم عزلاء عرضة لتهديدات وطلبات

تلك الجماعات التي تستطيع أن تضغط عليهم وأن تؤثر فيهم . وتوجد في بلادنا جماعات تستطيع الضغط والتأثير على كل عضو تشريعي تقريبا ، وإذا كانت الأحزاب لا تستطيع إخضاع هؤلاء الأعضاء فهي بلاشك لا تستطيع معاونتهم ، وإذا كانت لا تستطيع ردعهم بسبب عدم ولائهم ، فلا ينتظر منها أن تحيطهم بحمايتهم ، وإن العضو التشريعي يعمل لحسابه الخاص وعلى مسؤوليته .

ولذلك فليس له أن يقوم بنفسه بالتوفيق بين القوى التي تتصارع في داخله ، وإن أدى ذلك إلى فشل قيادة حزبه ، ولا يجب أن نشعر بالأسف على عضو الكونغرس المعرض للأخطار ، لأن هذا — على ما يبدو — هو الطريق الذي يريده . وهو قد يتشوق في بعض الأحيان إلى نظام حزبي صارم ، ولكنه عند الموازنة ، يجد أن حياة المجازفة تتيح له الكثير من القصر ، وهو يكتفي بذلك ، لعله بأنه لا يستطيع سلوك كلا الطريقين . أما ما إذا كان من الواجب علينا أن نأسف على أنفسنا ، فكل مسألة أخرى ، ويشعر مدبرونا أيضا بالضغط الناشئ عن ضعف الأحزاب وقوة المصالح ، وهم يستطيعون مقاومة هذا الضغط إذا لم يحجمهم سادتهم في المجالس التشريعية ، ونحن نعلم مما سبق مدى ضعف مركز هؤلاء السادة . ويمكن القول إن معظم المديرين ، يفضلون أن تزيد ضماناتهم وأن تقل في نفس الوقت المخاطر التي يتعرضون لها .

إنني لا أرغب في أن أعطي صورة مبالغ فيها لضعف الأحزاب ، وأعضاء الكونغرس . وقوة الجماعات النفعية ، إن بعض أعضاء الكونغرس يجدون درجة كبيرة من الاستقلال في المؤثرات العديدة التي تسعى لفرض نفسها عليهم ، والتي يعمل بعضها على إزالة أثر البعض الآخر ، وبعض الجماعات النفعية غير محبوبة من ناخبي مناطق معينة ، ويستطيع أعضاء الكونغرس أن يجعلوا من هذه المناطق عواصم سياسية لهم ، ويسيطر بعض الأعضاء على دوائرهم سيطرة تامة ، بحيث يستطيعون تجاهل ضغط الجماعات المعادية لهم ، ويحجب وقت يدرك فيه جميع أعضاء الكونغرس ، وأعضاء جميع المجالس التشريعية أن بعض الجماعات

النفعية ذات ميول حزبية ، وأنها عبارة عن منظمة للحزب الآخر^(١) ، فلا يهودون يشعرون بضغط هذه الجماعات ، إما لأنهم لا يحتاجون إلى الاقتناع بما تريده هذه الجماعات ، وإما لأن هذه الجماعات لا تستطيع أن تؤثر فيهم ، كما لا يستطيع الحزب الآخر نفسه التأثير فيهم .

ويزداد في الوقت الحاضر ميل الجماعات النفعية نحو التحالف مع الأحزاب الكبرى ، ويرجع ذلك لأنها تجد صعوبة في البقاء على الحياد بين الأحزاب التي تكتسب وصفاً قومياً يوماً بعد يوم . وما يكاد التحالف الحزبي يوضع موضع التنفيذ ، حتى يدفع نفسه بنفسه بخطوات سريعة ، وقد أرغم انحياز كثير من الاتحادات القومية إلى الحزب الديمقراطي ، كثيراً من الاتحادات التجارية إلى اتخاذ موقف مؤيد للجمهوريين ، وما تزال الفرقة الأمريكية American Legion تسير على جانبي الطريق مختالة فخورة ، غير عابثة بسياسة أى من الحزبين ، ولكن الاتحاد الأمريكي للعمل A.F.L. ومجلس للمنظمات الصناعية C.I.O. وغرفة تجارة الولايات المتحدة ، والجمعية الأهلية للصناع ، وجمعية القوى العامة الأمريكية ، وحتى اتحاد مكتب الزراعة الأمريكيين ، كل هذه الجماعات قد ابتعدت كثيراً عن كونها جماعات غير حزبية ، تعمل على تحقيق أغراضها بالتأثير على كلا الحزبين على السواء ، وذلك مهما حاولت إنكار هذه الحقيقة^(٢) ، ولكنها لم تصبح أداة لحزب من الأحزاب ، وهى تستطيع الانسحاب من تحالفها مع الحزب ، إذا رأت أنه يسير في اتجاه معارض لمصالحها . ولقد تكونت جماعات عديدة حول كل حزب كبير بسبب التشابه في المظهر الخارجى وفى المصالح ، ولا يوجد شيء يمنع هذه الجماعات من الابتعاد عن الأحزاب التي ارتبطت بها ، والخروج من فلكها . ولكن تحالف هذه الجماعات لم يعد من السهل إتمامه أو فصله كما كان الحال بالنسبة لتحالف شركة Erie Railroad التي تسلم جاي جولد عن نشاطها

السياسى بصراحة فقال : « فى المناطق الجمهورية ، كنت جمهورياً ، وفى المناطق الديمقراطية كنت ديمقراطياً ، وفى المناطق للشكوك فى صفتها السياسة كنت متشككاً ، ولكنى كنت دائماً منتظماً إلى إرى (١) .

ومع ذلك فن يشك فى أن والتر روثير ينتهى إلى حزب العمل المنظم ، وأن آرشى ن . بوث ينتهى إلى أصحاب الأعمال ، وأن شارلز ب . شومان ينتهى إلى الطبقة المتوسطة الزراعية ؟ ومن يستطيع أن ينكر أنهم جميعاً حلفاء أقوىاء لزعماء الحزب الذين يعملون معه ، لا خدم ، وأنهم أحياناً يصبحون سادة ؟ إن صلة الجماعات الخارجية بالأحزاب كصلة أقسام هذا الحزب الواحد منها بالآخر ، وإن كل عمل السياسة الأمريكية يبدو فى تبادل المصالح بقصد تحقيقها ، ولا تنكشف الطبيعة الحقيقية لهذه السياسة واضحة بقدر ما تكشفها الروابط الفريدة بين الأحزاب والجماعات النفعية .

ولكى نختم كلامنا عن سمات السياسة الأمريكية ، يتعين علينا أن نتحول قليلاً عن الجماعات لنهتّم بالأفراد ، فهناك الكثير مما يمكن قوله عن موقف الأمريكيين وسلوكهم تجاه المشكلات السياسية ، ولا يمكننا فهم وظيفة وأساليب وأهداف أحزابنا الكبرى ، إلا إذا وصلنا إلى جوهر السياسة الأمريكية الذى يتمثل فى عدم انغماس الأمريكيين فى السياسة ، وهو ما يسميه بعض الكتاب عدم مبالاة ، ويسميه آخرون استهانة ، ولكنى أفضل أن أطلق عليه تسميات أخرى كالجمود والارتجال ، والإذعان ، وإذا أردنا أن نمبر عن ذلك بأسلوب الجيل الحاضر فإننا نقول إن معظم الأمريكيين يأخذون الأمور السياسية « ببساطة » . وأياً كانت الكلمات التى نستعملها لوصف هذه الظاهرة ، فإنه من الواضح أن الأمريكيين لا يهتمون كثيراً بالسياسة ، وأنهم لا يتأثرون ببلاغة السياسيين ، ولا يبنون عليهم الآمال ، ولا يتوقعون منهم إلا أقل مما يتوقع الفرنسيون والإيطاليون ، وحتى

الكنديون ، من سياسيمهم . وحتى في ذروة معركة الانتخابات الرئاسية ، تظل درجة الحرارة السياسية لمعظم الأمريكيين منخفضة وثابتة ، رغم اشتداد حرارة الجوالسياسي بوجه عام نتيجة للعود ولتهديدات التي يصدرها الخطباء والمتحدثون (١) . وأول دليل على برود السياسة الأمريكية ، نجده في موقف الشعب من الأحزاب السياسية ، فالواقع أن قليلا من الأمريكيين هم الذين يدينون للديمقراطيين وللجمهوريين بولاء عميق وكامل ، كالولاء الذي يدعيه الاشتراكيون في بلجيكا والوطنيون في جنوب أفريقيا .

ولن من يراقب الجمهوريين والديمقراطيين وهم يهيمون خلال معالم السياسة الأمريكية ، يرى في حزبي المحافظين والعمال البريطانيين جيوشاً تضم جنوداً كرسوا حياتهم في سبيل هدف معين ، أما في أمريكا ، فالحزب ليس بجيش ولا كنيسة ، ولا أسلوباً من أساليب الحياة ، ولا حتى بآوى ، وهو لا يتطلب من أنصاره سوى أصواتهم وقليلا من النقود ، وبعض ساعات من وقتهم إذا رغبوا . « فالأنباء » لا يهم الناخبين الأمريكيين كثيراً ، كما أنهم لا يقبلون بحماسة على الاشتراك في مناقشة الأمور الهامة مع غيرهم من ذوي الليول السياسية للتشابهة . ولا يعمل فعلا لتحقيق الأهداف الحزبية سوى عدد قليل من أفراد الشعب ، ولا يقوم معظم الأمريكيين بأى عمل لصالح الأحزاب السياسية أو لتأييد مرشحها ، باستثناء تسجيل أسمائهم في سجلات الانتخاب والإدلاء بأصواتهم . وقد خرج جوليسان ودوورد ، والمورور من خلال دراسة دقيقة للنشاط السياسي لثمانية آلاف أمريكي بالتأنيج الآتية : ١١٪ فقط قاموا بالدعوة لانتخاب المرشحين السياسيين ، ٧٪ تبرعوا بأموال الحزب أو لمرشح معين ، ١٠٪ فقط من مجموع تلك العينة ، هم الذين يمكن اعتبارهم نشيطين جداً جداً بصدد المسائل العامة (٢) . وقد تأكدت هذه النتائج بالدراسات التي عملت حول انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ ، وكانت

E. Lana, Political Life (Glencoe, 911., 1959., esp. pts 2.3.

(١)

Political Activity of American Citizens," APSR, XLIV (1950), 872.

(٢)

أكثر الانتخابات إثارة في التاريخ . فبالرغم من مظهر الاهتمام الزائد الذى تميزت به المعركة الانتخابية عام ١٩٥٢ ، فإنه يبدو أن الذين قاموا بالقسم الأكبر من النشاط السياسى لا يتجاوزون ١٠٪ من مجموع الشعب ، وهم الذين كانوا يحضرون الاجتماعات ، ويتبرعون بالأموال ، ويعملون من أجل الحزب ، أما معظم الناس ، فلم يهتموا بالمعركة الانتخابية إلا بصفة عرضية بحتة ، وكان حوالى الثلث منهم لا يعنيه أى الأحزاب يفوز (١) .

وقد قامت الأحزاب بتنظيم نشاطها وفقاً لظاهرة عدم اهتمام معظم الأمريكيين بها . والواقع أن الأحزاب لا تتوقع جدياً أى مظهر من مظاهر الإخلاص والود ، حتى من الأشخاص المقيدة أسمائهم في سجلاتها . ولذلك تنظم نفسها على أساس أن تخوض المعركة بوحدات صغيرة من القديانيين ، وتستند في تمويلها أساساً إلى هبات ضخمة تأتيها من مصادر قليلة (٢) . ولا تجد في موقف الشعب منها ما يوجب آملها أو يثبط من عزيمتها ، خاصة أنها ما كانت تستطيع الاستفادة من الأشخاص الراغبين في العمل الحزبى لو كان عددهم كبيراً ، وعلى أية حال فهذا هو موقفنا من الشؤون السياسية ، وهو موقف لا ينتظر أن يتغير ولو قليلاً في المستقبل القريب ، وإذا كان ' قانون حكم الأقلية ' الذى قال به روبرت مايكل ، قد سيطر على السياسة الأمريكية (٣) ، فإن ذلك يرجع جزئياً إلى عدم اهتمام معظم الأمريكيين . ولكن حتى حكام الأقلية لا يمارسون سلطاتهم إلا في مجالات صغيرة ، وبالنسبة لأموال قليلة الأهمية نسبياً .

ومن المظاهر المتصلة برفض معظم الأمريكيين الانتماس في السياسة ، الاهتمام بالمحافظة على الاستقلال في الرأى ، فنحن لا نرغب في الانضمام لعضوية حزب

The Revolt of the Moderates (New York, 1956), 204,

(١) -

Democracy and the American Party System, 157-166.

(٢) -

William Goodman, The Two Party System in the United State (Princeton, 1956), 29-39.

(٣) -

من الأحزاب ونود الاحتفاظ بحريتنا في تغيير أفكارنا ، والانتقال من تأييد حزب معين إلى تأييد حزب آخر ، والتصويت لصالح مرشحين ينتمون إلى أحزاب مختلفة . والواقع أننا نتمتع بفرصة غير عادية للتغيير والتنقل ، وذلك بفضل عدم انضباط التعاريف القانونية للصلات الحزبية ، ولأن الواحد منا يدعى للتصويت عدة مرات في العام الواحد ، ويكون باب الاختيار مفتوحاً أمامنا في كل انتخاب ، ولا شك أننا سعداء بالاستفادة من هذه الفرصة ، كما أثبتت الدراسات التي عملت في هذا الموضوع حديثاً ، فنحن سعداء بحريتنا في إعطاء أصواتنا لمرشحين لا ينتمون جميعاً إلى حزب واحد^(١) ، سعداء بحريتنا في تغيير أفكارنا من انتخاب إلى آخر . وقد قدرت نسبة الأمريكيين الثابتين على إعطاء أصواتهم لمرشحي حزب واحد ، دون تغيير ، بما لا يزيد عن ٦٠٪ من مجموع الناخبين^(٢) ، وعادة الاستقلال هذه تنمو يوماً بعد يوم وتتأصل في نفوسنا . وإذا كان اهتمام الناخبين الأمريكيين بالموضوعات الانتخابية والشخصيات السياسية قد زاد ، فقد ضعف الاهتمام بالروابط الحزبية ، وأصبح من السهل جداً تحويل التأييد السياسي للناخبين الأمريكيين^(٣) . والنتيجة الهامة المترتبة على زيادة استقلال الناخبين واحتفاظهم بحريتهم في توزيع أصواتهم بين مرشحي الأحزاب المختلفة ، هي إمكان أن يكون رئيس الجمهورية وعدد كبير من رؤساء الهيئات التنفيذية ، من اللتين إلى حزب معين ، في حين تنتمي أغلبية أعضاء الكونجرس إلى الحزب الآخر ، وهذه ظاهرة تحير الخبراء الذين يكتفون بمراقبة نظامنا السياسي والحزبي من بعيد ، في حين أننا نعودنا من تجاربنا أن تقبلها وأن نعيش فيها ، وأقرب تطبيق لها كان في السنوات الست التي قضيناها تحت رئاسة أيزنهاور ، في ظل

A. Campbell and W.E. Miller, "The Motivational Basis of straight and split Ticket Voting," APSR, LI (1957), 293.

S.J. Eldersveld, "The Independent Vote," APSR, XLVI (1952), 732, and studies cited in notes 1-14.

"Are the Republicans Through?" Saturday Evening Post, Feb., 14, 1959.

كونجرس جونسون رايبيرن^(١) . وفي خلال الثمانين عاماً التي مضت بين عامي ١٨٧٢ — ١٩٥٢ مرت على البلاد ستة عشر عاماً ، واجه فيها رئيس الجمهورية معارضة من أغلبية أحد المجلسين ، وثمانى سنوات واجه فيها معارضة أغلبية المجلسين معاً ، ولست أقصد بهذا الكلام تأييد هذه الظاهرة من ظواهر النظام الأمريكي ، ولا نقدها أو تحليلها ، وإنما أهدف إلى مجرد توجيه الانتباه إلى أثر الاستقلال على طريقتنا في معالجة الشئون العامة .

والحقيقة أن تلك الظاهرة لا تحيرنى إلا قليلاً ، ولا يبدو أنها تحير سائر الأمريكيين إطلاقاً ، وهى على كل حال ، إحدى ظواهر السياسة الأمريكية الرئيسية ، وقد تصبح في السنوات القادمة الوضع العادى والطبيعى للأمر .

أما أغرب مظهر لبرود السياسة الأمريكية ، فهو عادة عدم التصويت ، وهى ظاهرة من السهل علينا أن نتقبلها بنظرة متساهلة ، فإن إقبال الأمريكيين على استعمال حق التصويت الثمين أقل من إقبال أى شعب آخر في العالم كله ، وتلك حقيقة معروفة جيداً ، وقد أسفرت الإحصاءات التي أجريت في هذا الشأن عن أن نسبة من يدلون بأصواتهم فعلاً إلى مجموع من لهم حق الانتخاب تصل إلى :

حوالى ١٠٠٪ في البلاد التي تخضع لسيطرة حزب واحد .

ما يزيد على ٩٠٪ في البلاد التي تأخذ بنظام الانتخاب الإجبارى ، كبلجيكا وأستراليا .

حوالى ٩٠٪ في إيطاليا .

حوالى ٨٥٪ في ألمانيا الغربية .

بين ٧٨ و٨٢٪ في بريطانيا والدول السكندنافية .

حوالى ٨٠٪ في فرنسا .

(١) كان إيزنهاور بجمهورية ، في حين كانت أغلبية الكونجرس من الديمقراطيين .

حوالى ٠.٧٥٪ فى كندا .

وكانت أعلى نسبة فى أمريكا ، هى التى تحققت فى انتخابات عام ١٩٥٢ ، وقد وصلت إلى ٠.٦٤٪ .

وقد اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع ببطء وصعوبة باطراد الاشتراك فى انتخابات الرئاسة من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٢٤ ، وبين الجدول التالى كيف انخفضت نسبة المصوتين ابتداء من عام ١٩٢٠ على أثر منح النساء حق الانتخاب ، إذ لم يعرفن كيفية استخدامه ، وكيف عادت هذه النسبة حديثاً إلى الارتفاع ، مع بيان الفكرة التى حصلت بسبب الحرب العالمية الثانية .

النسبة للتوية المدلين بأصواتهم النسبة للتوية المدلين بأصواتهم

عام	٪	عام	٪
١٨٩٦	٧٩	١٩٢٨	٥٧
١٩٠٠	٧٤	١٩٣٢	٥٨
١٩٠٤	٦٦	١٩٣٦	٦١
١٩٠٨	٦٦	١٩٤٠	٦٢
١٩١٢	٦٠	١٩٤٤	٥٥
١٩١٦	٦٣	١٩٤٨	٥٣
١٩٢٠	٤٩	١٩٥٢	٦٤
١٩٢٤	٤٩	١٩٥٦	٦٢

ويلاحظ أن نسبة الاشتراك فى الانتخاب تختلف فى ولايات الشمال عنها فى ولايات الجنوب ، وموقف الولايات الجنوبية فى هذا المجال شأن إلى حد أننا لا نستطيع أن نجد له عذراً مقنعاً ، أما النسبة فى ولايات الشمال فيمكن مقارنتها بنسبة بريطانيا وكندا وفرنسا ، وبين الجدول التالى نسبة المصوتين إلى مجموع الفاعلين فى انتخابات عام ١٩٥٦ فى عدد من الولايات :

الولاية	%	الولاية	%
أيداهو	٨٠	مسيسي	٢٢
يوتا	٧٨	سوث كارولينا	٢٥
كنكتكت	٧٨	ألاباما	٢٨
ماساشوست	٧٧	جورجيا	٣٠
رودايلند	٧٦	فرجينيا	٣٢
نيوها مبشير	٧٦	لويزيانا	٣٥

وفي انتخابات عام ١٩٥٢ كانت نسبة المصوتين في خارج الجنوب حوالي ٧٥٪. وإذا كانت النسبة في ولايات يوتا وكنكتكت وأيداهو مرتفعة، فهي مع ذلك لا تمحو شعورنا بالعار، كما أن النسبة في انتخابات الكونجرس أقل منها في انتخابات الرئاسة. وبين الجدول التالي نسبة المدين بأصواتهم في بعض انتخابات الكونجرس الحديثة :

عام	%
١٩٤٦	٣٩
١٩٥٠	٤٢
١٩٥٤	٤٣
١٩٥٨	٤٤

ويتبين من الأرقام السابقة ، أن عدد المصوتين في أول انتخابات للكونجرس بعد الحرب لم يتجاوزوا ثلث عدد الناخبين بكثير ، ومع ذلك فهذه النسب تبدو مرتفعة إذا ما قورنت بنسب المشتركين في الانتخابات المحلية ، ولكننا لن نتعرض لهذه الانتخابات ، فقد جمعنا من الأدلة على عدم مبالاة الأمريكيين وعلى جهودهم ما فيه الكفاية . ويكفي أن نلاحظ أن عدم قيام الأمريكيين بما توجبه عليهم الفكرة الديمقراطية ، يؤدي إلى خسارتهم ، وتزداد هذه الخسارة كلما كانت الانتخابات متعلقة بموضوعات تهمهم ، كاتخابات الهيئات المحلية .

وبالرغم من أن نسبة المصوتين في انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٦ ، وصلت في بعض قرى شمال نيويورك إلى ٨٥٪ ، فقد تضاءلت هذه النسبة إلى أقل من ١٠٪ في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ بالنسبة لانتخابات الهيئات المحلية . لكل ذلك حق لنا أن نسأل : من هم الأمريكيون الذين لا يدلون بأصواتهم ؟ ولماذا يفعلون ذلك ؟ وسأحاول فيما يلي أن أجيب عن هذه الأسئلة في عبارات واقعية .

في عام ١٩٥٦ ، بلغ عدد الأشخاص البالغين حوالي مائة مليون شخص ، لم يصوت منهم سوى ٦٢ مليوناً ، ومعنى ذلك أن ٣٨ مليوناً لم يدلوا بأصواتهم ، ونحن نستطيع أن نبرر عدم تصويت ٢٢ر٥ مليون على الوجه الآتي : —

٦ ملايين منعوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب تقاليد الجنوب السياسية ، فاستعمالهم حق التصويت يتطلب أن تتوفر لديهم إرادة قوية ، وقدرة ، وأموال ، ومساعدات قضائية ، وشجاعة ، ولا شك أنه يتعذر اجتماع هذه الصفات في زنوج الجنوب .

• ملايين لم تتوفر لديهم شرط الإقامة السابق ، إما لأنهم قد انتقلوا حديثاً من مكان إلى آخر ، وإما لأنهم أشخاص رحل بلا موطن دائم .
• ملايين منعهم المرض من التصويت ، وقد يبدو هذا العدد كبيراً ، ولكن يفسره أن الانتخابات تجري في شهر نوفمبر وهو شهر تكثر فيه فيروسات الأمراض كما هو معروف .

٢ر٥ مليون كانوا خارج البلاد ، ولم يستطيعوا الإدلاء بأصواتهم عن طريق البريد .

٢ر٥ مليون من الأميين ، حرما من حق الانتخاب في سبع عشرة ولاية لهذا السبب (١) .

D.O. McGoveny, The American Suffrage Medley (Chicago, 1949), Chap. 5, (١) on "educational qualifications for voting."

٦٠٠ ألف كانوا في السجون ، وملاجئ^{*} العجزة وما إلى ذلك .
٦٠٠ ألف من سكان منطقة كولومبيا ليس لهم حق الانتخاب .
٣٠٠ ألف من أفراد القوات المسلحة لم يتمكنوا من التصويت عن طريق البريد .

ويبقى لدينا بعد ذلك ١٥٥ مليون من الأمريكيين ، لم يدلوا بأصواتهم لجرد أن يحبوا أنفسهم مؤونة الذهاب إلى مراكز الاقتراع ، وهو رقم قد يرتفع في الحقيقة إلى ٢٠ مليوناً ، إذا راعينا ما قد يكون قد تكرر إحصاؤه في القائمة السابقة . وإذا راعينا ظروف الذين قد يتمتعون عن التصويت ، بسبب تردد ديني ، أو خوف من الأماكن العامة مثلاً ، فإنه يبقى لدينا عدد كبير من الأمريكيين يعتقدون أنه من غير المهم أن يباشروا حقوق المواطنين المسؤولين ، في بلد ديمقراطي عظيم .

وفي عام ١٩٥٨ ارتفع هذا الرقم من ١٥ — ٢٠ مليوناً إلى ٣٠ — ٣٥ مليوناً . وبلاحظ أن عدداً من الأمريكيين يتراوح عددهم بين ٣ و ٥ ملايين لم يدلوا بأصواتهم في انتخابات الكونجرس عام ١٩٥٦ ، في حين أنهم صوتوا في انتخابات الرئاسة ، وأن مليونين أبطلوا أصواتهم ، فإذا كررنا أسئلتنا السابقة عن الأمريكيين الذين لا يصوتون وعن سبب امتناعهم عن التصويت ، لوجدنا أن الإجابة عنها ليست سهلة ، لأنه ما يزال هناك الكثير مما يجب أن نتعلمه عن السلوك السياسي ، كما أن هناك ما لن نستطيع أبداً أن ندركه ، ولكننا نعلم فعلاً ، أن للجنس ، والسن ، والتعليم ، والدخل ، ولعوامل أخرى أثر كبيراً على ذلك السلوك . وقد انفتحت الدراسات التي أجريت في هذا الشأن على أن النساء أقل إقبالاً على التصويت من الرجال (وإن كان الفارق بينهم قد ضاق في السنوات الحديثة^(١)) ، وأن حديثي السن أقل إقبالاً من متوسطيه (وقد أدى تخفيض سن الانتخاب من ٢١ إلى ١٨ إلى تخفيض

نسبة للمصوتين) ، وأن سكان الريف أقل إقبالا من سكان المدن ، وأن للتخرجين من المدارس الأولية أقل إقبالا من خريجي المدارس الثانوية ، وخريجي المدارس الثانوية أقل إقبالا من خريجي الكليات ، وأن العمال غير الفنيين أقل إقبالا من العمال الفنيين ، وأن العمال الفنيين ، وأن العمال الفنيين أقل إقبالا من أصحاب المهن الحرة ، وأن أصحاب الدخول المنخفضة أقل إقبالا من أصحاب الدخول المتوسطة ، كما أن أصحاب الدخول المتوسطة أقل إقبالا من أصحاب الدخول المرتفعة ، وأخيراً فإن البروتستانت أقل إقبالا من الكاثوليك ، والديمقراطيين أقل إقبالا من الجمهوريين (١) .

ويلاحظ غالباً أن الأشخاص الذين لم يدلوا بأصواتهم في انتخاب كاتنتخابات عام ١٩٥٢ ، لن يصوتوا في أى انتخاب آخر . وبعبارة أخرى . إن الاثنين والعشرين مليوناً ونصف الذين لم يصوتوا في انتخابات عام ١٩٥٦ قد خرجوا عن نطاق هيئة الناخبين نهائياً ، بحيث لن يذهبوا في أى انتخاب مقبل إلى مراكز الاقتراع ، إلا إذا أجبروا على ذلك .

فما السبب في ضآلة نسبة المصوتين في الولايات المتحدة ؟ . إذا نظرنا إلى أى بلد من البلاد التي لا تأخذ بنظام الاقتراع الجبرى ، فإتينا نجد أن حوالى ١٠٪ ممن لم يحق الانتخاب ، يمتنعون عن التصويت ، بسبب الخجل أو العناد ، أو عدم المبالاة ، أو الخوف ، أو اللبداً ، أو ابتغاء الباعث . ولاشك أن نسبة هؤلاء الأشخاص في الولايات المتحدة لا تزيد على نسبتهم في كندا ، أو بريطانيا أو إيطاليا . فاهى إذن الأسباب التي تحول دون زيادة الإقبال على الانتخابات حتى في ولايات كنيويورك وماساشوست ؟ .

في نظرى ن ضعف الإقبال على التصويت يرجع إلى أسباب ثلاثة :

(١) Campbell et al., "The Voter Decides" 70-73 ; Harris, "Is there a Republican Majority ?" 16-17.

الأول : أن دستورنا وقوانيننا وإجراءاتنا الانتخابية تضع عدداً كبيراً من الصعوبات الفنية في طريق راغبي التصويت (١) . وتحديد شروط الاقتراع وإجراءاته من اختصاص الولايات ، ولم يتم سوى القليل منها بتسهيل عملية التصويت . وفي اعتقادي أن نسبة المصوتين كانت تصل إلى ٨٥ ٪ خارج الجنوب ، لو اهتمت الولايات بوضع قائمة ثابتة تضم أسماء جميع الناخبين ، ووضعت لإجراءات سهلة لتسجيل هذه الأسماء ، وجملت من يوم الاقتراع عيداً قومياً ، وقررت إعفاء المصوتين ولو من جزء صغير من الضرائب المقرضة عليهم .

الثاني : هو أن الكثير من الناخبين لا يدركون الفارق بين مبادئ الديمقراطية وبين مبادئ الجمهوريين ، وذلك لعدم وضوح هذا الفارق . ولما لم يكن لديهم مجال ثالث للاختيار فإنهم يفضلون الامتناع عن التصويت ، ولهذا السبب تأثير واضح وإن كان غير محدد .

وقد سجل « لابل » وآخرون من خلال دراستهم لانتخابات عام ١٩٥٢ ، أن كثيراً من لم يصوتوا في هذه الانتخابات ، لم يصدروا في ذلك عن استهانة أو عدم مبالاة ، بل عن حيرة وتردد ، فقد تابع الكثيرون المعركة عن قرب ، وخرجوا منها بتأييد كامل لكلا المرشحين ، ولما لم يكن في استطاعتهم التصويت لصالح الاثنين معاً ، فقد فضّلوا الامتناع عن الإدلاء بأصواتهم ، فسبب امتناعهم إذن ليس كراهيتهم لكل من أيزنهاور وستيفنسون ، بل هو حُبهم للاتنين معاً . ومن شأن هذه الظاهرة التي تسمى « المؤثرات المتعاقبة » "Cross pressures" أن تتسبب في انسحاب أشخاص راغبين في الاشتراك في الحياة السياسية لمدة معينة ، أو إلى الأبد ، وهو ما يترتب عليه بعد ذلك أن يصبحوا في حالة عدم مبالاة (٢) .

(١) Howard R. Penniman, "Sait's American Parties and Elections" (New York, 1952) Chap. 25 ; S.D. Albright, *The American Ballot* (Washington, 1942.)

(٢) P.F. Lazarsfeld, B. Berelson, and Hazel Gandat, "The People's Choice" (New York, 1944), 62 ; Lipsot, *Political Man*, 203-216, and works there cited.

وأخيراً يجب أن ندرك أن ضعف إقبالنا على التصويت يعتبر دليلاً على قوة ديمقراطيتنا، وقد يبدو أن هناك تناقضاً في هذا القول، ولكن الواقع غير ذلك، فالإنسان الحر عموماً يذهب إلى مركز الاقتراع عادة لأن شيئاً يدفعه إلى ذلك، ولا شك أنه يدخل فيما يدفعه اعتقاده بأن النتيجة التي ستسفر عنها الانتخابات ستكون ذات تأثير على حياته، أما في أمريكا فإن نتائج الانتخابات لا تحدث في حياة الأمريكيين أثراً كالذي تحدثه في حياة الفرنسيين أو الإيطاليين، ولذلك فإن تأثير الباعث أو المحرك السياسي ضئيل نسبياً في أمريكا، فمادما لا ننظر الكثير من السياسة، فإننا لا نعطى لها سوى القليل، ومادما واقفين أن الانتخاب القادم سيجرى في موعده، فلا داعي للاهتمام كثيراً بالانتخاب الحالي (١). ولا شك أن الأمريكيين سيهتمون بالتصويت ولكن فقط عندما تصبح نتيجة الانتخاب ذات أثر كبير في حياتهم.

ومما يؤثر أيضاً في سلوكنا السياسي، التعصب ضد السياسة، الذي يظهر في تقاليدنا، فالواقع أن الأحزاب كمنظمات والسياسيين كأشخاص، لا يتمتعون بتقدير منا، فالسياسة في نظر شعبنا خطيئة، والسياسيون إذا لم يكونوا خطاة، فهم على الأقل مشبهون. وقد سجلت كل الدراسات التي عملت حول انتخابات عام ١٩٥٢، أن سبب فوز أينهاور هو نظرة الناس إليه كشخص برىء من السياسة أو في مستوى أعلى من السياسة، وليس سياسياً على الإطلاق. وفي بلادنا، التي لعبت فيها الأحزاب دوراً أساسياً لمدة تزيد على مائة وخمسين عاماً، ما يزال

(١) Lipset, *Political Man*, chap. 6; Lane, *Political Life*; C.E. Merriam and H.F. Gonsnell; *Non-Voting* (Chicago, 1924); J.K. Pollock, *Voting Behavior* (Ann Arbor, 1939); David Riesman and Nathan Glazer, "Criteria for Political Apathy", in A.W. Gouldner, ed., *Studies in Leadership* (New York, 1950), 505-559; G.M. Connolly and H.H. Field, "The Non-Voter — who he is, what He Thinks," *Public Opinion Quarterly* (hereafter cited as P.O.Q.), VIII (1944), 175; M. Rosenberg, "Some Determinations of Political Apathy," *POQ*, XVIII (1954-1955), 349.

الكثيرون منا يشعرون بالخوف من الآثار الهدامة للروح الحزبية ، التى حذرنا منها واشتطون فى خطبة الوداع .

وبسبب إفساد السياسيين للديمقراطية فى بلادنا ، فإن الكثيرين منا يفضلون أن يصبح أبناؤهم أى شئ ، ولو سماسة مراهنات ، أو مؤلفى أغان للإعلانات عن أن يكونوا ديمقراطيين أو جمهوريين محترفين . وبالرغم من جهود مدرسى التربية الوطنية ورؤساء الجمهورية السابقين ، وكبار السياسيين ، فإننا لانتعبر السياسة مهنة جذابة وهامة كالطب أو كالتقانون أو التدريس (أو كالإعلان) . وعدم احترام السياسة كمهنة ، ينقص ويحط من منزلتها الأدبية ؛ فالأمانة تعتبر شيئاً هاماً لدى رجال الأعمال ، بحيث يصدمهم كل ما يخل بواجبات الأمانة ، أما فى السياسة ، فالأمانة لها مفهوم آخر ، ولا يستثير اكتشاف الفساد فيها سوى الرغبة فى التثاؤب . وقد أدرك سيمون كاميرون هذه الحقيقة فوصف السياسى الأمين بأنه شخص على استعداد لأن يبيع نفسه لكل من يدفع الثمن ، ولكنه عندما يقبض هذا الثمن ، ويتعاط فلا ، فإنه يخلص لمن اشتراه .

وإنى لأشعر بإغراء قوى يدفعنى إلى البحث والتقصى حول عدم اشتراك معظم الأمريكيين فى لعبة السياسة ، ولكننى سأقاوم هذا الإغراء مؤقتاً ، وأقصر كلامى على ملاحظة واحدة ، وهى أن أبحاثنا فى هذا الشأن ، ونحاولاتنا إثارة الاهتمام بالسياسة فى أفراد الشعب ، من الممكن أن تكون ذات فائدة أكبر لو أنها بنيت على حقائق الديمقراطية الأمريكية ، فهذا مجال غامض يحتاج إلى مزيد من الضوء لإيضاحه . ولتحقيق هذا الغرض نحتاج إلى كثير من التوجيهات والإرشاد ، كالتحليل القيم الذى قام به دافيد ريزمان ، الذى يتحدث فيه عن الأسلوب الجديد للامبالاة فيقول :

« إن لا مبالاة الأغلبية العظمى ليست هى اللامبالاة التقليدية ، بل هى إلى حد كبير اللامبالاة الصادرة عن أشخاص يعرفون عن السياسة ما فيه الكفاية

ليأبوا الانتماس فيها ، ويعرفون عن حقائقها ما يكفي ليرفضوها ، ويعرفون عن مسؤوليات المواطن السياسية ، ما يكفي لأن يجعلهم يتجنبونها (١) » .

كذلك فإننا نحتاج إلى كثير من الدراسات العميقة ، كدراسة « ودوارد ورور » التي تضمنت الجدول التالي :

جدول رقم (١)

مدى النشاط السياسى للجماعات المختلفة (٢)

النسبة المئوية لمن يعتبر :

نشطاً جداً نشطاً غير نشيط كسولاً جداً

أولاً : جماعات تدخل

فى المستوى الاقتصادى (١) ٣٦٪ ٣٣٪ ٢٣٪ ٨٪

ويبلغ عددها ٤٪ من

المجموع الكلى :

المديريون ٣٤٪ ٢٩٪ ٢٨٪ ٩٪

أصحاب للمن الحرة ٣١٪ ٣٢٪ ٢٥٪ ١٢٪

أصحاب الأسهم ٢٨٪ ٣٠٪ ٣٠٪ ١٢٪

خريجو الكليات ٢٤٪ ٢٨٪ ٣٠٪ ١٢٪

النسبة المئوية لمن يعتبر
نشيطاً جداً نشيطاً غير نشيط كسولاً جداً

ثانياً : جماعات تدخل في المستوى

الاقتصادى « ب » و يبلغ عددها

١٦	٣٤	٢٦	٢٤	١٠ ٪ من المجموع الكلى
٢٥	٣٩	٢١	١٥	جمهوريون
٣٢	٣٦	١٩	١٣	رجال
٣٧	٣٤	١٧	١٢	أشخاص فوق الخمسين
٣١	٣٩	١٩	١١	أشخاص بين ٣٥ - ٥٩

ثالثاً : جماعات تدخل في المستوى

الاقتصادى « ج » و يبلغ

عددها ٥٢ ٪ من المجموع

٣٢	٣٨	١٩	١١	الكلى
٣٦	٣٦	١٧	١١	أشخاص من البيض
٤٠	٣٥	١٤	١١	زراع
٣٢	٣٧	٢١	١٠	مستقلون سياسياً
٣٨	٣٥	١٧	١٠	مجموع الأشخاص البالغين
٣٤	٤٠	١٧	٩	خريجو المدارس الثانوية
٣٩	٣٧	١٥	٩	ديمقراطيون
٤٠	٣٧	١٥	٨	أشخاص لا يملكون أسهما
٤٥	٣٣	١٤	٨	نساء
٤٦	٣٢	١٤	٨	أشخاص بين ٢١ - ٣٤
٤٣	٣٧	١٤	٦	عمال

النسبة المئوية لمن يعتبر

ريات بيوت	نشطاً جداً	نشطاً	غير نشيط	كسولاً جداً
٦	١٤	٣٤	٣٦	
٥	١١	٣٣	٥١	
٥	١١	٢٥	٦٠	

رابعاً : جماعات في المستوى

الاجتماعى «د»	٣	٩	٣١	٥٧
---------------	---	---	----	----

وقبل كل شيء ، فإننا في حاجة إلى تنقية الجو من الرياء ، ومن الشعارات الزائفة التي يطلقها البعض فيما يتعلق بموضوع الاشتراك في السياسة ، فالمستمع إلى صيحة . « اخرجوا الناصحين من منازلهم » ، قد يعتقد أن المحافظة على الديمقراطية الأمريكية مرتبطة فقط بزيادة الحماسة السياسية . ويا ليت الأمر كان كذلك ! وبعد ، فهذه هي الصفات الأساسية للميزة للنظام السيامى الأمريكى :

- ١ — نظام الحزبين للسيطرين على المجال السيامى .
- ٢ — ضعف الأحزاب الصغرى .
- ٣ — طبيعة الحزبين الكبيرين : المرنة ، غير التماسكة ، للوجهة نحو تحقيق المصالح والمبتعدة عن المبادئ* .
- ٤ — عدم تركيز سلطات الأحزاب .
- ٥ — عدم وجود نظام فعال في تنظيم هذه الأحزاب .
- ٦ — إحاطة الجماعات النفعية بالأحزاب وتداخلها فيها .
- ٧ — ميل معظم الأمريكيين إلى الاحتفاظ باستقلالهم ، ونظرتهم المرتابة إلى أعمال السياسة .

وهناك صفات أخرى من الممكن ذكرها ، كالميلية والاعتدال ، وكونها سياسة عملية ، محافظة ، وسيرد ذكر هذه الصفات في الفصول القادمة . ويمكن القول إنه لا يوجد نموذج سياسى فى أى بلد من بلاد العالم ، يماثل نموذجنا .

الفصل الثاني

وظائف الأحزاب الأمريكية

تتكون الأحزاب أساساً بخدمة مصالح الأفراد الذين يتزعمونها أو يؤيدونها، فالزعماء يقوزون بالسلطة ، والأنصار يحققون مصالحهم ، ولكن الاكتفاء بهذا الفهم لوظيفة الحزب يصدر عن نظرة خاصة ضيقة ، فالواقع أن الأحزاب أصبحت اليوم بمثابة منظمات عامة ، فهي أقرب إلى الكونجرس والمحاكم منها إلى الفرقة الأمريكية ، أو إلى شركة جنرال موتورز . ويرجع سماحتنا بقيام الأحزاب وترحيبنا بها إلى الخدمات التي تحققها للأمة كلها ، وهي خدمات لم تكن لتتحقق بدون الأحزاب . ولننظر الآن إلى أحزابنا على ضوء ما تقدم ، موضحين أولاً الوظائف السياسية والاجتماعية للأحزاب في البلاد الديمقراطية عموماً ، ثم مبينين مدى نجاح أو فشل أحزابنا في تحقيق هذه الوظائف ، وأخيراً نقوم بذكر الوظائف الخاصة التي قامت الأحزاب الأمريكية لتحقيقها . وقد تتمكن بعد ذلك من أن نصدر حكماً صائباً على قيمة الخدمات التي أداها النظام الحزبي الأمريكي للشعب الأمريكي .

إن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي في البلاد الديمقراطية هي توجيه الصراع من أجل السلطة ، والسيطرة عليه ، وعن هذه الوظيفة الأساسية تنفرع وظائف أخرى (١) . والنشاط السياسي في بلد حر عبارة عن صراع محدد ومنظم بين جماعات من الأفراد ، لها مصالح متعارضة لا ترغب في تحقيقها، حقا إنه بوجود المدينة الشيوعية المثالية التي وعدنا بها ماركس وخروشيشف سيكون لدى الجميع الكفاية من كل شيء ، من « الكريب سوزيت » إلى الاطمننان النفسى . ولكن حتى يأتي ذلك اليوم ، فسيظل مجتمعنا محتاجاً إلى بعض أشياء لا يمكن توفيرها للجميع ، فلا يمكن مثلاً تحقيق رغبة الأغنياء في تخفيض الضرائب ، وفي نفس الوقت توفير العلاج المجاني للفقراء ، بل إننا نستطيع أن نقول إن الصراع

من أجل السلطان السيامى وما يقترن به من امتيازات وحصانات ، سيظل قائما حتى في مجتمع خروشيشفو للنتظر .

وإن من أهداف الديمقراطية أن تجعل ذلك الصراع يدور علنا ، بقدر ما يمكن ذلك . كذلك فإن من أهداف الأحزاب السياسية أن تخضع هذا الصراع لرقابتها : فتتناوله بالتنظيم ، وتهذبه عن طريق اختيار المرشحين وإجراء الانتخابات ، وتثبت في شكل حلبة تبادل الأحزاب فيها مقاعد الحكومة والمعارضة بإشارة تصدر عن هيئة الناخبين ، ولكن الأحزاب لم تخلق الصراع من أجل السلطة ، فهذا الصراع ينشأ ويستمر بدونها ، ولكن في الخفاء ، ودون تنظيم ، وبغير هدف ، وللأحزاب يرجع الفضل في إخضاع هذا الصراع وفي تنظيمه .

أما الوظائف الأخرى للأحزاب السياسية ، فأولها أن على الحزب أن يعمل كوكالة شخصية كبرى ، ذلك أن الدساتير تنظم شغل المناصب الكبرى عن طريق الانتخاب أو التعيين ، ولكنها لا تشير من بعيد أو قريب إلى كيفية شغل مناصب المرءوسين ، كذلك فعلى الرغم من كثرة القوانين واللوائح للمنظمة للخدمة المدنية ، فلا يوجد فيها ما يضمن قيام موظفي هذه الخدمة بعملهم مستهدفين إشباع حاجات الجمهور ، كل هذا النقص تسده الأحزاب بتدخلها في الميدان ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها^(١) ، فهي تقوم بإنشاء وإدارة الجهاز الذى يمكن من شغل المناصب العامة بالرجال والنساء ، ويتم ذلك عن طريق تدخل الأحزاب فى أربعة أمور رئيسية :

الترشيح : وذلك لأنها منظمة لتقوم بعملية « التريلة » الأولية للعامةين فى المناصب أو لى تسمى وراء الصالحين وتقدمهم بقبول الترشيح .

إدارة الحركة الانتخابية : فهي التي تقوم ببيان مميزات المرشحين وبرامجهم
لجمهور الناخبين .

الإشراف على الانتخابات : لأنها تستطيع أن تورد المواطنين اللازمين
للوقوف في مراكز الاقتراع وإحصاء الأصوات .

التعيين : فالأحزاب تهتم بالمناصب التي تملأ عن طريق التعيين نفس
اهتمامها بالمناصب التي تشغل بالانتخاب ، وتجد الأحزاب أن ترشيح أشخاص
أكفاء لشغل مناصب مكنصب وزير الداخلية ، أو المدعي العام ، أو مسجل العقود ،
أسهل من الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أو لمضوية مجلس تشريعي ، أو لشغل
وظيفة محقق وفيات . ولا شك في وجود وسائل أخرى لتجنيد الرجال والنساء
في خدمة المجتمع ، ويتم الانتخاب في ولايتين وفي كثير من المدن على أساس غير
حزبي ، ويبدو أنه قد حقق نتائج حسنة . وفيما يتعلق بالترشيح للوظائف المحلية ،
تلجأ إلى عقد اجتماع لجميع المواطنين الذين تهتمهم هذه الوظيفة ، وبذلك تتوصل
إلى تعيين ناطق الاختيار . ومن الصعب أن ننكر أننا نستطيع دفع الخط الفاصل
بين التعيينات التي تتم على أساس حزبي ، والتعيينات التي تتم على أساس الخبرة ،
إلى أعلى ، دون مساس بالكفاءة أو بروح التعاون .

ومع ذلك فهذه هي الطريقة التي اخترناها للقيام بهذا العمل الهام . وهناك
الكثير مما يجب ذكره عن الوكلاء الذين اخترناهم وهم الأحزاب الكبرى ، التي
تحمل النظام والبساطة والدقة ، محل الفوضى والخلافات ، وتنقب في البلاد بحثاً عن
الكفاءات وترشحهم باسمها ، وبذلك تساعدنا في القيام باختيار سليم .

فكيف كنا نتصرف بصدد انتخابات الكونغرس ، إذا لم تكن الأحزاب
تقوم بالترشيح لعضويته ، وتقود الحملات الانتخابية ؟ كيف يستطيع رئيس
الجمهورية أن يجد مرشحين لآلاف الوظائف التي تحلوا سنوياً ، إذا لم تكن أجهزة

الجانب سرية في تزويده بأسماء الصالحين لهذه الوظائف ؟ كيف يمكننا أن نغلا
حوالى ٧٥ ألف وظيفة يحتم القانون شغلها عن طريق الانتخاب ، إذا كنا
غير حزينين ؟

إننا إذا عجزنا عن إيجاد أشخاص مبرزين في الكونجرس ، وفي الهيئات
الإدارية ، وفي مجالس الولايات التشريعية ، وفي لجان المدارس ، فإن اللوم في ذلك
يقع على الشعب ، لمدى اهتمامه بالسياسة ، لاهلى السياسيين بسبب أساليبهم للبتذلة ،
فإن السياسيين لا يبقون على المسرح إلا ما داموا حائزين لرضائنا ، ويبدو أنهم
قد نجحوا حتى الآن في الحصول على هذا الرضا .

إن عملية الترشيح والانتخاب تحتاج إلى أحزاب للقيام بها ، فالأحزاب تختار
مرشحها ، وتتناضل لإنجاحهم ، وبدون ذلك لا تكون أحزاب على الإطلاق ،
ولذلك فلا عجب أن نقرر أن للأحزاب مركزاً قانونياً في جميع أنحاء الولايات المتحدة ،
واهتمت المجالس التشريعية بتنظيم تكوينها وأعمالها ، بتفصيل فائق (١) .

إن الأحزاب قد تكون مصدراً هاماً للسياسة العامة ، وإن كانت لا تحتكر
هذا المجال ، فالكثير من الأفكار والاتجاهات تنبع عن جماعات غير حزبية ،
بل وعن أفراد كوالترليان ، وبرنارد باروش ، ومع ذلك فالأحزاب بما فيها
الأحزاب الثلاثة — هى أقدر الجميع على إبراز الرغبات في شكل اقتراحات يمكن
فهمها ومناقشتها ، بل وإقرارها من الجميع ؛ ذلك أن الأحزاب باعتبارها المنظمات
القومية الوحيدة النشيطة ، والتي تهتم بالمسائل العامة ، تكون قادرة على الابتداء
في المجال السياسى ، وعلى تبني أفكار الجماعات الأخرى وصقلها . وتنصف
السياسة التى تضمها الأحزاب بأنها أكثر واقعية مما تتضمنه الأبحاث المأجورة التى
تم لصالح الجماعات النفعية ، وذلك لأنها توضع بحيث تتسق مع عشرات غيرها
في برنامج كامل لحكم البلاد .

(١) Joseph R. Starr, "The Legal Status of American Parties," APSR, XXXIV (1940), 439, 685.

ولم يكن قيام أحزابنا بوظائفها ذا فاعلية خاصة ، وذلك يرجع إلى طبيعة نظامنا السيامي ، وعلى حد تعبير لجنة الأحزاب السياسية بالجمعية الأمريكية للعلوم ، فإن « نظام الحزبين في أمريكا لم يظهر سوى ميل قليل نحو نشر الأفكار الجديدة أو الابتكرة في مجال السياسة العامة ، بل إنه كان كسولا حتى في الاستجابة إلى مثل هذه الأفكار (١) » .

ورغم أنه من الواجب أن تكون بيانات الأحزاب أوضح وأحسن معبر عن اتجاهاتها الجارية ، فإن بيانات الأحزاب الأمريكية لم تنصف قط بالوضوح ، ولم تتضمن أبداً أفكاراً أو مقترحات جديدة . حقيقة إن الفرد قد يعجب ببعض تقارير مجلس الديمقراطيين الاستشاري ، أو اللجنة الجمهورية للبرامج والتقدم الصادرة في سبتمبر سنة ١٩٥٩ تحت عنوان *Decisions for a better America* ومع ذلك فإنه يصدم بندرة الأفكار الواقعية في هذه التقارير ، ويجعله يتساءل بعجب عما إذا كان أعضاء تلك اللجان من الأشخاص المسئولين ، ولكننا إذا عدنا وتذكرنا برامج ويلسون عن الحرية الجديدة *New Freedom* وبرنامجه روزفلت عن العهد الجديد *New Deal* لاقتنعنا بأنه في مقدور الأحزاب أن تتبدع سياسات ، وأن هذه السياسات تستطيع أن تكون ذات تأثير فعال في الحياة الأمريكية . وقد استمد ويلسون وروزفلت برنامجهما من كافة المصادر التي وجدها مستعدة للتعاون معها ، ولكن أهم مقترحاتها وضعها أعضاء الحزب الديمقراطي .

وإذا كانت أحزابنا قد خذلتنا في مجال معين ، فلم يكن ذلك في مجال ابتكار البرامج السياسية أو تشكيلها أو الدعاية لها ، بل في مجال تحويلها إلى قوانين هادفة وإلى إدارة حازمة .

وقبل أن نمضي في الكلام عن هذه المشكلة ، يجب أن ندرك جيداً أن

الوسيلة التي تستطيع بها الأحزاب تنفيذ برامجها هي التنظيم والعمل الحكومي ، فداخل كل حزب حقيقى ، يوجد حزب حكومى ، يضم أشخاصاً صالحين لتولى مختلف الوظائف والمناصب ، فلا تقتصر مهمتهم على الدعاية الانتخابية أو وضع البرامج السياسية ، بحيث إنه إذا استطاع هذا الحزب أن يفوز في معظم الانتخابات الحديثة ، تعين عليه أن ينظم السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وأن يديرهما بمعاونة أنصاره الموالين له . ووفقاً لأحكام الدستور ، يتعين لكى يسيطر الحزب سيطرة تامة على مجلس الكونجرس أن يفوز في عدة انتخابات تجرى في خلال فترة معينة ، ولكن المبدأ واحد في جميع البلاد الديمقراطية . فالحزب الحقيقى صورة مصغرة للدولة ، ويجب أن يكون مستعداً لتولى قيادة الدولة (أو قسماً منها) بناء على طلب الناخبين ، أما للمنظمات السياسية التي لا ترغب في تولى الحكم ، فلا يمكن اعتبارها إطلاقاً من قبيل الأحزاب . ولنأخذ مثلاً قريباً من أذهاننا ، ففي عام ١٩٥٦ طلب الناخبون من دوايت أيزنهاور ، بوصفه المرشح الفائز في انتخابات الرئاسة أن يمارس سلطاته ، وأن يشرف على تنفيذ قوانين الولايات المتحدة بمعاونة عدد كبير من أعضاء حزبه ، ولقد وعدنا هو وزملاؤه بأن يباشروا سلطاتهم التنفيذية وفقاً لطريقة معينة ، وأن يعملوا على تحقيق أهداف معينة ، وقنا نحن من جانبنا بتسليم مقاليد البلاد إليهم . كما أنهم تعهدوا بتقديم حساب لنا عما يقومون به . فهذا ما تقتضيه المسئولية الحزبية في البلاد الديمقراطية .

وفي نفس الوقت ، طلب الناخبون من النائب رايبيرن والشيخ جونسون بوصفهما من زعماء الحزب الفائز في انتخابات الكونجرس ، أن ينظما مجلس الهيئة التشريعية وأن يديرهما بمعاونة كل أجهزة الحزب ، من لجان ، ورؤساء اللجان ، وقادة للأعضاء (١) .

وبالرغم من محاولتنا لإخراج بعض نواحي حياتنا عن نطاق الصراع الحزبى ،

(١) Ranney and Kendall, Democracy and The American Party System, Chap. 17. Key, Politics, Parties, and Pressure Groups, 715 ff.

فإننا نتمدد كلية على الأحزاب السياسية في تنظيم وفي إدارة الهيئات التي تضم ممثلي الشعب ، ومثال ذلك أن حزب الأغلبية يسيطر سيطرة محكمة على التنظيم الشكلي وعلى الإجراءات ، وذلك في مجالس الولايات التي تقوم على سياسة الحزبين (١) ، وهذه هي إحدى المسائل التي تحمل بطريقة أحسن في إنجلترا ، حيث تأخذ الحكومة الدستورية علنا وبفخر شكل الحكومة الحزبية .

ومع ذلك فلو لم تكن هناك أحزاب في أمريكا للاقينا الأمرين في تسيير شئوننا العامة .

وإذا كنا نشكو قليلا من ضعف الكفاية الفنية التي تدير الأحزاب بها المصالح الحكومية ، فإننا نشكو كثيرا من الطريقة التي تضع بها سياستها الخاصة ، سياسة المدينة أو الولاية ، أو الأمة جمعاء ، كما أن من أهم وظائف الأحزاب أن تقدم تعهدات واقعية للناخبين ، وأن تعمل على الوفاء بهذه التعهدات عندما تفوز بالأغلبية وتتولى الحكم ، وهذه التعهدات تكون عادة كثيرة ومتنوعة ، وتقتضي الديمقراطية أن تنفذ التغيرات الأساسية بوساطة أغلبية واضحة . وإذا لم تكن هذه الوظيفة هي أهم وظائف الحزب الحكومي ، فما هي أهم هذه الوظائف ؟ وإذا لم توجه الأحزاب وضع سياسة المجتمع ، فن الذي سيقوم بهذا التوجيه ؟ إن الديمقراطية المثالية تتطلب أن تسيطر الأحزاب على وضع البرامج ، وبذلك نستطيع أن نعرف دائما من المسئول عن عدم الوفاء بالتعهدات .

ويمكن القول بأنه لا يوجد من الدول — بما في ذلك أمريكا — من استطاع أن يقترب من الديمقراطية المثالية . وقد عرف عن الأحزاب الأمريكية عدم احترامها للوعود التي التزمت بها في مواجهة الناخبين ، حتى أصبح الناس يشكون في قدرة حزب الأغلبية في الكونجوس على تنفيذ برنامجه ، ولكن

Belle Zeller, ed., *American State Legislatures* (New York, 1954), Chap. 12 ; (١)
O.D. Weeks, "Politics in the Legislature", "Nation Municipal Review",
XLI (1952), 80.

الحقيقة أن معظمنا يستطيع تحمل هذا الشك ، بحيث لا يشعر بالغضب ، بل بمجرد الأسف .

والواقع أننا لم نرغب في أى وقت من الأوقات في تسليم عملية التقرير لأيد حزبية ، كما يفعل البريطانيون والسويديون والبلجيكيون ، وحتى الكنديون . وإننا لنسر بالقرارات التى تتخذ بناء على اتفاق الحزبين ، أو على أساس غير حزبي إطلاقاً ، كما أننا نرحب بالقوانين التى توافق عليها أغلبية كل من الحزبين والتى لا يستطيع أى من الحزبين أن يدعى لنفسه الفضل في إصدارها . ولكن هذا الموقف من جانبنا يحط من قيمة المسئولية الحزبية ؛ لأننا إذا لم نتوقع من الأحزاب أن تحقق وعودها ، ولم نشجعها على ذلك ، فستضطلع جماعات أخرى غير حزبية ، بمهمة وضع السياسة العامة .

وآخر وظائف الأحزاب في البلاد الديمقراطية ، هى القيام بعبء المعارضة النزيهة ، وهذا بالطبع دور الحزب الذى يخسر الانتخابات . ويتعين على الأقلية أن تنظم نفسها في المجلس التشريعي لتراقب وتراجع أعمال الأغلبية ، ولكن ذلك لايعنى أن أعضاء حزب الأقلية ممنوعون من المساهمة الفعالة في شئون البلاد . فالواقع أنه تتور مناسبات متعددة يستطيعون فيها الانضمام إلى الأغلبية ، سواء بصفتهم الفردية أو الحزبية ، ويحصل ذلك عادة بمناسبة وقوع أمورهم الحزبين معاً ، أو لاتمس السياسة الحزبية على الإطلاق ، على أن المهمة الأساسية للأقلية هى معارضة الاقتراحات التى تتقدم بها الأغلبية ، وتقديم مقترحات بديلة ، لتكون تحت نظر الناخبين في الانتخابات القادمة ، ومراقبة الأشخاص القائمين على تنفيذ القوانين تحت إشراف حزب الأغلبية ، ويحدث أحياناً أن تسيء الأقلية القيام بهذه الوظيفة ، ويرجع ذلك إلى أن عدداً قليلاً من أعضاء حزب الأقلية هو الذى يستطيع أن يفرق بين المعارضة المسئولة والشاكسة غير المسئولة ، ومع ذلك فهذه وظيفة لاغناء عنها ، لأنه مادام المطلوب من حزب الأغلبية أن يحكم فيجب تشجيع حزب الأقلية على المعارضة .

ور بما تكون الأحزاب الأمريكية قد نجحت في القيام بوظيفة المعارضة ، أكثر مما نجحت في الحكم ، حتى إنه يبدو أن السياسيين الأمريكيين يسعدون بوجودهم خارج الحكومة أكثر مما يسعدون بوجودهم داخلها . ومرد ذلك أننا أميل إلى القيود منا إلى السلطة ، وإلى التراخي منا إلى العمل ، فالأقلية تسعد في القيام بدور المعارض ، أكثر مما تسعد الأغلبية بتولى الحكم . وقد عني واضعو الدستور بإيجاد نظام للمراقبة والموازنة ، وقد يدهشهم أن يعلموا أن أكثر وسائل المراقبة فاعلية هي المعارضة ، فهي وسيلة الرقابة التي يمجدها « النيوتونيون » Newtonians لأنها نشيطة ، ولأنها على حد تمييز جون آدامز « تواجه السلطة بالسلطة ، والقوة بالقوة ، والمصلحة بالمصلحة ، والمقل بالمقل ، والبلاغة بالبلاغة ، والعاطفة بالعاطفة » .

وفضلاً عن الوظائف السياسية للأحزاب ، فهناك ثلاث وظائف يمكن وصفها بأنها اجتماعية ، لأن الأحزاب تقوم بها لخدمة أفراد الشعب باعتبارهم كائنات اجتماعية لا سياسية .

فتمتبر الأحزاب أولاً ، من الوسائل التعليمية الهامة ، إذ يجب على المواطنين في أى بلد حر ، أن يتعلموا ممارسة الديمقراطية وأن يعرفوا مشكلات عصرهم ، ليس فقط ليصبحوا معبرين أقوياء عن الرأي العام ، وناخبين أكفاء ، بل أيضاً ليحيوا حياة أفضل . وعندما يصلون إلى آخر مراحل تعليمهم يجب أن يقوم إلى جانبهم جهاز إعلام يتدرج من الكلام العادى ، إلى الأحاديث العلمية التى تتضمنها برامج التليفزيون . والواقع أن الأحزاب السياسية لاندعدو أن تكون بمثابة أدوات خام لتعليم البالغين ، ومع ذلك فهى تستطيع أن تقوم بالكثير لإجبارهم على دراسة ومناقشة للمشكلات الهامة .

لقد تركت الأحزاب الأمريكية قسماً كبيراً من مسئوليتها التعليمية إلى الجماعات النفسية ، وبالرغم من ذلك فتاريخنا حافل بالحملات التعليمية التى قامت

بها الأحزاب ، لشرح حقائق الأوضاع والاتجاهات الجديدة في الحياة الأمريكية . فالحزب الجمهوري ممثلاً في لنكولن قام بمجهود كبير ليوضح للأمة حقيقة مشكلة الرق ، وقام الحزب الديمقراطي ممثلاً في فرانكلين روزفلت وأصدقائه ، بمجهود أكبر لبيان العلاقات السليمة الواجب توفرها بين المشروعات الخاصة والهيئات العامة ، وقد صادفت الأحزاب الثلاثة نجاحاً كبيراً في مهمتها التعليمية ، رغم قلة عدد تلاميذها . والحقيقة أن الأحزاب تستطيع أن تقوم بالكثير من خلال هذه الوظيفة ، وخاصة فيما يتعلق بإثارة الاهتمام بالمسائل السياسية . ومن الممكن أن تتضاعف الدروس التي تلقى في العام في أنحاء متفرقة من البلاد . ولا شك في فائدة ذلك للفكر الأمريكي والديمقراطية الأمريكية .

ولا شك أننا نرحب بإضافة الجهود المتواضعة الحالية التي تساهم في تعليم البالغين . وإن المواطنين الذين يترددون على المدارس وهم على حذر من أحزابنا السياسية ، يتعلمون الكثير عن الموضوعات ذات الأهمية الحقيقية .

وتحقق الأحزاب هدفاً اجتماعياً مفيداً ، بقيامها بالتوفيق والموازنة بين الأفراد والمجتمع ، وخاصة عندما يتدخل المجتمع في حياة الأفراد العاديين في شكل هيئات سياسية غير شخصية^(١) . وقد انقضت الأيام التي كان الزعماء فيها يعملون على تخفيف وطأة الحياة في المدن على الضعفاء الأميين (وذلك نظير الحصول على مقابل ، بلا شك) ، نعم لقد مضت الأيام التي كان فيها أشخاص مثل نوكي جونسون يحتفظون في بيوتهم بكليات من الفحم ، يعطون منها لأى زنجي فقير مجانناً ، والتي كان جورج واشنطن يوزع فيها الأعمال والمهام على الأفراد ، مصحوبة بنصيحة مجانية منه ، والتي عبر عنها مارتن لوماسنى بقوله : « إنه يوجد في كل مكان شخص على استعداد لمعاونة كل من يطلب مساعدته ، مهما كانت طبيعة المساعدة ، وأياً كان طالبها^(٢) » .

C.E. Merriam and H.F. Gosnell, *The American Party System* (New York, 1947), 433 ff.

Quoted in Robert C. Wood, *Suburbia* (Boston, 1959), 37

(٢)

ولكن الأحزاب ما زالت مع ذلك من أهم موزعى المساعدات ، ومقدمى الخدمات ، ولا شك أن ذلك يمكن الناس من أن يمحووا حياة مطمئنة هادئة في وسط محيط قاس . وإذا كان زنوج أتلاتيك سيقى لم يمودوا في حاجة إلى أحد ليتصدق عليهم بالفحم ، فهم يحتاجون اليوم إلى مكافآت البطالة ليشتروا بها هذا الفحم . وكلما ازداد تدخل الدولة في شئون الحياة وتمتدت سلطاتها ، زادت الحاجة إلى وجود « موقنين » أكفاء ، قد يكونون من السياسيين ، أو من رجال الدين ، أو من العاملين في الحقل الاجتماعى . ويوجد بالطبع جانب سىء لهذه الوظيفة ، فالسياسيون يسهمون إلى حد كبير في إفساد الحياة الأمريكية الريفية والحضرية ، ولكن تداخل الفساد في القيام بوظيفة معينة لا يستدعى إلغائها . فالناس يحتاجون إلى ما يخفف عنهم ضغط الدولة ووطأة المجتمع ، ويجب علينا أن نوفر لهم هذه اللطافات من جميع المصادر . وقد وجد الأمريكيون في المنظمات المحلية للأحزاب السياسية منطقات ذوات كفاءة غير عادية ، ولو لم تتم الأحزاب بدورها في تحقيق السعادة الاجتماعية لعانى ملايين من الأمريكيين كثيراً من الصعوبات في حياتهم .

وتقوم الأحزاب أيضاً بوظيفة رمزية ، أو إذا شئنا بوظيفة نفسية ، وذلك بإيجاد هدف عظيم ومثير ، يلتف حوله الناس ، ولعل جراهام والاس كان أول من تنبه إلى هذه الوظيفة ودرسها . فبعد أن لاحظ كثرة الناخبين . وعدم قدرة أى ناخب على استيعاب أفكار كثيرة أو التعامل مع عدد كبير من الأشخاص كتب يقول :

« نحن في حاجة إلى شيء أكثر بساطة وأكثر دواما ، شيء نستطيع أن نحبه وأن نتق فيه ، شيء يعتاده الناخبون ويتذكرون في كل انتخاب أنه هو الذى أحبوه ووثقوا به من قبل ، وهذا الشيء هو الحزب (١) » .

لقد سبق أن قلت إن الأحزاب الأمريكية ليست كنائس، ولكنى أعدل عن رأيي إلى القول بأن كثيراً من الأمريكيين يعتقدون أن الأحزاب كالكنائس ولكنها كنائس « موحدة » لا كنائس كاثوليكية . أى كنائس لا ترهق رعاياها بطلباتها ، ولا تمارس عليهم أى سلطان . وفى ذلك يقول الأستاذان ميريم وجوسنل : « إن الأحزاب أكثر إنسانية من الدولة ، وأكثر وداً فى علاقتها من الحكومة ، وهى بمثابة كنائس سياسية لا تقتضى من رعاياها التردد عليها بانتظام ، ولا الإيمان للطلق بكل معتقداتها ، ولكنها مع ذلك تعتبر بيتاً للفرد ، وتعنى به إذا أنجز حداً أدنى من واجباته الحزبية ، وفى تشبيه آخر، نجد أن الحزب كفريق لكرة القدم يهتم به الأفراد من وقت لآخر لما يستثيره فيهم من اهتمام رياضى » (١) .

وقد قامت الأحزاب الأمريكية بهذا الدور الهام وهى هائلة ومتعددة، ولكنها احتفظت بأمريكيتها دائماً أثناء قيامها به . وإنى أعتقد أنه لو حصل سياسيون على الولاء الذى يفتقدونه لدى الشعب ، لما عرفوا ماذا يصنعون به .

لقد فشلت الأحزاب الأمريكية فى الوصول إلى الديمقراطية المثالية أوحى إلى ما وصلت إليه الأحزاب فى كثير من البلاد الأخرى ، فهى بصفة خاصة لا تؤثر فى عملية وضع السياسات وتحويلها إلى برامج حكومية ، وهى لذلك لا تقوم بدور فعال فى تنظيم وتوجيه الصراع من أجل السلطة . ومهما ترقنا فى حكمنا على أحزابنا ، فلا بد من القول بأنها كموامل مؤثرة فى عملية التتير لم تصل فى أهميتها إلى ما وصلت إليه الأحزاب فى معظم الدول الديمقراطية الأخرى . فالجماعات غير الحزبية ، وصفوة الأشخاص غير للتخزين ، ينافسون الأحزاب فى محاولة السيطرة على السارح الرئيسية للعمل السياسى .

فالخزب الأمريكى عضو ضعيف من أعضاء التقرير والسلطة ، فهو معتدل

في آرائه ، غير متماسك في تكوينه متسامح في تطبيق نظامه ، وهو أحد الحزبين في نظام سياسى يمحط من قيمة المبادئ ولا يهتم إلا بالوسائل التي توصله إلى هدفه ، وترجع هذه الصفات إلى عدة أسباب ، أكتفى بأن أذكر أهمها فيما يلي :

وأول سبب يجب أن ننظر إليه ، هو الدستور ، فقد أثر تأثيراً كبيراً على أساليبنا السياسية ، وعلى شكل أحزابنا ، بحيث يمكن القول إن كل أمر أو شيء أو تنظيم نص عليه الدستور ، قد ساعد على تخطيط الطريق أمام أحزابنا ، ويعتبر توزيع السلطان بين الدولة والولايات سبباً رئيسياً لظاهرة اللامركزية في الأحزاب ، كما أن انفصال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية قد قوى من النظام الاتحادي ، وبذلك حال دون وجود خضوع قوى للأحزاب . وقد اضطرت طريقة انتخاب أعضاء الكونجرس ورئيس الجمهورية الحزبين الرئيسيين إلى اتباع نوع من التعاضل السلمي ، وقضت على جميع الأحزاب الأخرى .

وروح الدستور توجب قيام أفراد أو هيئات خاصة ، باتخاذ كثير من القرارات العامة ، مما يشجع الأحزاب أن تكون كل شيء . بالنسبة لجميع الناس . في كثير من مجالات النزاع .

وخلف الدستور يقف الشعب الأمريكي . ولا شك أنه يجب علينا لكي نلم بمبررات ما تتصف به الأحزاب الأمريكية ، أن نلم أولاً بمعتقدات الشعب الأمريكي ، وبأساطيره وبمبوله . وإني أدرك جيداً أنني في محاولتي هذه إنما أتخلق على طبقة رقيقة من الجليد ، وأتردد في الانضمام إلى الكتاب الذين ينسبون موقفاً أو صفة معينة إلى شعب بأسره ، ومع ذلك فلا شك في وجود صفات عامة يتميز بها الأمريكي العادي ، بحيث تتوفر لديه بوضوح أكثر مما تتوفر لدى البريطاني أو الأسترالي أو مواطن « بيرو » . وبعض هذه الصفات تؤثر على أحزابنا ، فنحن معروفون مثلاً بعدائنا للسياسة ، وذلك يفسر لماذا تسمح الأحزاب بوجود جماعات معارضة داخلها ، وبوجود أشخاص يصفون أنفسهم بأنهم أمريكيون أولاً وحزبيون ثانياً ، كذلك نوصف بأننا شعب عملي في تفكيره ،

وقد يفسر ذلك لماذا نسمح للأحزاب بأن تتبع أساليب سخيفة ، ولا تتطلب منها إلا أن تكون نتائجها معقولة ، وأخيراً فإننا — كما يقال — نفتقر إلى الشعور بالاحترام الكافي للتفكير الجيد ، وذلك يفسر ضعف دور الفكر والتخطيط في نشاطنا الحزبي .

حقاً إن لدينا الكثيرين من المفكرين ، وقد يكون عددهم متزايداً باستمرار ، ولكننا نحتاج إلى عدد كبير لنستطيع إجبار الأحزاب أن تهتم أكثر من الآن بالفكر والتخطيط ، حتى تعكس نظمنا الصفات الأساسية لأحلافنا . وإذا كانت الأحزاب الأمريكية لم تستعن بالمفكرين إلا قليلاً ، فذلك يرجع إلى قلة التجزاء أفراد الشعب أنفسهم إلى هؤلاء المفكرين ، وفي الوقت الذي تعتبر الأحزاب فيه هي السبب وهي نتيجة رفضنا الاهتمام بالفروق المذهبية ، فإن الشعب قد جعل النفوذ الرئيسي للأحزاب .

وإذا كان الفكر يقوم بدور في تشكيل الأحزاب ، فإنه يفعل ذلك بطريقة جافة ، واعتباطاً ، بإجبارها على اعتناق نفس المبادئ ، والتفاهم الأمريكي فريد في قوته وفي جاذبيته ، ومصالحنا المتعددة ظاهرة الاختلاف والتنوع ، ومبادئنا القليلة موحدة بشكل ملحوظ .

وآخر مكان يصح البحث فيه عن تفسير للطبيعة الخاصة للأحزاب الأمريكية ولطريقتهما في تسير الصراع من أجل السلطة ، هو تاريخ هذه الأحزاب نفسها . والواقع أن أحزاباً قد أعطت لنفسها وظائف أخرى غير الوظائف الطبيعية للأحزاب في البلاد الديمقراطية ، وهذه حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وإن كانت غير معروفة جيداً . ولقد قامت الأحزاب بهذه الوظائف دون أن تدرك جيداً ما تقوم به ، لأجل تحقيق أهداف خاصة بها . ونادراً ما افترخت بحسن أدائها لها . ومع ذلك فلم تقوم الأحزاب بتلك الوظائف لكنها بلداً آخر أقل سعادة ، ولكانت الأحزاب أحزاباً أخرى أكثر توفيقاً . ويجب ألا ينبس عن ذهننا

أن إقدام الأحزاب على القيام بتلك الوظائف التاريخية ، كان له أثر عميق على تكوينها ، وعلى مبادئها ، وعلى أساليبها . ولكي تستطيع أن تخدم الشعب الأمريكي ، فقد اضطرت إلى تجنب الخضوع لنظام معين ، وأخذت الأفكار ، ووزعت السلطة .

لقد وصلت الأحزاب إلى ما هي عليه الآن ، لأنها قامت بدور حيوى فى تحقيق الوحدة الأمريكية . فقد أصبحت ضعيفة فى صراعها من أجل السلطة لأنها كانت قوية فى مرحلة إنهاض أمتنا . وقد كان من وظائفها التاريخية أن تقف فى وجه بعض القوى التى كانت موجودة فى مجتمعنا ، وقد نجحت فى قيامها بهذه الوظائف نجاحاً قانئاً ، ولا يجوز لأحد أن يعطى لنفسه الحق فى الحكم على الأحزاب الأمريكية ، قبل أن يكون قد أدرك هذه الحقيقة ، وأحاط بجميع الأعمال التى قامت بها . ولننتقل الآن إلى بيان مدى إسهام أحزابنا الكبرى فى وضع أسس وحدتنا القومية ، بالتقضاء على عوامل الفرة وعناصر الخلاف .

وأول هذه العوامل هو عامل الإقليمية ، الذى يمكن فى أغوار الأسلوب الأمريكى للحياة ، والذى سيطر على عقول وعواطف الأمريكيين ، لدرجة أن يجعلنا نعجب كيف استطعنا أن نكون بلداً واحداً ، بدلا من أن نشترق فى دويلات ضعيفة كدول البلقان . إننا لم نعد أصلاً لنكون أمة واحدة تنشر نفوذها وتفرض الولاء لها على جميع الأراضى الواقعة بين كندا شمالاً والمكسيك جنوباً ، والمحيط الأطلسى شرقاً ، والمحيط الهادى غرباً ، ولقد بدأ الاتحاد بداية مهزوزة ، وواجه تحدياً فى خلال القرن التاسع عشر من كل قسم من أقسام البلاد ، وبدان كثيراً من الأقسام على خلاف دائم معه ، بل لقد قام قسم من هذه البلاد فعلاً بمحاولة مؤلة للانفصال عنه ، ولم نستطع الإبقاء على إحدى عشرة ولاية فى الجنوب داخل الاتحاد إلا بمحاربتها .

أما ما أبقى على تلك الولايات ضمن الاتحاد حتى الحرب الأهلية عام ١٨٦١ وما أبقى عليها بعد عام ١٨٦٥ ، فهى السياسة التى نعتبر — بعد اللغة والحاجات

للمشركة والذكريات — أكثر القوى — المركزية الجاذبة — سلطاناً في المجتمع الأمريكي . وقد قامت الأحزاب الأمريكية ، وبصفة خاصة حزب الويغز قبل الحرب الأهلية والحزب الديمقراطي قبل وبعد الحرب — بالقضاء على المصالح الإقليمية ، ذلك أنها في سعيها للحصول على تأييد أغلبية الناخبين ، ولاكتشاف مرشحين للوظائف ، استطاعت الوصول إلى جميع أنحاء البلاد ، وعملت على جعل المصالح الخاصة بكل إقليم ، مصالحاً للأمة بأسرها . ونظراً لمهارة الأحزاب في المساومات والتسويات ، فقد سارت شوطاً كبيراً في سبيل إيجاد نوع من التفاهم والتراضي يقبله الصفوة في مختلف أرجاء البلاد . وغنى عن البيان ، أنها لم تجد هذا العمل سهلاً دائماً . وقد واجه الجمهوريون بصفة خاصة صعوبات جمة قبل أن يصبحوا حزباً قومياً ، وما تزال تفوح منهم حتى الآن رائحة التعصب الشمالى والغربى ، وهى الرائحة التى نهت الجنوبيين في عام ١٨٥٦ إلى أن القواعد القديمة لم يعد لها محل ، وأن الاتحاد على وشك الانحلال .

وتظهر قوة السياسة بصفة خاصة في أوقات الأزمات ، فانهيار الويغز وظهور الجمهوريين السريع ، به المفكرين الأمريكيين . كما أن فشل الديمقراطيين في ترشيح ستيفن دوجلاس في شارلستون عام ١٨٦٠ ، وانسحاب ممثلى ولايات الرقيق من مؤتمر ريشموند ، وممثلى دوجلاس من مؤتمر بالتيمور ، وانتصار الجمهوريين تحت زعامة لنكولن ، كل ذلك كان بمثابة ضربات كىلت للاتحاد (١) . وعلمنا أن تذكر أن آخر منظمة تصدعت في خلال أزمة الرق والإقليمية كانت حزباً سياسياً لا كنيسة ، أو جماعة نفعية .

وهذا الحزب نفسه ، كان أول من استعاد كيانه بعد حل أزمة الرق بقوة السلاح . والواقع أن الديمقراطيين بدمم الأيدى لأصوات أصدقائهم القسداى في الجنوب في عامى ١٨٦٦ و ١٨٦٨ ، قد عملوا لإعادة الاتحاد أكثر مما عملت

أية جماعة أو قوة داخل الحكومة أو خارجها ، كما أن الأحزاب هي التي توصلت إلى عقد اتفاق عام ١٨٧٧ ربط الجنوب سياسياً بالاتحاد . ففي مقابل عدم اعتراض الديمقراطيين على نتائج انتخاب عام ١٨٧٦ ، تمهد الجمهوريون بسحب القوات الاتحادية من الجنوب (١) .

ويعتبر هذا العمل مثلاً تقليدياً لما سبق أن وصفته . فالبواش لم تكن صافية ، والأغراض كانت خاصة ومتسمة بالأناية ، وأساليب التقرير لم تكن هي التي نتحدث عنها في كتبنا عن الديمقراطية ، ومع ذلك فلا شك أن الهدف الرئيسي للعمل كان الاتحاد الأمريكي ، وبالرغم من زعم الكثيرين بأن هناك ما هو أهم من الاتحاد ، فإنني لا أعرف ما هي هذه الأشياء .

ولنقف قليلاً أمام هذه المسألة ، ونستعين بأحد القلائل من غير الأمريكيين الذين يفهمون السياسة الأمريكية جيداً ، وهو دنيس بروجان ، الذي كتب عن الدرس السيامي المستفاد من الحرب الأهلية ، فقال :

« لا شك أن السبب المباشر لانتهيار النظام السياسي الأمريكي ، هو انهيار النظام الحزبي . ويرجع ضعف التنظيم الحزبي إلى فشل أجهزة الأحزاب وزعامتها في إدراك وظائفهم القومية ، ولم تسكن الحرب لتقوم لولا انهيار النظام الحزبي بأحلال حزب الويغز وانقسام الديمقراطيين .

ومن الممكن أن نرد اشمئزاز الأمريكيين الحالي من الأحزاب التي تنادي بمذاهب معينة ، ومن الأشخاص الواقفين من أنفسهم ومن أهدافهم ، والذين لا يقبلون أية تسويات ويمتنقون نظريات اجتناعية هجومية أو دفاعية ، إلى الوقت الذي كانت مثل هذه الأحزاب قائمة فيه ، وهو الذي انتهى بالحرب بين الشمال والجنوب (٢) » .

C. Vann Woodward, *Reunion and Reaction* (Boston, 1951) ; Paul H. Buck, (١)
The Road to Reunion, 1865-1900 (Boston 1932).
Politics in America (New York, 1954). (٢)

ومن القوى التي حاربتها الأحزاب الأمريكية بنجاح ، الفروق الطبقيّة والدينيّة ، وإن كان هذا النجاح قد تمّ على حساب المبادئ والنظام ، فبفضل الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة السعيدة ، لم تستطع هذه الفروق أن تهدد وحدتنا بالدرجة التي هدّدت فيها وحدة فرنسا . وإيطاليا وحتى بريطانيا . ولكن لا يرجع الفضل في ذلك إلى هذه الظروف وحدها ، فقد قامت الأحزاب بدور هام في تخفيف حدة الصراع بين المصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتعارضة ، فلبّأت في خلال سعيها وراء الفوز ، إلى جميع الطبقات ، وإلى مختلف المصالح ، وجالت خلال أرجاء البلاد ، وتمكّنت من إقناع جميع الطبقات ومختلف المصالح تقريباً ، بأنه من الأفضل لها أن تكون قسماً من جيش مكون من الرعايا والسوقة لديه بعض الأمل في الانتصار ، من أن تكون قوة مهيمنة على جيش نظامي لا أمل له في الفوز على الإطلاق . حقاً إن الصراع الطبقي ربما لم يكن ليهدد أمريكا في يوم من الأيام ، ولكن ذلك لا يكفي لإنكار أن نظام الحزبين قد ساعد على إبقاء بلادنا بمنأى عن ذلك الصراع ، وما دام الجمهوريون يسعون وراء أصوات العمال ، وما دام الديمقراطيون يستطيحون الاعتماد على نصيبهم من أصحاب الأعمال وأعضاء الطبقة الراقية ، وما دام كلا الحزبين يبذلان جهدهما للحصول على تأييد ناخبي المزارع الأمريكيّة ، فإن أمتنا ستظل أقل الأمم تعرضاً لخطر الانقسامات الاقتصاديّة والاجتماعيّة .

وبالرغم من ازدياد ميل أحزابنا نحو طبقات أو مصالح اقتصاديّة معيّنة ، فمازلنا بعيدين عن نظام يقف فيه من يملكون وجهاً لوجه تجاه من لا يملكون . ولن يوجد في أمريكا حزب حقيقى للعمال إلا إذا تغيرت كلياتها على الآن . وإنى على ثقة من أن العمال بجميع فئاتهم لا يحبذون فكرة قيام هذا الحزب ، كما لا نحبّذها نحن .

والعامل الثالث من عوامل الفرقة التي جاهدت الأحزاب للتخفيف من أثره ، هو القوة المدمرة الكامنة في الفروق العنصريّة ، والدينيّة ، وفي اختلاف

الأصل القوي . فبالرغم من أن كل طوائف المجتمع الأمريكي تقريباً قد وجدت ملاذاً لها لدى حزب من الأحزاب ، فإن إحدى الطوائف الكبرى وهي طائفة زنوج الجنوب ، قد عوملت بوحشية من قبل الديمقراطيين ، وما يزال الوضع في السياسة الأمريكية يقوم على عدم قدرة أى حزب على القضاء على أية جماعة كبيرة ، وعلى انقسام معظم الجماعات بين الحزبين بطريقة بلبلة الفكر ، ومعظم ملامح هذه المرحلة التاريخية معروفة جيداً فلا تحتاج إلى إيضاح . لقد وجد المهاجرون ترحيباً قليلاً من الزعماء المحليين ، ولقد استطاع الديمقراطيون أن يخلقوا من الإيرلنديين مواطنين صالحين ، واستطاع الجمهوريون أن يخلقوا من الألمان أمريكيين صالحين ، واستطاع الكثيرون أن يصعدوا السلم السياسى ، وتمكن الجميع من أن يتفاهوا بلغة سياسية مشتركة ، وأحرز زنوج الشمال في السياسة تقدماً لم يحرزوه في أى مجال آخر ، وكانت الأحزاب حذرة دائماً ومحتاطة فيما يتعلق بالخلافات الدينية ، فلم تسمح بإثارتها ، ولكن ليس معنى ذلك أن الصورة كلها مشرقة ، فالأحزاب تلتزم بأن ترضى جميع العناصر والفئات ، فإذا رشحت بروتستانتياً من الشمال لمنصب الحاكم تعين عليها أحد أن ترشح كاثوليكياً لإيرلندياً من الجنوب لمنصب نائب الحاكم ، ويهودياً لمنصب المحامى العام ، وإيطالياً من مدينة كبيرة لمنصب وزير الداخلية ، وبولندياً من مدينة صغيرة لمنصب للمراجع . غير أن هذه المهمة ، على ما فيها من صعوبة ، تعتبر من المهام القليلة التي تؤدي إلى تجميع أشخاص ذوي مشارب متباينة ، وتجنيدهم لخدمة الأمة ، ولا شك أن ذلك يفيد الوحدة الديمقراطية إلى حد كبير .

بجميع هذه الوسائل ، وبكثير غيرها ، استطاعت الأحزاب أن تلتطف من حدة الخلاف الأمريكى ، ولكنها دفعت ثمناً غالياً في شكل حط من سمعتها ، لأن كثيراً من المتكلمين الأمريكيين استمروا يسألون ساخرين : « لماذا لا ننتقى الأحزاب مبادئ أخرى مختلفة ؟ » « لماذا لا يعتنقون مبادئ على الإطلاق ؟ » ولقد دفعنا ثمناً أعلى في صورة عملية سياسية لا شكل لها ، الأحزاب فيها قليلة

السلطان إلى حد كبير ، والجماعات النفعية كبيرة الأغراض ، والاثنان يفاضلان بلا نظام فوق سهل مظلم ، ومع ذلك فليس من شأن المشاعر أن تنخفض من ذلك الثمن ، الذى وإن كان غالياً ، فهو لم يكن مفرطاً ، وما اشتهر به . وهو وحده شعب حر ، هو ما نطمح فيه ، ونشتهيهِ أكثر مما نطمح في سياسة كاملة ، وقد يكون من المفيد أن يدرك أكبر عدد ممكن من الناس أن الصفات الخاصة بنظامنا الحزبى كانت ثمناً للوحدة على حد تعبير هربرت آجار (١) ، ولكن قد يكون من الأحسن لنا أن نعيش في ظل نظام لا نفهمه جيداً .

وعلى كل حال ، فهذا هو جوهر تاريخنا السياسى ، لقد قامت الأحزاب بدور صانعى السلام في المجتمع الأمريكى ، وإليها يرجع الفضل في القضاء على احتمالات الحرب الأهلية التى كانت كامنة في أمتنا (٢) . وإنى أجد نفسى مدفوعاً إلى الثناء على صانعى السلام . إنهم قد لا يسمون أبداً « أطفال الله » وقد لا يرثون الأرض ولكنهم يسمون فقط لكى يرثوا البيت الأبيض .

وقد كانت للأحزاب آثار أخرى على الحياة الأمريكية ، فقد أسهمت بنصيب وافر في العمل من أجل الديمقراطية الأمريكية . حقاً إننا بعيدون عن الديمقراطية التى تتخفى بها في أناشيدنا وشعاراتنا ، ولكننا قد استطعنا الدنو منها إلى حد كبير بفضل جهاد أحزابنا ، ولاشك أن ديمقراطيتنا اجتماعية ، ويرجع ذلك إلى أن الأحزاب في عملها للحصول على تأييد الناخبين ، قد انجبت إلى جميع الطوائف وخطابت كل الطبقات ، وقد تلقى الملايين من الأمريكيين الدروس الأولى للحرية والإخاء والمساواة ، على يد الأحزاب ، كما أن ديمقراطيتنا سياسية ، وذلك لأن الأحزاب جاهدت لتوسيع نطاق الاقتراع ، ولإشراك الشعب في عملية التقرير . وأعود فأكرر ما سبق أن قلته من أن الأحزاب السياسية والديمقراطية

The Price of Union (Boston, 1950).

(١)

Ranney and Kendall, Democracy and the American Party System, Chap. (٢)
20, pp. 507-513.

ظاهرتان متلازمتان لا يمكن الفصل بينهما ، وإذا كان الاتجاه الديمقراطي هو الذى أدى إلى نشأة الأحزاب على الشكل الذى نعرفه اليوم ، فإن الأحزاب بدورها ، كانت من العوامل الرئيسية التى ساعدت على تقدم الديمقراطية ، وقد يكون من الصعب تقرير أيهما كان السبب وأيهما كان النتيجة .

وقد ظهر التأثير الديمقراطى للأحزاب بصفة خاصة على الدستور ، وإذا كان الدستور قد فعل الكثير لإعطاء الأحزاب دوراً رئيسياً ، فإنها قد ردت له أكثر مما أخذت منه . وقد وصف شاتسنيدر الأحزاب بأنها « نهر السياسة الأمريكية » ، والدستور بأنه قاع النهر الذى تشكل حدوده مجرى هذا النهر ، فالنهر أسير الأرض التى يجرى فيها ، ولكنه بمرور الزمن يستطيع أن يحول هذا المجرى (١) .

وقد غيرت أحزابنا معالم الدستور بتوسيعها لأساس السياسة الأمريكية ، وقد تم ذلك عن طريق تغيير النظام الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية ، فالاتجاه إلى عقد مؤتمرات لاختيار المرشحين ، وإعداد حملات انتخابية طويلة المدى ، وجعل التصويت عن طريق القائمة العامة ، وإلغاء الاختيار المستقل لمندوبى الناخبين ، كل ذلك غير من نظام الانتخاب الذى وضعه الأولون ، وحوله إلى نظام للاستفتاء الشعبى ، صالح لتمكيننا من اختيار الرجل القادر على قيادتنا .

وقد تمكنت الأحزاب أيضاً من جعل تعيين الموظفين يتم بطريقة ديمقراطية ، حتى يتساوى الانتخاب والتعيين فى هذه الصفة ، ولا شك فى أن الرئيس فى تعيينه للموظفين يتعرض لضغط شديد من جانب الأحزاب . وإذا كنا نعرف بأن نظام إعطاء الحزب الفائز سلطة تعيين الموظفين « Spoils System » ليس بالنظام السليم ، فإننا نلاحظ مع ذلك أن العمل به فى بداية القرن التاسع عشر ، قد أفسح المجال

للا المناصب الحكومية بأشخاص ذوى مشارب مختلفة، وبذلك جعل من الحكم عملا شعبيا ، وإننا نترك للأحزاب الاستفادة من هذا النظام استفادة كبيرة ، ويعمل نظام الخدمة المدنية كثورة مضادة ضد استبداد السياسة ، وحتى اليوم فإن نظام الحماية يعمل على تعميق الخزان الذى تزود منه بالرجال والنساء اللازمين للخدمة العامة .

وقد تركت الأحزاب أثرها على الدستور نفسه ، بقيامها بدور إيجابى فى العملية المحدودة التى تم خلالها إضافة اثنى عشر تعديلا إلى الدستور منذ إقرار وثيقة الحقوق ، وإجراء تعديل فى الدستور يتطلب موافقة أغلبية غير عادية ، وبذلك يزيل الحد الفاصل بين الأحزاب ، سعيا وراء تأييد الحزبين معا ، وتأيد غير الحزبيين . وبالرغم من ذلك ، فمن الصعب أن نجد تعديلا من بين التعديلات التى تحمل من رقم ١٢ إلى رقم ٢٢ لا يحمل علامة أحد الحزبين أو كليهما ، أو علامة حزب ثالث ، ولنستعرض بسرعة هذه القائمة .

التعديل الثانى عشر ويتضمن إضافة مفيدة ، أوحى به رغبة أنصار جيفرسون فى منع أن يكون نائب الرئيس من حزب الاتحاديين Federalist فى انتخاب عام ١٨٠٤ ، كما أوحى به رغبة عامة فى تجنب حصول فشل كالذى حدث فى انتخاب عام ١٨٠٠ .

التعديلات ١٣ و ١٤ و ١٥ وهى تعديلات الحرب الأهلية كانت إلى حد كبير من عمل الجمهوريين المتطرفين فى الكونجرس ، وقد رفضت إحدى عشرة ولاية جنوبية التعديل الرابع عشر فى عام ١٨٦٦ ، وأخرت بذلك عودة ممثليها إلى الكونجرس ، وما يزال كثيرون من ديمقراطى الجنوب يعتقدون أن هذا التعديل غير دستورى . أما التعديل السادس عشر (وهو خاص بضريبة الدخل) والتعديل السابع عشر (وهو خاص بالانتخاب المباشر للشيوخ) والتعديل الثامن عشر (انحاص بالتحريم) والتاسع عشر (الذى منح النساء حق الانتخاب) ، فقد

كانت كلها ثمرة سنوات القلق، التي لعبت فيها الأحزاب الثالثة والجماعات المنشقة عن الأحزاب الكبرى ، دوراً حيوياً .

أما التعديل العشرون (وهو خاص بأعضاء الكونغرس الذين هزموا في آخر انتخابات ، ويقضون المدة الباقية لهم «Lame Duck Amendment») فقد كان عملاً غير حزبي ، وافق عليه زعماء الأحزاب الكبرى ، لعدم استطاعتهم الوقوف ضد عضو الشيوخ جورج نوريس .

وكان التعديل الحادى والعشرون إلغاء التحريم ، عملاً غير حزبي ، ولكنه تم مع ذلك بموافقة الحزبين الكبيرين ، ساهم فيه بيان الديمقراطيين ، عام ١٩٣٢ ، ومرشحوهم عام ١٩٢٨ وعام ١٩٣٢ بدور هام .

أما التعديل الثانى والعشرون ، فقد كان نتيجة لجهود الجمهوريين بصفة أساسية .

واسهمت الأحزاب بنصيب وافر في رفع رئاسة الجمهورية إلى مركز السيادة في التنظيم الحكومى ، فمن طريق جعل الانتخاب يتم بطريقة ديمقراطية ، أصبح منصب رئيس الجمهورية منصباً شعبياً ، وبزعم الرئيس للحزب الذى انتخبه ، زودته الأحزاب بأسلحة جديدة للتأثير على الإدارة ، والكونجرس ، وعلى الشعب فى مجموعه . وقد ترتب على تردد الأحزاب وتراخياها فى وضع البرامج والمشروعات السياسية ، إعطاء رئيس الجمهورية سلطات فى وضع هذه البرامج بنفسه أكبر مما يتوفر له عادة فى ظل نظام يقوم على الفصل بين السلطات . وفى كلمة ، يجب على الرئيس أن يكون شاكراً للأحزاب .

وربما يكون ذلك واجباً أيضاً على كل شخص مناهتهم يجعل الدستور أداة للحكومة الفعالة ، فهو لم يكن دستوراً سهلاً ، يمكن من السرعة فى وضع السياسة ومن ممارسة أمور الحكم بكفاءة كما أراد له واضعوه أن يكون . والثغرات التى تفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، والحكومة القومية عن حكومات

الولايات ، والولاية الواحدة عن سائر الولايات ، أدت في كثير من الحالات إلى تثبيت عزائم كل من ذوى النوايا الحسنة وذوى النوايا السيئة على حد سواء .

وإذا كان التراخي في حسم الأمور والاهتمام بالقيود ، يتلاءم مع أحوال القرنين الثامن والتاسع عشر ، فإنه لا يتفق أبداً مع القرن العشرين ، عالم الطاقة الذرية ، وهو عالم قد يودى به ضعف السلطان ، كما قد يودى به المبالغة فيه .

ولذلك فنحن في حاجة إلى جسور يسهل اجتيازها لتخطي هذه الثغرات ، وقد زدونا الحزبان الرئيسيان بما نحتاج إليه في هذا الشأن . وما يساعد على سد تلك الثغرات ابتناء رئيس الجمهورية ، وحوالى نصف أعضاء الكونجرس ، ونصف حكام الولايات إلى حزب واحد . وإذا تابعت الأحزاب أداء وظائفها السياسية والاجتماعية والتاريخية وبذلت في ذلك ولو بمجهودات متواضعة ، لما كان لنا أن نقلق كثيراً على مستقبلنا في ظل شكل متعدد للحكومة ؛ فالأحزاب تسهم بدور كبير في خلق التفاهم الذى يمكن مثل هذه الحكومة من القيام بواجباتها ، وتعمل بطريقتها الخاصة على تنفيذ هذا التفاهم ، وعلى إيجاد صلة دائمة بين جميع مراكز السلطة ، ولجميع هذه الأسباب ولاستعداد الأحزاب لتنظيم وتسيير جميع وحدتنا الحكومية ، فلها تستحق منا شكراً أكثر مما تحصل عليه عادة .

وإننا نستطيع أن نقدم لها الشكر لأسباب أخرى عديدة . وأعتقد أن وشنطون كان مخطئاً عندما قال في خطبة الوداع « Farewell Address » : إن « الروح الحزبية هى أسوأ عدو للحكومة الشعبية . » ، فهذا القول لا يصدر عن مؤرخ باعتبار حقيقة علمية . ومن الصعب أن نجد منظمة أمريكية كبرى — سواء أكانت شركة ، أم اتحاداً ، أم كنيسة ، أم كلية أم مدرسة ، أم عائلة ، أم إدارة حكومية ، قامت بأداء وظائفها بإخلاص وكفاءة كما فعلت الأحزاب السياسية . بل إننا نستطيع أن نقول إن فشلها للمسلم به في بعض الحالات لم يكن بالمعنى الواسع فشلاً على الإطلاق . وإذا كانت الأحزاب ضعيفة في مجال الصراع على السلطة ، وغير

قادرة على الوفاء بكثير من العهود التي قطعها على نفسها في مواجهة الناخبين ، فما ذلك إلا لأن أغلبية الناخبين لم تكن متيقظة وواعية لدرجة كافية لأن تعرف ما تريد وأن تحصل عليه . ولو وجدت الأغلبية المتيقظة الواعية ، لاستطاعت أن تحصل على ما تريد ، ولكنها لا تندمج إلا نادراً في ظروف الحياة الأمريكية .

فبالرغم من كثرة كلامنا عن التجديد والتقدم ، فإننا شعب محافظ من الناحية السياسية يعتمد كلية على الأحزاب لتقود عجلة التقدم .

وعلى ضوء ما تقدم ، يبدو لنا أن نظام الحزبين في أمريكا هو النظام المحافظ الحقيقي في عالم السياسة ، فهو نظام أعد عرضاً أو عن تدير ، لكي يؤخر ، ويراقب ، ويفسد الخطط غير المدروسة ، في نفس الوقت الذي يسمح فيه لواضعي هذه الخطط أن يحكموا بطريق مسئولة وشعبية .

فايكون نظام الرقابة والموازنة ليس هو الموقف الصلب الذي قد يتخذه حزب الأقلية ، بل هو مساومات الحزبين العملية . إن الأحزاب لم تنشأ لتستخدم النفوذ السياسى في إعادة بناء المجتمع ، ولكنها نشأت لتجمل أجهزة الحكومة أكثر صلاحية وقبولا . واهتمامنا لم ينصب أساساً على استخدام السلطة ، بل على إساءة هذا الاستخدام ، ونحن جميعاً متفقون على ضرورة اتباع نظام سياسى يحمل من الاستخدام ومن إساءته أمراً أكثر صعوبة .

ويمكن القول ، بأنه لا يوجد في نظامنا السياسى حتى الآن ، إلا القليل لنشكوه منه . وإذا كان الصراع من أجل السلطة لم يخضع لتنظيم ، فإنه أيضاً لم يبلغ حد الفوضى . وإذا كانت أحزابنا لم تحكم بما فيه الكفاية ، فإنها أيضاً لم تبعد طويلاً عن الحكم . وقد عاوت في بناء أمة واحدة من تحسين أمة ، وفي إقامة اتحاد من خلال المصالح الإقليمية والمحلية المتعارضة ، كما ساعدت على تطبيق الدستور تطبيقاً مرناً لم يتوقمه حتى واضعوه أنفسهم . وقد قامت الأحزاب ببعض أعمال ، لم نرد نحن أن نقوم بها ، ولكنها قامت أيضاً بمعظم

الأعمال التي أردنا منها أن تحققها . علينا أن ننظر إلى الأحزاب كنظمات يتحتم عليها أن تقوم بمهام كثيرة أبعد من وظائفها الأصلية المحددة ، شأنها في ذلك شأن المدارس العامة ، التي يجب ألا يقتصر مهمتها على التعليم ، فالأحزاب عليها ألا تقتصر على مجرد الحكم .

وكلا تعمقنا في دراسة تاريخنا السياسي ، ظهر لنا أن هذه الأحزاب ، قد أعدت لتخدم أهداف هذا الشعب ، وفقاً لهذا الدستور ، فهي الثمار الطبيعية الناتجة عن اتباع طريق واحد في الحياة ، والسياسة التي تمارسها ، سياسة فريدة في ذاتها ، فهي ليست السياسة الديمقراطية المجردة ، وهي ليست نفس السياسة الديمقراطية التي تمارسها الأحزاب الإنجليزية ، ولكنها سياسة ديمقراطية أمريكية ، هي أساليب من أساليب الحياة ، له حاجاته ومشكلاته الخاصة ، وعلى هذا الضوء وحده يمكن أن نفهم وأن نقدر هذه السياسة .

الفصل الثالث

من هم الديمقراطيون ومن هم الجمهوريون

استمر الصراع الحزبي يثير الغبار على المسرح الأمريكي ما يزيد على قرن ونصف من الزمان . وقد نشأ هذا الصراع نتيجة تعارض المصالح في السنين الأولى التي تلت العمل بالدستور ، وظهر جلياً في انتخابات عام ١٧٩٦ ، وعام ١٧٩٨ ، وعام ١٨٠٠ ولم يهدأ إلى اليوم ، باستثناء فترة للمشاعر الحسنة التي أعقبت الحرب الأهلية "Era of Good Feelings" ، وكانت بمثابة استراحة للاستعداد لمعاودة الصراع ، وسيستمر الصراع دون أن يهدأ مادام الحكم في هذه البلاد قائماً على أساس ديمقراطي دستوري .

ويؤيد بعض المؤرخين جون آدمز في اعتقاده أن ظهور الأحزاب يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير ، فقد كتب آدمز إلى ولیم كيتلتس عام ١٨١٢ : « تقول إن خلافتنا بدأت مع ظهور الاتجاه الاتحادي ، والاتجاه المعارض له ، ولكني أرى — للأسف — أنها بدأت مع الطيبة الإنسانية ذاتها ، ووجدت في أمريكا منذ نشأتها ، وظهر الخلاف في كل مستعمرة ، وفي نيويورك وبنسلفانيا ، وفي فيرجينيا وماسوشوست . وفي جميع المستعمرات الأخرى ، تنافست المحاكم والأحزاب الإقليمية^(١) . » وبدا من أن تتبع تطور السياسة الأمريكية منذ عام ١٦١٩ ، أو حتى كما يفضل آدمز ، منذ عهد آدم ، والحية في حدائق عدن ، فلنقف عند السنوات العشر التي سبقت انتخاب عام ١٨٠٠ ، التي خاضتها جماعتان متعارضتان يمكن أن نتعرف عليهما ، حتى بعد مضي هذا الزمن الطويل ، كحزبين سياسيين .

وحق هذا الادعاء المتواضع يضعنا في المقام الأول بين الدول التي أوجدت نظام الأحزاب باعتبارها أعضاء في الحكومة الدستورية . حقاً إن البريطانيين كانوا أول من عرف الأحزاب التي تهدف أساساً إلى تولي الحكومة ، ولكننا كنا أول من أوجد منظمات لا حكومية تعمل على تعضيد ومساعدة إدارات الحكومة المختلفة . إن النظام الحزبي الأمريكي من أقدم النظم الحزبية في العالم ، ولذلك

فنحن فخورون به ، لأن الأولوية في إيجاد الأحزاب ، دليل صادق على الأولوية في الأخذ بالديمقراطية الدستورية ، وقد سبق أن قلنا إن الأحزاب والديمقراطية ظاهرتان تنشئتان معاً ، وتميشان وتزدهران معاً في علاقة وثيقة ، بحيث إنه إذا ضعفت إحداها وزالت ، فإن الأخرى تزول كذلك .

وحالة الأحزاب في دولة معينة تدلنا ، على مدى سلامة قيمها الديمقراطية ونظمها . ومع ذلك فيجب الحذر في التسليم بهذا الدليل ، ذلك أنه إذا كانت حالة الأحزاب وثيقة الصلة بقوة الديمقراطية فيما يتعلق بالمنويات والفضائل ، فإن هذه الصلة تضعف بعض الشيء فيما يتعلق بالقوة التنظيمية ، والأنحياز إلى المبادئ .

ولأحاول أن أقوم بدور صغير لبيان الحالة الحاضرة والمستقبل للتوقع للديمقراطية الأمريكية ، وذلك عن طريق دراسة الأحزاب الأمريكية وتحليلها بعين نقادها ، وأنه إنني عندما أتكلم عن أحزابنا السياسية ، فلا أعنى بذلك مجموعة الكتل المجردة تسبح في سماء الفكر السياسى ، بل أقصد أن أتكلم عن حزبين حقيقيين ، لهما وجودهما ومركزهما القانونى ، وتنظياتهما ، وقد سيطرا على مسرحنا السياسى منذ عام ١٨٥٦ ، بل لقد قاما بأكثر من السيطرة فقد احتكرا هذا المسرح ، وهذان هما الحزبان الديمقراطي والجمهورى ، وسأتناول كلا منهما من النواحي الآتية :

١ — قوته الحالية .

٢ — نشأته وتطوره .

٣ — الأعمال التى حققها والأعمال التى فشل فيها .

٤ — مدى التأييد الذى يتمتع به لدى الطبقات والطوائف المختلفة .

٥ — الصورة التى يظهر كل منهما بها .

٦ — الصورة التى يرى كل منهما الآخر فيها .

٧ — أسلوب كل حزب في العمل .

٨ — مبادئ وبرامج كل حزب .

٩ — ما يتوقع له في المستقبل .

لقد وضعنا على عاتق هذه الأحزاب مسئولية كبرى ، وذلك يستدعى أن نعرفها على حقيقتها معرفة جيدة ، والواقع أننا لا نعرف سوى القليل عن حزبينا الكبيرين ، ولا شك أننا نخطئون في ذلك .

وقبل أن نمضى في دراستنا ننبه إلى أن عبارة الحزب ، قد يقصد بها خمسة معان متميزة :

الحزب الحكومي : ويقصد به الأشخاص الذين انتخبوا أو عينوا في مناصب معينة بصفتهم الحزبية .

التنظيم : ويقصد به الأشخاص القائمون على إدارة جهاز العمل الحزبي خارج الحكومة (وهؤلاء نلقاهم كثيراً في الأندية وللؤتمرات) .

الأعضاء : وهم أعضاء الحزب المخلصون ، المتجاوبون معه ، الذين يرون فيه كنيسة دينوية (ويظهرون غالباً في اجتماعات الحزب وفي قوائم المتبرعين له) .

الناخبون المعتادون : وهم الأشخاص الذين جروا على التصويت لمرشحي الحزب ، ونجدهم في اللؤتمرات الترشيحية .

الناخبون العرضيون : وهم الذين أيدوا مرشح الحزب في آخر انتخاب .

ويمكن أن تسمى كل جماعة من الجماعات السابقة بالحزب ، ولكن هذا الاصطلاح يطلق في أغلب الأوقات على الجماعات الأربع الأولى من القائمة السابقة .

إن الحزب الديمقراطي يستحق منا أول تحية ، لا لأنه أحسن الحزبين ، بل لأنه بلا شك أقدمهما . حقاً إنه لا يمكن قياس عمره بعمر مجلس العموم البريطانى أو الكرسى البابوى ، ولكنه بالمقارنة بالهيئات الأخرى التى تعمل على تحقيق أهداف الإنسان ، يعتبر من أقدمها . والواقع أنه لم يستمر دستور أو حكومة أو جامعة أو كنيسة أو شركة بلا انقطاع ، كما استمر هذا الحزب . وترجع نشأة الحزب الديمقراطى إلى نشأة النظام الحزبى فى أمريكا ، وذلك يعنى أنه أقدم الأحزاب الكاملة فى العالم ، فقد كان الديمقراطيون حزباً بمعنى الكلمة فى الوقت الذى كان فيه كل من الويجمز أو التوريز مجرد اتجاهات سياسية فى البرلمان الإنجليزى .

والحزب الديمقراطي ليس فقط أقدم الأحزاب ، بل هو أيضاً أصلها ، وقد توقفت نهايته انقضى عشرة مرة خلال ١٦٠ عاماً ومع ذلك فما يزال قائماً ، ويمكن القول بأنه اليوم فى حالة ازدهار ، فهو حزب الأغلبية (١) ، ولكن هذه الأغلبية قلقة ، وخاصة حيث يعمل الجنوب متشككاً مع اتحادات الشمال ، وأجهزة المدن ، وهى تستطيع الحصول على الانتصار أسهل مما تستطيع الاستفادة منه .

ولو نسأت جميع الأمور الأخرى ، لفاز الديمقراطيون فى كل انتخاب يجرى على مستوى الأمة ، وحتى لو اشتركت هيئة الناخبين بكامل عددها فى التصويت ، فإن رجحان كفة الديمقراطيين يبدو واضحاً ، فأكثر من ٦٠٪ من الناخبين الأمريكيين للتصميم للأحزاب ، مسجلين كديمقراطيين . ويرى الموروبر أن نتائج قياس رأى العام تدل على أن ٥٠٪ يؤيدون الديمقراطيين ، ٣٤٪ يؤيدون الجمهوريين ، ١٦٪/ يؤيدون المستقلين ، ونجد تحليلاً أدق فى الأرقام التى يتضمنها الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد الشعب تبعاً لقوة الرابطة
التي تربطهم بالأحزاب

قوة الرابطة	أكتوبر ٥٢	سبتمبر ٥٣	أكتوبر ٥٤	أكتوبر ١٩٥٦
	./	./	./	./
ديمقراطيون أقوياء	٢٢	٢٢	٢٢	٢١
ديمقراطيون ضعفاء	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣
ديمقراطيون مستقلون	١٠	٨	٩	٦
مستقلون	٥	٤	٧	٩
جمهوريون مستقلون	٧	٦	٦	٨
جمهوريون ضعفاء	١٤	١٥	١٤	١٤
جمهوريون أقوياء	١٣	١٥	١٣	١٥
أشخاص ليست لهم ميول سياسية	٤	٧	٤	٤
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتبدو أغلبية الديمقراطيين واضحة في أن لهم ٢٨٣ مقعداً في مجلس النواب ، مقابل ١٥٤ مقعداً للجمهوريين ، ولهم ٦٥ مقعداً في مجلس الشيوخ ، وللجمهوريين ٣٥ مقعداً . وهناك ٣٤ حاكماً ديمقراطياً من حكام الولايات و١٦ حاكماً فقط من الجمهوريين ، أما في مجالس الولايات التشريعية فالديمقراطيون ٣٢ وللجمهوريين ٧ ، فالديمقراطيون على ما يبدو يمسكون بزمام كل شيء باستثناء رئاسة الجمهورية التي خسروها عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ^(١) ويبرر ذلك أن للاعتبارات الشخصية من التأثير والنفوذ في السياسة الأمريكية ما للولاء الحزبي .

(١) استرد الديمقراطيون رئاسة الجمهورية بفوز مرشحهم جون كينيدي في انتخابات عام ١٩٦٠ .

وترجع نشأة الحزب الديمقراطي ، إلى الصراع الذى دار فى السنوات الأولى للدستور بين المصالح الاقتصادية والإقليمية للمعارضة (١) . ومن الصعب تحديد أول انتخاب قومى ظهر فيه الديمقراطيون (وبعبارة أدق الجمهوريون الديمقراطيون) لينافسوا الاتحاديين من أجل الحكم ، لعل أكثر التواريخ قبولا هو عام ١٨٠٠ ، ففى ذلك العام تجمع الناس حول شخص توماس جيفرسون فى شكل حزب بكل معنى من المعانى الخمسة التى تقدم بيانها . لقد كان الجمهوريون الديمقراطيون وقت نشأة الدولة مجرد اتجاه ، ثم أصبحوا جماعة متميزة فى الكونجرس عام ١٧٩٢ ، ونحول فى عام ١٧٩٥ إلى حزب يسعى إلى الحكم . وفى عام ١٨٠٠ إلى منظمة قومية (٢) . وترجع هذه النشأة وهذا التطور إلى عوامل مختلفة ، منها الانقسام الذى نيه جون آدمز أذهان الخلف إليه ، والتأثير الهام لمشروعات هاملتون الصناعية ، وشكوك زراع فرجينيا فى حكم أثرياء بوسطن ونيويورك .

وقد كان للاعتبارات الشخصية ، كالمها الآن ، تأثير كبير . وكان جيفرسون ذلك الزعيم الذى يتجمع الرجال حوله ، وتمحى عنه الأساطير وتزدهر به الجماعات ، كما كان ماديسون مهندساً بارعا للحزب (٣) .

وأبرز ظاهرة فى نشأة حزب الجمهوريين الديمقراطيين . هو الطريقة التى تجمع بها أنصار الحزب (٤) من أصحاب المصالح المعارضة ، الذين أبدوا استعدادهم لنسيان خلافاتهم ، سعيًا للانتصار على عدو يكرهونه جميعاً كراهية أشد بكثير مما يكره الواحد منهم الآخر ، وقد كان اتفاق توماس جيفرسون زعيم الجنوب الرقيق ، مع آرون بير زعيم الشمال الحضرى ، حدثاً ذا أهمية بالغة فى مستقبل السياسة

(١) Binkley, "American Political Parties"; Angar, "The Price of Union"; Frank R. Kant, "The Democratic Party, A History" (New York, 1928), Malcolm Moos, "The Republicans" (New York, 1956).

(٢) Noble E. Cunningham, Jr., "The Jeffersonian Republicans: The Formation of Party organization, 1788-1801" (Chapel Hill, 1957).

(٣) Cunningham, "Jeffersonian Republicans," esp. 257-259, Charles, "The Origin of the American Party System" (Williamsburg, 1956), 74-90.

(٤) Cunningham, "Jeffersonian Republicans," 21-23, 51-53, 67-88, 257-259.

الأمريكية ، وما تزال بنود هذه الاتفاق نبراساً للحزب الديمقراطي ، وما يزال أمم ما يعنى به الديمقراطيون هو التوفيق بين الجنوب الزراعى والشمال الصناعى . وقد حقق حزب جيفرسون انتصارات متتابة فى عام ١٨٠٤ وعام ١٨٠٦ ، حتى غرق حزب الاتحاديين فى بحر النسيان بعد انتخابات عام ١٨١٦ . وقدر لهذه البلاد بعد ذلك أن تمارس سياسة الحزب الواحد لمدة قصيرة ، وفى خلال فترة المشاعر الحسنة ارتفع تأثير الاعتبارات الشخصية ، وانخفض تأثير العوامل الحزبية . ولكن الديمقراطية الصحيحة لا تسمح بالاحتكار السياسى . وقد كانت أمريكا مهمة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية إلى حد لا يسمح لمثل هذه الحالة أن تستمر طويلا . وقد حدث أن انتهت فترة المشاعر الحسنة فجأة فى انتخابات عام ١٨٢٤ وعام ١٨٢٨ .

فحول شخص أندرو جاكسون ، وهو الذى شكاه مرة من الوحش الذى يسمى « بالروح الحزبية » ، تجمعت مصالح اقتصادية وإقليمية ، بقيت حتى اليوم تحت اسم الحزب الديمقراطي^(١) . وحول شخصى كل من « دانيال وبستر » و « هنرى كلاي » قامت محالفة « Shop and till » التى عرفت حتى عام ١٨٥٠ باسم حزب الويجمز Whigs . ومن خلال الصراع بين الديمقراطيين والويجمز ، نشأ النظام السياسى الأمريكى كاملا على أساس وجود حزبين كبيرين ، وعدد قليل من الأحزاب الثالثة ، وعلى أساس عقد مؤتمرات قومية لاختيار المرشحين ، والقيام بحملات انتخابية شعبية ، ووجود زعماء للولايات وزعماء محليين ، وعلى أساس أن رئاسة الجمهورية هى مركز التجمع السياسى .

وهناك مؤرخون سياسيون (معظمهم من الجمهوريين على ما أعتقد) يرون أن حزب جاكسون الديمقراطى كان حزبا جديدا . ولكننى لا أستطيع موافقتهم

R.V. Remini, Martin Van Buren and the Making of the Democratic Party(1) (New York, 1950), Chap. 10; R.P. McCormick, "New Perspectives of Jacksonian "Politics", American Historical Review, LXV (1960), 288."

على هذا رأى ، نظراً للروابط الشخصية والعاطفية والتنظيمية التي ربطت بين الجمهوريين الديمقراطيين الذين كانوا موجودين عام ١٨٢٠ وبين ديمقراطى عام ١٨٣٠ ، بحيث يمكن القول بأن الحزب الديمقراطى الجديد إنما كان ثمرة مخرصة للحزب القديم .

فالحزب الديمقراطى قد تجدد ، ولم ينشأ من جديد . ومنذ عام ١٨٣٠ بدأ تقدمه لى يصبح أقوى عامل سياسى فى التاريخ الأمريكى . وقد مرت عليه فترات ازدهار وفترات اضمحلال ، شأنه فى ذلك شأن كل للنظمت وكل الأشخاص ، فنجده قد وصل إلى مجده بزعماء أشخاص « كاندروجاكسون » و « فرانكلين روزفلت » ، وحقق عظمته على يد « جيمس بولك » و « هارى ترومان » ، وتوقف فى الوسط فى ظل كل من « فرانكلين بيرس » و « آلتون باركر » ، ونزل إلى الخفض على يد « مارتين فان بيرين » و « جوووفر كليفلاند » . ووصل إلى حد اليأس فى ظل أشخاص « كستيفن دوجلاس » و « جيمس م . كوكس » ، ولقد لمس النجوم مع « ودر ويلسون » و « أدلاى ستيفنسون » ، وتمرغ فى الوحل مع « وليم مارسى تويد » و « إدوارد كرمب » و « تيودور بيلو » . ولقد كشف عن ذكاء وغباء ، وعن بعد نظر وعى ، وعن شجاعة وجبن ، وأدهش أشخاصاً من الصعب إرضائهم ، وهزم ذوى مراكز وطيدة ، وواسى المحروم ، وسلى الوحيد ، وبالاختصار كان حزباً أمريكياً ، يعمل بكل قواه على السرح الأمريكى .

وإذا ارتفعنا عن التفاصيل غير الهامة وراجعنا تاريخنا فى أعرض خطوطه ، فإننا نستطيع أن نثنى على الحزب الديمقراطى ثناء جماً لتسعة أعمال على الأقل قام بها ، ويتعين علينا أن نلومه لوماً شديداً على فشله فى خمس مسائل كبرى ، وكل ذلك بجانب الانتصارات والمزائم التى يرجع سببها إلى النظام الحزبى بأكمله ، لا إليه بصفة خاصة ، والتى يشترك فى استحقاق الثناء وتحمل اللوم بالنسبة لها كلا الحزبين ، وأقصد بالأعمال التى قام بها الحزب الديمقراطى ، الأعمال الصالحة

المفيدة للولايات المتحدة التي تمت بناء على اقتراح الديمقراطيين ، أو بناء على تبنيهم الدعوة لها ، أو التي يرجع إليهم الفضل في سرعة إنجازها ، وهي :

١ — استيعاب المبادئ الأساسية في الدستور ، والاحتياط في استخدام السلطات التي يخولها ، وفي ظل كل من جيفرسون وماديسون .

٢ — إدخال كميات هائلة — ولكن ليست قاتلة — من المبادئ الشعبية في النظام السياسي الأمريكي ، على يد جاكسون .

٣ — الوقوف ضد الفقرة والخلاف مما كان له أثر كبير في النهاية ، وذلك في ظل كل من بولك وبيرس ودوجلاس .

٤ — إعادة الوحدة بين الجنوب والشمال بعد الحرب الأهلية .

٥ — إعادة الاعتبار إلى الحكومة القومية على يد كليفلاند .

٦ — تقوية الضمير القومي تحت تأثير برايان والشعبين .

٧ — خلق أمريكيين صالحين من الملايين الذين هاجروا إلى أمريكا بين عامي ١٨٤٠ و ١٩٢٠ .

٨ — مواجهة مسئوليات الحكومة الجديدة في ميادين الاقتصاد والرفاهية العامة ، في ظل كل من ويلسون وروزفلت .

٩ — مواجهة للمسئوليات الدولية الجديدة على يد ويلسون ، وروزفلت ، وهاري ترومان .

أما الأعمال التي يلام الديمقراطيون أساساً عليها فهي : —

١ — إدخال نظام توزيع المناصب الحكومية على أنصار الحزب الفائز "Spoils System" وهو النظام الذي أدى إلى انتشار الفساد في الجهاز الحكومي .

٢ — الزوال التدريجي لعمليات التسويات المهادنة داخل الأحزاب ، وهو ما أدى إلى الحرب الأهلية .

٣ — هبوط مستوى الأخلاق السياسية بعد الحرب عن مستوى السلوك الأمريكي المادى .

٤ — عدم القدرة على قمع روح السلب التى انتشرت فى عهد الجمهوريين فى عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٠ .

٥ — قصر نظرهم فى معالجة الأمور بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٣٢ باستثناء فترة حكم ويلسون .

ولا شك أنى فى سردى لانتصارات وهزائم الديمقراطيين ، قد تأثرت باعتبارات شخصية ، ولكنى أعتقد أن أغلب المؤرخين الأمريكيين يوافقونى على ماقت به ، إن لم يكن فى التفاصيل ، فى الصورة الإجمالية . وأعود فأكرر أنه كان للديمقراطيين حسناتهم وسيئاتهم .

أما الجمهوريون ، فهم حزب الأقلية ، الذى يخسر فى كل انتخاب قومى ، ولا يستطيع أن يسجل ضمن أعضائه أكثر من ٤٠٪ من الناخبين الأمريكيين ، ولا أن يعتمد على أكثر من ٣٣٪ منهم ليواجهوا إغراء مرشحي الديمقراطيين ، ويقومهم الديمقراطيون فى الكونجرس وفى مجالس الولايات التشريعية بنسبة ٢ : ١ ، وبأكثر من هذه النسبة فى هيئة حكام الولايات ، وحتى فى خارج الجنوب فإن النسبة هى ٧ : ٥ فى المجالس العليا ، ٤ : ٣ فى المجالس الدنيا ، ٨ : ٥ فى هيئة حكام الولايات . وقد منى الجمهوريون بهزيمة شعاع فى السيطرة على مجلس النواب ، ولا أمل لهم إطلاقا فى السيطرة على مجلس الشيوخ فى عام ١٩٦٠ ، ومع ذلك فروحهم المعنوية عالية ، وأفكارهم مليئة بالمشروعات ، وذلك لأنهم يحوزون الشيء الذى يفتقده الديمقراطيون وهو رئاسة الجمهورية .

ومن الصعب تقدير قيمة شعور الجمهوريين إزاء وجود واحد منهم فى البيت الأبيض ، فقد ظل هذا البيت مشغولا بديمقراطيين طوال السنوات العشرين التى انقضت بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٥٣ . وإن أيزنهاور ليعنى الكثير فى نظر

الجمهوريين ، فهو زعيم عالمي مشهور ، ومعبود شعبي (ويعتبر أول جمهوري من هذا الطراز بعد تيودور روزفلت) ، وأب عطوف ، ورجل سلام ، والأم من ذلك كله أنه استطاع أن يفوز برئاسة الجمهورية ، وحزب الأقلية يحتاج إلى مثل هذا الفوز بين الحين والحين ، حتى لا يصيبه الجود . وقد كان مجرد وجود أيزنهاور في البيت الأبيض كافياً للتخفيف من ميل الحزب الجمهوري للاقسام ، وملهما للعاملين المخلصين من أنصاره بخوض معركة عام ١٩٦٠ بأقدام سرية واثقة ، وإذا استطاع الحزب الجمهوري أن يفوز برئاسة الجمهورية على الأقل لنصف الوقت ، فلا يكون هناك مدعاة للبكاء على مجلس النواب أو على مناصب الحكام .

ولم يكن الجمهوريون دائماً حزب أقلية ، وقد ظلوا زمناً طويلاً يمتدنون أن معظم الناخبين الأمريكيين يؤيدونهم ، وكان الحزب الجمهوري ثالث حزب يتكون ليخوض للمركبة ضد الديمقراطيين ، فقد كان الاتحاديون Federalists هم أول حزب ، وقد ظهروا على المسرح مع الديمقراطيين ، ثم طوام النسيان ، فيما لا يقل عن عشرين عاماً . وأهم الأسباب التي أدت إلى انحلالهم أنهم كانوا حزباً متعصباً للوطنيين الأصليين ، في بلد مملوء بالمهاجرين ، وأنهم كانوا حزباً غير شعبي في بلد تنتشر فيه الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، حزباً صلباً لا يقبل المساومات ، وجماعة من الأشخاص لا يهتمون إلا بتحقيق مصالح وأطاع أنصارهم ، وبذلك كانوا غير قادرين على جذب عناصر جديدة . كذلك كانت حزب الاتحاديين منقسماً على نفسه ، ولكنه لم يحاول أن يبالغ أو يخفي انقساماته ، وكان حزباً متردداً ، لا يثق في نفسه كحزب على الإطلاق ، ولم يكن مستعداً للخضوع لمتعضيات السياسة الديمقراطية الدستورية ، لا من الناحية الفكرية ولا التنظيمية ، ولا من ناحية أساليب الصراع . وقد كتب « دنيس بروجان » بصف الاتحاديين فقال « إنهم عند ما كانوا يخاطبون الشعب ، كان يفعلون ذلك

بدون كياسة ، وبطريقة لا تنفع على الإطلاق^(١) ، مع أن أى حزب أمريكى يعين عليه أن يخطب ود الشعب من قلبه ، وإلا فلينسحب من الميدان .

أما الحزب الثانى الذى قام لمعارضة الديمقراطيين ، فكان حزب الويجمز "whigs" ، وكان قوة سياسية طموحة ، نشأت من حطام فترة للمشاعر الحسنة ، وامتزج برد الفعل المضاد لشخص وبرنامج أندرو جاكسون ، وخاض أول انتخاب قومى له عام ١٨٣٢ تحت اسم الجمهوريين القوميين ، وكانت آخر انتخابات دخلها كحزب رئيسى فى عام ١٨٥٢ . وإذا كان الاتحاديون لم يصعدوا لتردهم فى الخوض لقوانين السياسة الأمريكية غير المكتوبة ، فقد انحل الويجمز ، لأنهم كانوا راغبين فى هذا الخوض أكثر من اللازم ، كما ثبت من الحملة الانتخابية فى عام ١٨٤٠ . لقد كان حزب الويجمز اتحاداً يعمل على القضاء على كل الاتحادات ، وكان محالفة ضعيفة بين كل الأقاليم والمصالح ، قابلة للتهاوى تحت تأثير أول ضربة شديدة ، وقد قام بتسديد هذه الضربة « ستيفن دو جلاس » فى يناير سنة ١٨٥٤ بتقديمه لقانون كانسان فبراسكا ، وإعادة فتح موضوع الرق من جديد ، وبعد ذلك بشهور قليلة اختفى الويجمز ، وفى خلال هذه الشهور نفسها ظهرت قوتان جديدتان على مسرح السياسة الأمريكية : الأولى حزب السكان الأصليين ، الذى خاض انتخابات عام ١٨٥٤ ، وعام ١٨٥٦ ثم اختفى ، والثانية هى الحزب الجمهورى الذى خاض بدوره هذين الانتخابين ثم سار فى طريق المجد ابتداء من عام ١٨٦٠ .

ويجب علينا أن نلم بأربع حقائق متعلقة بنشأة الحزب الجمهورى .
فأولاً : كان تكوين هذا الحزب نتيجة لفوران تلقائى للشعور السياسى ، ولا يمكن القول بأن مدينة معينة كانت مهداً لنشأته ، وإن كان من الممكن أن نشير فى ذلك إلى ريبون ، ويسكونسن ، جاكسون ، ميتشيجان ، كذلك لا يمكن إرجاع الفضل فى نشأته إلى شخص معين ، فلم يبق أحد فيه بدور واشنطن أو جيفرسون ،

أوماديسون أو هاملتون أو كلاي ، أوجا كسون ، ولقد كانت نشأته حقاً أقوى حركة جذرية أصلية في التاريخ السياسي الأمريكي .

وثانياً . لقد كان الشعور للنشء للجمهوريين إقليمياً بحسب الأصل ، ذلك أن وقوف الجمهوريين ضد مبدأ الرق ، قد جعل منهم حزباً شمالياً فقط ، وما يزال الجمهوريون يدركون حتى الآن أنهم لم يكونوا في يوم من الأيام حزباً قومياً شاملاً للأمة كلها .

وثالثاً : كان ذلك الشعور تقديمياً وديمقراطياً بل كان متطرفاً ، وقد قام الحزب على أساس من المثل والمصالح ، ومهما كان الوضع الذي وصل إليه الجمهوريون في السنوات الأخيرة ، فإنهم في سنواتهم الأولى كانوا بعيدين كل البعد عن أن يكونوا حزباً محافظاً أو حزباً لأصحاب الأعمال ، وإن تسمية الحزب نفسها لتعتبر تحية لميراث « جيفرسون » ، كما أن الشخصين الوحيدين اللذين أشاد بهما البيان الأول للحزب هما : واشنطن وجيفرسون . مع ملاحظة أنه حتى وقت صدور ذلك البيان ، لم يكن اسم جيفرسون يذكر في بيانات الحزب الديمقراطي .

وأخيراً : فقد استمد الجمهوريون زعماءهم ، وجمعوا ناخبهم من الأحزاب والجماعات التي كانت موجودة على المسرح السياسي : من الويغز ، ومن الديمقراطيين ومن أنصار إلغاء الرق ، ومن الأحزاب الثالثة المحلية ، ومن جماعة الحركة المعتدلة . ونظرة واحدة إلى تكوين مجلس لنكولن الكبير ، يدل على تنوع المصادر التي استمد منها الجمهوريون أنصارهم :

الرئيس : لنكولن : من حزب الويغز في « إيلينوى » .

نائب الرئيس : هانيبال هاملين : ديمقراطي من « مين » .

وزير الخارجية : وليام سيوارد : من حزب الويغز في « نيويورك » .

وزير الخزانة : سالون ب . شيز أوف أوهيو : وقد تنابع على الويغز ،

وإلغاء الرق والديمقراطيين ، وغيرهم .

وزير الحرب : سيمون كاميرون : زعيم ديمقراطى من بنسلفانيا .

وزير البريد : مونتجمرى بلير : من ميزورى وماريلاندا .

الحامى العام : إدوارد بيتسى : من الويجمز فى «ميزورى»
وقد استمر فى اعتبار نفسه كذلك .

وزير الداخلية : كاليب سميث : من الويجمز فى «إنديانا» (١) .

والجمهوريون الذين كانوا شعبيين فى نشأتهم ، والذين جاءوا من مصادر متنوعة ، أصبحوا بعد ذلك محافظين ، متشابهين ، وبعد بدايتهم الصاروخية فى اتجاه السيادة فى ظل كل من لنكولن وهوايت ، اشتبكوا فى صراع مع الديمقراطيين الناهضين بين عامى ١٨٧٦ — ١٨٩٦ ، وتعتبر هذه السنوات العشرون ، الفترة الوحيدة فى التاريخ الأمريكى التى تعادلت فيها كفتا الليزان .

فقد سيطر الجمهوريون على مجلس الشيوخ طوال ثمانى عشرة سنة من هذه الفترة ، وسيطر الديمقراطيون على مجلس النواب ست عشرة سنة ، وفى انتخابات الرئاسة التى أجريت خمس مرات خلال تلك الفترة ، كان الفوز يتم بأغلبية ضئيلة جداً .

وقد كان الصراع للرير الذى دار بين « ماكنلى » « وبرايان » بمثابة إعلان عن بداية عهد جديد للسياسة الأمريكية ، فبعد ذلك العهد ، وحتى عام ١٩٣٢ ، وربما لسنوات قليلة بعد ذلك ، كان الجمهوريون هم حزب الأغلبية ، وفى خلال تلك الفترة لم يفز من الديمقراطيين برئاسة الجمهورية إلا شخص واحد هو : « وودرو ويلسون » الذى نجح مرتين : الأولى عام ١٩١٢ وكان نجاحه راجعاً إلى انقسام الحزب الجمهورى ، والثانية عام ١٩١٦ .

وقد بدأ العصر الذهبي للجمهوريين بانتصار « وارن ج . هاردينج » الرائع عام ١٩٢٠ ، وبدأ عهد الفلام بهزيمة « هربرت هوفر » عام ١٩٣٢ ، وقد كانت هذه الهزيمة نقطة التحول في السياسة الأمريكية ، لأن فرانكلين روزفلت اقتنص الفرصة التي أتاحها له التاريخ ، وأقام الاتحاد الجديد الذي قبض على السلطة حتى اليوم . وقد ظل الجمهوريون بمد ذلك قرابة ثلاثين عاماً ، بمثابة : القمر الذي يدور حول الشمس الديمقراطية على حد تشبيه صمويل لابل (١) . وقد صادف هذا القمر كسوفاً جوهرياً في انتخابات عام ١٩٣٦ ، إذ لم ينل الجمهوريون سوى ١٧ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٩٦ ، وسوى ٨٩ مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٤٣٠ مقعداً ، وسوى ٨ مناصب للحكام من ٤٨ منصباً ، ولكن بالرغم من توقع انحلالهم فقد نهض الجمهوريون مرة ثانية ، وخاضوا معركة عنيفة عام ١٩٤٠ ، ومعركة فائزة في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، بحيث يمكن القول بأن الجمهوريين قد نشأوا ليقبوا .

وترجع الذكريات المتقدمة إلى خمسة وسبعين عاماً قضاه الجمهوريون في خدمة الأمة ، من خلال العمل أساساً لصالح الطبقات المنتجة ، وفيما يلي أعظم ما حققه الحزب الجمهوري :

- ١ — إيجاد طريق آخر يستطيع الناخبون سلوكه للوصول إلى الديمقراطية ، بمد فشل محاولتي الاتحاديين والويز .
- ٢ — إثارة موضوع الرق ، الذي كان لابد من إثارته إن عاجلاً أو آجلاً ، مادامت أمريكا تطعم في التنايش مع أمم العالم للمتمدنة .
- ٣ — المحافظة على الاتحاد ، وهذا العمل وحده يكفي لرفع قدر الجمهوريين في نظر الأجيال القادمة .
- ٤ — تخصيص المشروعات الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر .

• — تقبل أعباء الاقتصاد الجديد ، والمستويات الدولية الجديدة
في منتصف القرن العشرين .

وإذا كانت هذه القائمة أقصر وأقل تأثيراً في النفوس من قائمة الديمقراطيين .
فرجع ذلك أن الجمهوريين أحدث منهم بستان عاماً ، وأكثر محافظة . ومن
العدل أن نوفي الجمهوريين حقهم من الثناء للأعمال التي قام بها بعض
المنشقين عليهم ، كتيودر روزفلت وجورج نوريس وهيرام جونسون
وهنري ستيسون وشاز إيفانز هيوجز وألبورت . ووفقاً لقواعد السياسة الأمريكية
المفككة ، قد ينحى أكثر الحزبين محافظة للتصفيق للوجهة نحو المشاغبين
من أعضائه ، ولكن أشد انحناءاته إنما تكون للتصفيق للوجه إليه بسبب إنجازاته
لمهمته الخاصة . وقد كان الجمهوريون في النصف الأخير من القرن الماضي محافظين
صالحين ، كما كان الديمقراطيون مجددین صالحين .

أما فشل الجمهوريين ، فهو متداخل في انتصاراتهم ، وأذكر من الأعمال
التي فشلوا فيها ثلاثة :

١ — حلوا مشكلة الرق بالطريقة الوحيدة التي يقبلها الجنوب .
ولكنهم تجاهلوا سياسة لنكولن واتبعوا سياسة انتقامية في فترة إعادة البناء .

٢ — عملوا على تنشيط الصناعة الأمريكية ، ولكن أغلب الثمار الناجمة
عن هذا العمل انتهت إلى جيوب عدد قليل من الأفراد .

٣ — قاموا بدور الحزب المحافظ في الوقت الذي تحركت فيه أمريكا
بسرعة مميزة نحو مركز جديد تماماً في الداخل والخارج ، ولم يستعدوا لمواجهة
انهيار النظام القديم في كلا المجالين ، وسيظل الناخبون الأمريكيون يذكرون
لفترة من الوقت ، ضعف هاردينج ، وجمود كولدج ، وتسامح هوفر ، كما أنه من
الصعب على الشعب أن ينسى بسهولة الانكماش الذي يستحق الجمهوريون
نصيحة كبيراً من اللوم عليه .

إن الحزب أكثر من مجرد تنظيم أو قصة أو سجل ، فهو مجموعة من الناس ، وإذا كان لا يستطيع الاعتماد على الملايين من أفراد الشعب ، فإنه لا يعتبر حزباً ذا قيمة على المسرح الأمريكي . وعلينا الآن أن نتكلم عن الديمقراطيين والجمهوريين كأشخاص .. كحلايين من الأشخاص ، ويجب أن ننظر بصفة خاصة إلى تأثير العوامل الإقليمية والعنصرية والاجتماعية على ميول الأمريكيين السياسية ، وأن نهتم بموقف بعض الأحزاب من الترحيب بالأشخاص الذين ينتمون إلى إقليم أو إلى عنصر أو إلى طبقة معينة .

وإنني أنه مقدماً إلى أن هذه طريقة خداعة لدراسة السياسة الأمريكية ، فالكلام عن الصوت الإيرلندي ، أو عن صوت المزارع ، هو كلام عن أفراد حقيقيين باعتبارهم مجموعات مجردة ، ومن شأن ذلك أن يوقننا فريسة سهلة لافتراضات مضللة عن طريق عمل ديمقراطيتنا . وإنه مما يفسد الوهم القائم لدى كتل الناخبين أن نقلل من أهمية الاختيار الشخصي في المجال السياسي ، وأن نمر سريعاً على حقيقة صلبة ، هي أن الأمريكي الواحد ينتسب إلى أكثر من فئة من الفئات التي تضمها الإحصاءات ، فإذا نظرنا مثلاً إلى مارتن أوتول من بوسطن بولاية ماساشوست ، فإنه قد يكون من أصل إيرلندي ، وقد يكون ديمقراطياً ، ولكن كيف نستطيع أن نتأكد من وجود صلة بين أصله وبين ميوله السياسية ، وخاصة إذا عرفنا أنه في سن الخمسين ، وقد تخرج من إحدى الكليات ، وأن ديانتة هي الروم الكاثوليك ، وأنه من سكان نيوإنجلند ، وأحد ملاك المنازل ، وأنه محارب قديم وعضو في نادي الروتاري ، وابن لشخص كان يصوت دائماً لصالح الجمهوريين كيداً في أنسابه الذين يكرههم ؟ كيف — نستطيع أن نحدد ميول هذا الشخص إذا كان قد وزع أصواته في انتخابات عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ، وأين يعبر الشخص عن لونه السياسي الحقيقي : أفى انتخابات الرئاسة ؟ أم في انتخابات الكونجرس ؟ أم في الانتخابات المحلية ؟ . إن بعض الدراسات الممتازة

التي عملت في هذا الصدد حديثاً تعتبر مضللة بعض الشيء ، لأنها ركزت اهتمامها على انتخابات الرئاسة ، وفي هذه الانتخابات يكون الناخبون هوائيين وعنيدون ، ومع ذلك فمن يستطيع القول بأن الدراسة للبيئة على نتائج انتخابات الكونجرس أو الانتخابات المحلية ، تكون أكثر دقة ومن الممكن الاعتماد عليها ؟

ولكن بالرغم من الصعوبات المتقدمة ، فما زلت أعتقد أن من حقنا الكلام عن تأثير العوامل المختلفة على ميول وسلوك الناخبين الأمريكيين . وإننا لنعرف اليوم عن هذا التأثير أكثر مما كنا نعرفه منذ عشر سنوات مضت ، وذلك بفضل الدراسات التي عملت في موضوع العادات الانتخابية ، كدراسات الموروبر وأنجز كامبل ، وبول لازار فلد . وإذا كنا لن نستطيع الكلام بيقين على عن الأسباب التي تدفع الناخبين إلى التصويت لصالح حزب دون آخر ، فإننا نستطيع مع ذلك أن نتكلم عن الميول الانتخابية للأفراد ، مستعينين في ذلك بدراسة مختلفة تتدخل في تشكيل حياتهم ، وسأتناول فيما يلي تسعة من العوامل ذات التأثير للمحوظ على عادات التصويت لدى الناخبين الأمريكيين وهي : الإقليم ، للوطن ، الطبقة الاجتماعية ، المهنة ، العنصر ، الدين ، السن ، التعليم ، الجنس .

وقد كانت الإقليمية في وقت من الأوقات هي العامل الحاسم في السياسة الأمريكية ، وكان لكل حزب أساس متين في بعض الأقاليم ، بحيث إن الحياة السياسية لكثير من الولايات كانت احتكاراً فعلياً لحزب واحد ، وبحيث تعود ناخبو هذه الولايات أن يصوتوا لهذا الحزب ، فقد كان من الختم على الإنسان أن يكون جمهورياً في كل من فيرمونت وبنسلفانيا وكانساس وشرق تيناسي ، وإلا فعليه أن يحدد تيريراً مقنناً لخروجه عن الجمهوريين . وكان من الختم على الفرد أن يكون ديمقراطياً في كل من سوث كارولينا وألباما وتكساس وغرب تيناسي . وإلا فما كان شيء في العالم يستطيع أن ينقذ سمعته . وكانت الأقاليم بمثابة كتل مبنية للأحزاب الأمريكية على حد تعبير ف . أو . كاي . وكان كل حزب يركز قواه لإقامة اتحادات بين الأقاليم ، لها من القوة ما يكفي لرفعها إلى

الحكم^(١)، وكانت الانتخابات القومية تكسب وتخسر على أسس من الكرامة الإقليمية، وفي معظم ولايات الحزب الواحد، كانت السياسة عملاً مقبضاً، يكشف عن حزب أغلبية قوى بشوش، وعن حزب أقلية ضعيف، وكانت الحياة السياسية تنصف أساساً باللامبالاة وبيع بعض الفساد^(٢). وكان أول ما يهتم به زعماء السياسة في جميع أنحاء البلاد هو هذه الاعتبارات الإقليمية.

ولكن الاتجاه الحديث في السياسة، كما في سائر مجالات الحياة الأمريكية، يذهب بعيداً عن الخلافات الإقليمية، ويتجه نحو الوحدة القومية، بحيث أصبح الفوز أو الخسارة في انتخابات الرئاسة، يتوقف على عوامل قومية لا إقليمية^(٣)، ويستطيع الديمقراطيون اليوم الدخول في منافسة حقيقية في أية ولاية من ولايات الاتحاد. وإذا كان الجمهوريون قد أقصوا في وقت ما عن ولايات الجنوب التي كانت تكون الاتحاد التماهذي القديم "Old Confederacy"، فإنهم يستطيعون مع ذلك خوض انتخابات الرئاسة في معظم هذه الولايات الإحدى عشرة.

ولكن الإقليمية ما زالت قوة في السياسة القومية الأمريكية، ومؤثراً في كثير من العادات السياسية لعدد كبير من الأشخاص، الذين لولاها لصوتوا بطريقة مختلفة^(٤)، فما يزال الجنوب صلباً في تأييده للديمقراطيين، في انتخابات الكونجرس، والانتخابات المحلية، وما يزال شمال نيوانجلند، والريزرف الغربي، وشمال وادي المسيسي أكثر ميلاً للجمهوريين، وما يزال جنوب نيوانجلند، وأقصى الغرب (ما عدا أوريغون) ومثاله كنتكي، وأكلاهوما، أكثر ميلاً ناحية الديمقراطيين، وما تزال أمجوبة السياسة الأمريكية وهي الجمهوريون الجبليون في الجنوب "Mountain Republicans" تظهر كخاشية في آخر كل قائمة إحصائية تبين ثبات ذلك الإقليم.

Politics, Parties, and Pressure Groups, 251.

(١)

Warren Miller, "One-Party Politics and the Voter", APSR, L (1957), 707.

(٢)

APSR Report, 33.

(٣)

Harold F. Gosnell, "Grass Roots Politics" (Washington 1942), Russel B.

(٤)

Nye, "Midwestern Progressive Politics" (East Lansing, 1959).

وإذا أراد أحد أن يسير خلال أقوى المناطق الجمهورية في أمريكا ، فليبدأ من مقاطعة أورانج في فيرمونت ، أو من مقاطعة وست شستر في نيويورك ، وأن يتجه إلى مقاطعتي أوسلي وجاكسون في كنتكي ، وسيفير وجونسون في تيناسي ، وميتشل في نورث كارولينا ، وونستون في ألباما ، وجيلسي وكاندال في تاكساس ، وهناك سيجد أبناء وأحفاد الأشخاص الذين كرهوا الاتحاد التماهدي القديم ، الذي قام بين إحدى عشرة ولاية جنوبية انسلخت عن اتحاد الولايات الأمريكية عام ١٨٦٠ ، وهناك أيضاً سيجد أن آلف م . لاندون يتمتع بتأييد أغلبية تصل إلى ٨٩٪ من الناخبين ، وكذلك كل من توماس ديوي ، ودوايت أيزنهاور ، وفي كل هذه المناطق ، كما في فيرمونت وكانساس وجميع اتحاد المسيسي وجورجيا ، سيجد الدليل على أن العزة الإقليمية ما تزال مؤثراً حاسماً في تحديد الميلول السياسية للناخبين في الولايات المتحدة ، لقد اتخذ الجمهوريون خلال للمركة الانتخابية شعاراً لهم هو « صوت حيث تطلق النار » ، وما تزال الملايين من الأمريكيين يصوتون في نفس الاتجاه الذي كان أجدادهم يطلقون عليه النار منذ مائة عام مضت . وما سبق ، ينطبق كله على ولايات الاتحاد التماهدي القديم ، بحيث إن ما سبى بخصوص تأثير للوطن أو المهنة أو الدين ، ان ينطبق على الجنوب .

واللوطن أيضاً من العوامل المؤثرة في تكوين الأنفضلية السياسية ، ويقصد به أحد أما كن الإقامة الطبيعية للشعب الأمريكي : للمدينة ، الضاحية ، الريف ، فكل من هذه المواطن يعتبر ظاهرة اجتماعية متميزة . ولكل منها أسلوب سياسى خاص تشترك فيه أغلبية الأشخاص الذين يعيشون فيه ، ويمكن القول بصفة عامة إن سكان المدن أكثر ميلا إلى الديمقراطيين منهم إلى الجمهوريين . وإن من يعيشون خارجها يميلون إلى الجمهوريين أكثر من ميلهم إلى الديمقراطيين . ولقد كانت مدن أمريكا دائماً معاقلا للحزب الديمقراطي . وذلك باستثناء عدد قليل منها . وقد أيدت مدينة نيويورك جيفرسون تايداً قوياً في عام ١٨٠٠ .

ولا شك أنها متزايد أى شخص يرشحه الديمقراطيون عام ١٩٦٠ .
وقد يرجع ذلك إلى أن نيويورك كمعظم المدن الأخرى ، تضم عدداً كبيراً
من أصحاب الدخول المنخفضة ، ومن العمال ومن الأشخاص الملودين في الخارج ،
ولكنه يرجع أيضاً إلى وجود تشابه أثبتته الأيام بين الديمقراطيين القلقين وبين
المدنية القلقة التي لا تهدأ ، وهذا التشابه يزداد يوماً بعد يوم ، وسيظل العداء
السياسي بين الريف والحضر دائماً من العوامل الأساسية المؤثرة على سياستنا
في داخل وفي خارج مجالسنا التشريعية .

وقد أتاحت هجرة السكان من الريف إلى المدن ، الفرصة للديمقراطيين لكي
يحلوا محل الجمهوريين ، ويصبحوا حزب الأغلبية . وقد تشبث روزفلت وزملاؤه
بهذه الفرصة بقوة ، حتى إن سكان المدن الكبرى اليوم يكونون حائطاً بشريا
يحول بين الجمهوريين وبين استرداد سيطرتهم السابقة (١) . وتوجد عشرات
من الإحصاءات الدقيقة التي يمكن استخدامها لبيان قوة الديمقراطيين في المدن
الكبرى ، ولكن أدق هذه الإحصاءات هو نسبة تمثيل هذه المدن في مجلس
النواب ، إذ توجد في الولايات المتحدة (باستبعاد واشنطن ، ومدن الجنوب)
خمس عشرة مدينة يزيد عدد سكانها على ٥٠٠ ألف نسمة ، ويمثلها في مجلس
النواب ٦٥ شخصاً ، منهم ٥٥ ديمقراطياً وعشرة من الجمهوريين ، وحتى هؤلاء
العشرة لم يأت منهم من المدن حقاً سوى اثنان ، لأن الباقين جاءوا من أجزاء
بعض المدن (ككوينز في نيويورك) . وهذه الأجزاء تقترب من الضواحي
في صفاتها ومصالحها ، فالمدن الكبرى تؤيد الديمقراطيين ، وكذلك الأمر بالنسبة
لمعظم المدن متوسطة الحجم ، فسيطرة الديمقراطيين متوفرة في نوارك وستل
وبرفيدانس وجارى وغيرها ، مع فوارق ضئيلة من حيث المدى والصفات .

أما الريف الأمريكي خارج الجنوب ، فهو جمهوري ، وذلك يرجع إلى
عوامل ثقافية وتاريخية ، ولا شك أنه يوجد تشابه بين خطوات الجمهوريين

البطيئة ، وبين بقاء الحياة في المدن الصغيرة^(١)، كما أنه يبدو أن الريف يتفاعل مع وجود المدن ، أكثر مما تتفاعل المدن بالريف ، كما أنه من المؤكد أن شكوك الريفيين في سكان المدن ، وفي أساليبهم السياسية الغربية ، قد أسهمت في خلق سيادة الجمهوريين .

وقد تقاطرت الملايين من الأمريكيين حديثاً على سكنى الضواحي التي انتشرت حول مدن أمريكا . ومن الخطر تعميم إطلاق وصف معين على ميول ساكني هذه الضواحي السياسية ، ومع ذلك فيمكن القول بأنهم يميلون بصفة عامة إلى الجمهوريين ، وذلك سواء نظرنا إلى سكان بروكسفيل أو شيكر هايز أو باريك فورست أو سيلفر سبرنج ، ولكن ليس من المؤكد أن الأشخاص الذين ينتقلون من نيويورك إلى نيوروشل ، أو من بوسطن إلى ولسلي يتحولون من ديمقراطيين إلى جمهوريين بمجرد هذا الانتقال^(٢) ، فالواقع أن سبب انتقال الأفراد من المدن إلى الضواحي هو ارتفاعهم في العمل أو زيادة دخلهم وبالتالي رغبتهم في تحسين حالتهم المعيشية ، ومن شأن ارتفاع مستوى هذه المعيشة اتجاههم نحو الجمهوريين ، وينتقل الناس اليوم من المدن إلى الضواحي بإعدادات تكفي للتأثير في اليزان السياسي ، وقد أوضح روبرت وود أنه في عام ١٩٥٥ كان خمسة ملايين من سكان نيويورك البالغ عددهم ثلاثة عشر مليوناً يقيمون في الضواحي ، ومليونان من سكان شيكاغو البالغ عددهم ستة ملايين يقيمون في ضواحيها ، أما في لوس أنجلوس فقد زاد سكان الضواحي عن سكان وسط المدينة حتى أصبحت النسبة ٣ : ٢ ، وفي بوسطن نجد أن النسبة ٢ : ١ ، وفي بتسبرج نجد أنها ٣ : ١ ، ويمكن القول بصفة عامة إن واحداً من كل أربعة أمريكيين يسكن الضواحي^(٣) .

وقد اعترف لابل بميول سكان الضواحي الجمهورية ، وأوضح أهميتها في الجدولين ٣ و ٤ .

Key, "American State Politics," 230-236.

Wood, Suburbia, esp. Chap. 5.

Wood, Suburbia, 63.

(١)

(٢)

(٣)

جدول رقم (٣)

نسبة الجمهوريين في الضواحي وتطورها (١).

في عام ١٩٢٠		في عام ١٩٥٢
ضواحي فلادلفيا	٨	٥٢
ضواحي نيويورك	٨	٤٤
ضواحي شيكاغو	٧	٤٠

جدول رقم (٤)

صورة عامة للتضامن الطبقى (٢)

النسبة المئوية للجمهوريين

١٩٢٦	١٩٤٨	١٩٥٢	
			نيويورك :
٢٤	٣٥	٤٤	أصوات المدينة
٥٤	٦٦	٦٩	أصوات ضواحيها
			فلادلفيا :
٣٧	٤٨	٤١	أصوات المدينة
٥٢	٦٤	٦٣	أصوات ضواحيها
			كليفلاند :
٣٠	٣٥	٤٠	أصوات المدينة
٥٤	٦٢	٦٣	أصوات ضواحيها
			شيكاغو :
٣٣	٤١	٤٥	أصوات المدينة
٥٠	٦٤	٦٦	أصوات ضواحيها
			لوس أنجلوس :
٢٨	٤٢	٥٢	أصوات المدينة
٣٦	٥١	٥٩	أصوات ضواحيها

والواقع أن اختلاف ميول سكان المدن عن ميول سكان الضواحي ، يرجع إلى اختلاف الحالة الاجتماعية لكل منهم ، أكثر مما يرجع إلى المكان نفسه أو إلى التقليد . وبالرغم من كراهيتنا لوجود طبقات مختلفة في بلادنا ، فإننا لانستطيع أن ننكر أن هذه البلاد تضم عدة طبقات اجتماعية ، وأن لذلك أهميته السياسية ، فالطبقات اليوم أهم العوامل الفردية المؤثرة في السلوك السياسي الأمريكي ، وأعلم أننى بهذا القول أعود لتجسيم الدور الذى يقوم به عامل واحد ، وأهم تأثير العوامل الأخرى بما في ذلك الاختيار الشخصى المبني على مبادئ منطقية ، ولكنه من المفهوم جيداً أنه كلما ارتفع مركز الشخص في البنيان الطبقي الأمريكى ، زاد ذلك من احتمال أن يكون جمهورياً ، وقد تحقق ذلك في سياستنا منذ زمن بعيد ، وقد لاحظ جيمس برايس في عام ١٨٨٠ أن الجمهوريين هم : « الحزب الذى يضم الأشخاص المحترمين الثابتين ، الورعين ، حسنى السلوك والتصرف ، بحيث إنك إذا وجدت نفسك تتناول العشاء مع شخص من أفضل الناس في مدينة نيويورك ، أو فلاحاً في أو كليفلاند أو شيكاغو أو مينابوليس ، لوجب أن تفترض أن الضيف الذى يجالسك من الجمهوريين ، وذلك بنفس الثقة التى تفترض فيها في مجتمع إنجليزى أن ضيفك من حزب التورى ، حقاً إنك قد تكون مخطئاً ، ولكنك تصيب في أربع حالات من خمس ، ففي الحزب الجمهورى يوجد الأشخاص المهمون الذين يرغبون في أن تسير الأمور في هدوء ، دون أن تعرض الصناعة لمزات التشريعات غير المدروسة (١) .

وقد أصبح ميل الطبقات العليا في المجتمع الأمريكى ناحية الجمهوريين ، (أوربما من الأصح أن نقول ميلهم بعيداً عن الديمقراطيين) قوياً ، وصاروا عن إدراك . وإذا قبلنا — مع التحفظ المعتاد — سلم لويدي وارنر ذا الست درجات (٢) ، فإن الميول السياسية لمجتمع متوسط تبدو كالآتى : —

(١) The American Commonwealth, 2nd ed. (New York, 1891), 11, 30-31.
(٢) American Life: Dream and Reality (Chicago, 1953), chap. 3.

النسبة المئوية لجمهوريين منهم	نسبها إلى مجموع السكان	الطبقة
+ ٨٥	٢	أعلى الطبقة العليا
+ ٨٥	٣	أدنى الطبقة العليا
+ ٧٥	١٥	أعلى الطبقة الوسطى
٥٠	٣٥	أدنى الطبقة الوسطى
— ٤٠	٣٠	أعلى الطبقة الدنيا
— ٣٠	١٥	أدنى الطبقة الدنيا

وأنى أعتقد أن قرأى لن يحدوا الكثير في هذا الجدول ، الذى يثير عشرة أسئلة كلها أجاب عن سؤال واحد ، ولكن ما يجيب عنه هو أهم هذه الأسئلة جميعاً وهو السؤال الخاص بأثر الاختلاف الطبقي على الليول الحزبية ، ولا يمكن لأحد أن يمتنع عينيه عن الإجابة على هذا السؤال ، وهى رجحان كفة الجمهوريين فى نطاق الطبقات العليا ، ورجحان كفة الديمقراطيين فى نطاق الطبقات الدنيا ، وقد أثبتت الدراسات التى عملت حديثاً ، أن الأمريكيين من جميع الفئات يدركون تمام الإدراك أنه توجد طبقات فى مجتمعنا ، وأن معظم الأشخاص يعلمون تماماً الطبقة التى ينتمون إليها ، كما يدركون أن الحزب الجمهورى هو حزب الطبقتين العليا ، والقسم الأعلى من الطبقة للتوسطة ، وأن الحزب الديمقراطى هو حزب الطبقة الدنيا والقسم الأدنى من الطبقة للتوسطة (١) ، والتسمية المختصرة للطبقتين الأولتين هى : الأغنياء ، وللطبقتين الأخيرتين هى : الفقراء .

وتظهر الأهمية السياسية للزيادة للوضع الطبقي بصفة خاصة فى الجنوب ، فبالرغم من أن معظم العوامل المؤثرة فى السلوك السياسى لا تؤثر فى الجنوب الذى تسيطر فيه « الإقليمية » على جميع أوجه النشاط السياسى ، فإن الوضع الطبقي

Heins Eulan, "Perceptions of Class throughout American Political History", (١)
see Lipset, Political Man, Chap. 9.

يؤثر فيه ، ليس فقط بالنسبة إلى تشكيل الجماعات التنافسة على السلطة داخل الحزب الديمقراطي ، بل وفي إيجاد نظام للحزبين في الجنوب كما ظهر من خلال انتخابات الرئاسة في عام ١٩٥٣ وفي عام ١٩٥٦ ، فقد كان معظم المصوتين لأيزنهاور في الطبقات العليا ، في حين كان معظم للمصوتين لستيفنسون من الطبقات الدنيا ، وكان البيض واللوونون في ذلك سواء ، وقد سجل « لابل » اكتشافاته في هذا الشأن في الجداول ٥ ، ٦ ، ٧ .

ولاشك أن فيما تقدم الدليل الذي يؤيد أن السياسة الأمريكية ، شأنها في ذلك شأن سياسة أية دولة أخرى ، تعمل على تحطيم الفروق الطبقية ، ولحسن الحظ فإن هذه الفروق ما تزال غير واضحة ، وما زلنا بعيدين عن سياسة تكون فيها الطبقات هي الباعث المستحث ، وليس مجرد عامل مؤثر ، وكما لوحظ شارلز بيرو منذ ما يزيد عن أربعين عاماً : فإن ما يقف في جانب الجمهوريين ليس هو الثروة ، بل هو مركز ثقل الثروة ، وإن ما يقف في جانب الديمقراطيين ليس هو الفقر ، بل هو مركز ثقل الفقر (١) .

جدول (٥)

النسبة المئوية للمصوتين لأيزنهاور بحسب طبقاتهم (٢)

المدينة	الزواج	العمال	أصحاب الجوارب الحريرية (الأغنياء)
موبيل	١١	٣٤	٧٢
جاكسونفيل	١٣	٢٨	٧٩
ميامي	٢٤	٥٦	٧٨
تامسبا	٢٣	٤٩	٦٢
أتلانتا	٢٥	٢٨	٦٧
أوجستا	٢٣	٤٠	٧٥

National Municipal Review, VI (1917), 204.

Revolt of the Moderates, 184.

(١)

(٢)

النسبة المئوية للمصوتين لأيزنهاور بحسب طبقاتهم			
تابع جدول (١)			
المدينة	الزواج	العمال	أصحاب الجوارب الحرة (الأغنياء)
نيو أورليانز	١٠	٥٦	٧٣
باتون روج	٥	٣٦	٦٤
جرينزبورو	٧	٤٤	٦٤
شارلوت	٧	٣٩	٨٢
هوستون	٥	٣٧	٨٧
دالاس	١٠	٤٤	٨٥
ريشموند	١٥	٤٣	٧٥
متوسط ١٣ مدينة	١٢	٣٩	٧٥

جدول (٦)

نسبة المؤيدين للديمقراطيين في انتخابات الرئاسة
في مدينة هوستون ، بحسب الدخل (١)

مقدار الدخل	١٩٣٦	١٩٤٠	١٩٤٤	١٩٤٨	١٩٥٢
أكثر من ٣٠ ألف دولار	٥٧	٢٩	١٨	٧	٦
١٩ ألف دولار	٧١	٤٧	٣٥	٢٩	١٣
١٥ ألف »	٨١	٥٨	٥٠	٢٥	٢٢
١٣ ألف »	٧٩	٦٠	٥٢	٢٣	٢٢
١٠ آلاف »	٨٦	٧٤	٦٤	٢٣	٢٦
٩ آلاف »	٩٠	٨٠	٦٨	٤٠	٣٣

مقدار الدخل	١٩٣٦	١٩٤٠	١٩٤٤	١٩٤٨	١٩٥٢
٨ آلاف دولار	٩٣	٨٥	٧٩	٦١	٥٠
٧ آلاف »	٩٣	٨٨	٧٨	٥٧	٤٩
٥ آلاف »	٩٤	٨٩	٨٤	٦٦	٦٠
أقل من ٥ آلاف	٩١	٨٩	٨٧	٧٢	٦٠

جدول (٧)

التصويت في نيواورليانز وفقا للدخل (١)

الطبقة من ناحية الدخل	عدد الدوائر التي فاز فيها أيزنهاور	العدد الإجمالي (لدوائر)
أعلى دخل	٣٢	٣٢
دخل مرتفع	٣	٤
دخل متوسط	٨٩	١١٥
دخل أقل من المتوسط	٥	١١
دخل منخفض	٦	١٢٦
	<hr/>	<hr/>
	١٣٥	٢٨٨

فالجمهوريون يستطيعون الاعتماد على واحد من كل ثلاثة يشغلون قاع البناء الاجتماعي الأمريكي ، والديمقراطيون لا يستطيعون المضي في طريقهم من غير القلة من الأرستقراطيين المتعلمين الأغنياء ، الذين يعطون للحزب حيوية ، ويدفعون عنه ديونه ، ويزودونه بمرشحين للرئاسة . كل ذلك يدل على أن مرحلة الصراع السياسي الطبقي ما تزال بعيدة عن معظم أنحاء أمريكا .

أما المهنة ، فهي وإن كانت تعتبر في معظم معانيها تمييزاً آخر عن الطبقة ، فيمكن مع ذلك مواجهتها وحدها ، باعتبارها إحدى العوامل المؤثرة في تكوين

(١) Revolt of the Moderates, 283 ; James Prothro, et al., "Two-Party Voting in the South: Class VS. Party Identification," APSR, LII (1928), 130.

اللون السياسى ، فلا يجب أن يدهشنا العلم بأن معظم رجال الأعمال الكبار منهم والصغار ، يؤيدون الجمهوريين ، وأن معظم العمال سواء المنظّمون منهم وغير المنظّمين ، يؤيدون الديمقراطيين .

وإذا كان للحزب الجمهورى مركز ثقل ، فإنه اليوم ، كما كان فى عام ١٨٦٠ : مجتمع الأعمال ، الأشخاص الذين يديرون ، وبشرون ، وبشرفون ، ويمولون ، ويبيعون منتجات الصناعة الأمريكية ، فالحزب الجمهورى هو أساساً حزب الأعمال ، ويجمع رجال الأعمال وحلفائهم على تأييده بإصرار نادر فى السياسة الأمريكية ، وقد كشف بحث أجري فى عام ١٩٥٩ على ١٧٠٠ من رجال الأعمال عن مرشحهم المفضل لرئاسة الجمهورية ، أن ٧٦٪ منهم يؤيدون نكسون ، و ١١٪ يؤيدون روكفلر ، وفى خارج الجنوب ، وحتى فى داخله بالنسبة لانتخابات الرئاسة ، يستطيع الجمهوريون عادة الاعتماد على ٨٥٪ من أصوات كبار المديرين ، و ٧٥٪ من أصوات المديرين للتوسطين ، و ٦٥٪ من أصوات رجال الأعمال المستقلين ، فهم إذن يستطيعون الاعتماد على الأغنياء ، كما يبين الجدول (٨) .

جدول (٨)

مصادر الإعانات التى تزيد قيمتها على ٥ آلاف دولار

والتي حصل عليها كل من الجمهوريين والديمقراطيين عام ١٩٥٦ (١)

الجمهوريون	الديمقراطيون	مصدر الإعانة
٩٤٫٦٪	٥٫٤٪	٢٢٥ شركة كبرى
٩٥٫٩٪	٤٫١٪	٢٩ من شركة الزيت الكبرى
٩٧٫٤٪	٢٫٦٪	١٠ من محطات الراديو والتليفزيون الرئيسية
٨٠٫٧٪	١٩٫٣٪	١٧ شركة طيران
١٠٠٪	صفر٪	٣٧ وكالة إعلّان
٩٩٫٢٪	٠٫٨٪	٤٧ من شركات شراء وبيع الأسهم والسندات

وإذا كان لبعض شركاتنا الكبرى طريقها الخاص ، فإن رجال الأعمال الذين يخدمونها قد ينضمون إلى الجمهوريين بإخلاص وحزم ، وقد كثّر الكلام في السنوات الأخيرة عن أهمية العمل السياسي الذي يقوم به مديرو الشركات ، وخاصة من كان منهم في مرتبة متوسطة ، وهذا الكلام محايد في نعمته ، ومع ذلك فلا شك أن المطلوب هو القيام بعمل لصالح الجمهوريين ، والواقع أنه إذا كانت بعض الشركات كشركة جنرال إلكتريك وفورد ، وزيوت جولف ، وحديد الجمهورية تشجع حديثي السن من اللذين على المساهمة في النشاط السياسي ، فإن هذا التشجيع خلق بأن يتوقف إذا تبين أن جزءاً من هذا النشاط سيتجه لصالح الديمقراطيين^(١).

أما الديمقراطيون فلم يكتفوا أبداً بأقل من مركزين للنقل ، ولا شك أن أكثرهما نفوذاً هم العمال المنظمون ، بحيث إنه يمكن تسمية الديمقراطيين في كثير من أنحاء البلاد بحزب العمال ، وقد اتخذ اتحاد العمال على عاتقه مهمة تنظيم الحزب في جزء كبير من ولاية ميتشيجان ، وإن كان العمال النقائيون أنفسهم ليسوا متحمسين ولا متمسكين بالحزب الديمقراطي حاسة وتمسك زعمائهم . كما أظهرت زوجاتهم تصميماً على الاستقلال برأيهن ، واتخاذ قراراتهن السياسية بأنفسهن^(٢) ، وقد صوت لصالح ستيفنسون في انتخابات عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ، ٦٠ ٪ من أعضاء الاتحاد^(٣) ، وارتفعت نسبة المصوتين للديمقراطيين في انتخابات الكونغرس عام ١٩٥٨ إلى ٧٠ ٪ ، والواقع أن مجتمع العمال في أمريكا ليس منحازاً إلى جانب الديمقراطيين بنفس درجة انحياز مجتمع أرباب الأعمال إلى الجمهوريين ،

(١) Corporation Make Politics Their Business, "Fortune, December, 1959; Osborn Elliot, Men at the Top (New York, 1951), chap. 14; Andrew Hacker, "Politics and the Corporation," (1958).

Harris, Is There a Republican Majority ? 140-151.

(٢) Arthur Kornhauser et al., When Labor Votes: A Study of Auto Workers (New York, 1956); Harold L. Sheppard and Nicholas A. Masters, "The Political Attitudes and Performances of Union Members. The case of the Detroit Auto Workers", APSR, LIII (1959), 437.

وإن كان هذا الانحياز من الناحية الظاهرية يبدو قوياً مثابراً بحيث يدفع كثيراً من الشركات إلى ميدان النشاط السياسى . حقاً إنه يوجد من العمال فى أمريكا عدد يفوق رجال الأعمال ، ومع ذلك فقد استطاع الجمهوريون أن يعيشوا سعداء بهذه الحقيقة نظراً لثلاثة أمور :

الأول : أن ثلاثة من كل عشرة عمال يصوتون لصالح الجمهوريين وقد يضاف إليهم رابع يمكن إقناعه .

الثانى : أن الديمقراطيين قد فشلوا فى الحصول على تأييد كثير من زوجات العمال .

الثالث : انخفاض دخل العمال بصفة عامة ، إذا ما قورن بدخول أرباب الأعمال .

أما ميول الزراع الأمريكيين ، فهى تتجه دائماً ناحية الجمهوريين ، وقد عبر عن هذه الحقيقة عضو الشيوخ دوليفر بقوله : « ستصبح أبوا ديمقراطية ، إذا أصبح الجحيم متديناً » . ولكن هذا التصريح قد صدر من خمسين عاماً مضت ، وفى خلال هذه الفترة ، ومنذ عام ١٩٣٢ بصفة خاصة ، صوتت « أبوا » لصالح الديمقراطيين أكثر من مرة ، وأن سياسة الحزبين سوف تبقى فى أنحاء من أمريكا ، حيث ينظر إلى الجمهوريين باعتبارهم حزب المستقبل ، والواقع أن انقسام الشعب بين الحزبين متحقق فى المدن الصغيرة وفى الريف كما هو متحقق فى المدن الكبرى وضواحيها ، وأن أكثر الحقائق المتعلقة بتصويت المزارعين وضوحاً ، ليس أنهم يصوتون لصالح الحزبين ، أو أنهم يميلون قليلاً ناحية الجمهوريين ، بل إن عدداً متزايداً منهم قد أصبح معلقاً فى الوسط المستقل ، على استعداد للميل نحو أحد الجانبين ، تبعاً للاتجاه الغالب^(١) ، وأن الزراع الأمريكيين

Lubell, Future of American Politics, chap. 8, and Revolt of the Moderates, (١) Chap. 7.

الذين يحصلون من الحكومة على مساعدات أكثر مما تحصل عليه أية طائفة أخرى (باستثناء الزنوج) ، يتميزون اليوم بقدرة خاصة على النقاش ، واختيار منطقي للمرشحين ، ولما كانت حاجاتهم كثيرة ، فإنهم يحصلون على الكثير ، ومن أسباب ذلك عدم استقرارهم سياسياً .

أما الأصل القوي National Origin والعنصر race ، فهما عاملان من الصعب عزلهما وتقدير قيمتهما . فهل نستطيع أن نقرر أن من نشأ في مدينة كبوسطن واشتغل فيها عاملاً ، وكان يتبع كنيسة الروم الكاثوليك ، وينتمي إلى أصل إيرلندي ، سيصوت أساساً لصالح الديمقراطيين لأنه إيرلندي ؟ وهل نستطيع أن نقرر أن من نشأ في ريف ويسكونسن ، وعمل في الزراعة ، وكان يتردد على الكنيسة البروتستانتية ، وينتمي إلى أصل ألماني ، سيصوت لصالح الجمهوريين لأنه ألماني ؟ وكيف يكون الشخص إيرلندياً ، وبينه وبين إيرلندا مائة عام ؟ وكيف يكون الشخص ألمانياً وبينه وبين ألمانيا مائة عام ؟ حقاً لقد كتب كثير من اللغو حول التصويت العنصري في أمريكا .

ولكن ذلك لا يعني أن العنصرية لا تؤثر على الليل السياسي للإنسان ، فالواقع أنه بالرغم من أن التصويت العنصري لا تتوفر له اليوم نفس الأهمية التي كانت له منذ ثلاثين أو أربعين عاماً ، فما تزال له من الأهمية ما يكفي لأن يعتنى السياسيون بمعالجته باحتياط ، وترجع هذه الأهمية إلى أن الانتماء إلى أصل أو إلى عنصر معين قد يدفع الفرد إلى تأييد حزب واحد باستمرار وبانتظام ، حتى في أشد الأوقات حرجاً ، كما أنه قد يدفعه إلى تغيير اتجاه صوته تبعاً لحوادث ترك بقية العوامل في توازن طبيعي ، وكل انتخاب يجري يثبت أهمية العنصرية . وقد ظهرت هذه الأهمية بصفة خاصة في انتخاب عام ١٩٤٠ حيث حصل فرانكلين روزفلت على أعظم انتصاراته من الأشخاص الذين هم من أصل بولندي أو يهودي ، أو من سكان شمال أمريكا (Yankee) ، وكثير منهم كان متأثراً بالفظائع

التي ارتكبها هتلر. أما أقل خسائر، فكانت بين الأشخاص الذين ينتمون إلى أصل إيطالي أو إيرلندي أو ألماني، وقد سكّت الكثيرون منهم عن تأييد دخولنا الحرب إلى جانب إنجلترا، ضد ألمانيا وإيطاليا (١).

والواقع أنه من الصعب مراعاة الدقة في مثل هذه الأمور، ومع ذلك فيمكن القول بأن الميل السياسي للطوائف الأساسية يتجه كالتالي : —

يميل ناحية الجمهوريين كل أحفاد المهاجرين القدامى، الذين هم من أصل إنجليزي أو أسترلندي، أو ألماني أو أسكتلندي وكذلك الزنوج.

ويميل ناحية الديمقراطيين، أحفاد المهاجرين الجدد الذين يرجع أصلهم إلى إيرلندا وإيطاليا، كذلك اليهود والسلاف، بحيث يمكن القول بأن الحزب الجمهوري هو حزب الأمريكيين، وأن الحزب الديمقراطي (خارج الجنوب) هو حزب المهاجرين.

ولكن هذا القول لا يطابق الواقع اليوم تماماً (٢)، فإن ما كان يشغل بال معظم المهاجرين أساساً هو أن يقبلوا كأمركيين، وكان ذلك يعني أن تتجه ملايين المهاجرين منذ البداية ناحية الجمهوريين، وتتجه ميول الإيرلنديين في الوقت الحاضر ناحية كل من الحزبين تبعاً للطبقة التي ينتمون إليها، والسكان الذي يقيمون فيه، ولو أن الإنسان لن يساوره الشك مطلقاً فيمن يؤيد الإيرلنديين، وهو يرى كثيراً من الأسماء الإيرلندية في قائمة زعماء الحزب الديمقراطي. وقد سجل « روبر » النتائج التالية من دراسته لميول الإيرلنديين السياسية في انتخاب عام ١٩٥٢ (٣).

أيزنهاور	ستيفنسون	
٨٥٪	١٥٪	أصحاب الدخول المرتفعة
٥٥٪	٤٥٪	أصحاب الدخول المتوسطة
٢٩٪	٧١٪	أصحاب الدخول المنخفضة

Labell, Revolt of the Moderates, 80.

Harris, Is There a Republican Majority? Chap. 6; Brogan, Politics in American Chap. 3.

Harris, Is There a Republican Majority? 221.

(١)

(٢)

(٣)

أما الإيطاليون ، فلم لهم اليوم أكثر ميلا إلى الديمقراطيين مما كانوا عليه قديماً في بروفانس وبوسطن ونيويورك ، حيث كان الكثيرون منهم يؤيدون الجمهوريين كيداً في الإيرلنديين . وقد استطاع « كارمن دى سايبو » وهو من أصل إيطالى أن يصل إلى زعامة الحزب الديمقراطى فى نيويورك . ويبدو من المؤكد أن كثيراً من الأشخاص الذين يحملون أسماء إيطالية أو يهودية أو بولندية ، سيشفلون مراكز رئاسية متعددة شأنهم فى ذلك شأن العناصر الإنجليزية والشمالية ، بل لقد كان لديمقراطى شيكاغو زعيماً يدعى « جيك آرني » قبل أن يتزعم « دى سايبو » ديمقراطى نيويورك ، وسنصل إلى خاتمة اللطاف ، عندما يسلم ديمقراطيو بوسطن زعامتهم إلى شخص من أصل بولندى .

إن أهم الجماعات المنصرية فى مجال السياسة الأمريكية الحديثة هم اليهود ، والزنوج . وقد اعتادوا فى الماضى أن يصوتوا لصالح الجمهوريين ولكنهم يميلون اليوم ، وخاصة الزنوج ، إلى التصويت لصالح الديمقراطيين . ويلاحظ أن أصوات اليهود ليست كثيرة ولكنها نشطة وواعية ، وهى تكون حوالى ٢٥٪ من مجموع الأصوات فى أربع مدن كبرى ، وما يميز التصويت اليهودى هو أنه لا يتأثر بالحالة الاجتماعية ولا بالدخل ، فإن اليهود لا يتأثرون بهذه الاعتبارات ، ويدلون بأصواتهم بناء على أسس عاطفية وفكرية ، وهم يصوتون لصالح الحزب الديمقراطى بنسبة ثابتة تبلغ ٣ : ١ ، وقد أسهمت ذكرى فرانكلين روزفلت ، ومبادئ الحرية والتقدم والتعاون الدولى التى يؤمنون بها ، فى جعلهم لإحدى دعائم الديمقراطية الحديثة ، وهم على عكس الجماعات الأخرى ، لا يطلبون الاشتراك فى الحكومة إلا بنسبة صغيرة ، ويرجع مستوهم العالمى فى جزء كبير منه إلى فهمهم للنطق لواجبات المواطن الصالح فى البلد الديمقراطى^(١) . ويرجع أيضاً كما يرى « س . م . ليست » إلى حساسيتهم من ناحية التفرقة المنصرية ، وافتقارهم إلى التداخل الاجتماعى الفعلى مع الطبقات العليا فى أمريكا^(٢) .

(١) W. Cohn, "The Politics of the Jews" in M. S. K. Iare, ed., *The Jews: Social Patterns of An American Group*, (Glencoe, Ill., 1958), 614-626.
Political Man, 289.

(٢)

أما الزوج فهم يحصلون من الحكومة على مساعدات أكثر مما يحصل عليه أكثر المزارعين بؤساً (١). ولا يجب أن ندهش إذا علمنا أن الزوج في سعيهم وراء التعليم والتوظيف والسكن والأمن والكرامة، قد أصبحوا أكثر إسهاماً في الحياة السياسية من أية جماعة أخرى في نفس مستواهم الاقتصادي والثقافي، ويدل على ذلك أن نسبة إقبال الزوج ذوى الدخل المنخفض على التصويت، تبلغ ضعف نسبة البيض، كذلك يجب ألا ندهش إذا علمنا أن أربعة تقريباً من كل خمسة زوج يصوتون لصالح الديمقراطيين، فالديمقراطيون حزب الفقراء المحرومين ورجال الشوارع، ومعظم الزوج من الفقراء المحرومين الذين يعيشون في الشوارع، ولكن هذه الحقيقة التي لا ندهشنا اليوم، كانت ندهش ولا شك أسلافنا، فقد كانت أصوات الزوج تذهب بصفة تقليدية في الجنوب والشمال للجمهوريين : حزب لنكولن، وقد استعملت جملة « فردريك دوجلاس » في هذا الشأن ملايين المرات : « إن الحزب الجمهوري هو السفينة، وكل ماعداه هو البحر ». ولكن فرانكلين روزفلت وزملاءه استطاعوا أن يغيروا هذا الوضع ابتداء من عام ١٩٣٠، بسياساتهم التي تقوم على محاربة التفرقة العنصرية، وقد كان أهم أثر لثورة روزفلت هو تحول اتجاه الزوج السياسي من ناحية الجمهوريين إلى الديمقراطيين، ولا يوجد ما يدل على احتمال تغير هذا الاتجاه في المستقبل القريب، ومن المتوقع أن يظل زوج الشمال في صفوف الديمقراطيين لأسباب عنصرية واقتصادية، وللديمقراطيين أن يمتزوا بهذه الحقيقة لأن عدد الناخبين من هؤلاء الزوج يقدر بما يزيد على أربعة ملايين، ولكن عليهم ألا يأخذوا هذه الحقيقة كقضية مسلمة .

وليس زوج الجنوب بأقل خلاصاً للديمقراطيين، ففي حين انقسم بيض الجنوب، ٥٠ : ٥٠ بين ستيفنسون وأيزنهاور، فإن زوج الجنوب قد أيدوا ستيفنسون

H.L. Moon, Balance of Power (New York, 1948) ; Harris, Is There a Republican Majority ? 76-79, 152-160. (١)

ضد أبزنهاور بنسبة ٦٠ : ٤٠ . إن الحزب الديمقراطي قد يكون حزب سيادة وتفوق البيض ، ولكنه أيضا حزب آمال ومطامح الزواج ، وقد تكون هذه الحقيقة المنطقية ، للتحدية ، صعبة القبول لدى الجميع ، سواء في ذلك الهائيدون من المراقبين الأجانب . أو للتحيزون من الجنوب ، ولكنها حقيقة يراها الجميع . فالناخبون الزواج من الجنوب ، ويقدر عددهم بمليون من مجموع السكان الزواج وعددهم حوالى ستة ملايين^(١) . يتفقون مع زواج الشمال في أن الحزب الديمقراطي هو أفضل « رهان » في مجال الصراع من أجل الحقوق المدنية والقرص الاقتصادية ، وإن لم يكن أوثق رهان .

أما الدين وأثره في تحديد الميول السياسية ، فتلك مشكلة بالغة الدقة ، من شأن الكلام عنها دائما إثارة سوء فهم إن لم يثر شكوكا ، ويوجه إهانات ، ومع ذلك فلا جدوى من إخفاء حقيقة أن الدين قد لعب دورا هاما في تحديد ولاء الأمريكيين السياسى . فقد أيدت ملايين الأشخاص الحزبا أو غيره ، لمجرد أن كثيرا من معتنقى دينهم أيدوا هذا الحزب من قبلهم ، كما عرضت للملايين عن حزب أو غيره لأنه يضم عددا كبيرا من أعضائه وزعمائه ممن ينتمون إلى عقيدة لا يستطيعون مسايرتها . ولا شك أن بعض روابط الأحزاب الثلاثة القومية كانت مبنية على الحماسة والتشجيع الدينى . ولننزل الآن من التاريخ المجرد إلى واقعنا الحاضر ، فنقول قبل كل شيء إن الدين لم يعد حاجزا يعوق الأمريكيين الراغبين في التحول من حزب إلى آخر ، حقا إن الملايين تجد من الأسهل عليها أن تصوت لصالح مرشحين يعتقدون نفس عقيدتهم الدينية ، وأن مئات من الألوف تجد من المحال عليها أن تصوت لصالح مرشحين ينتمون إلى عقائد أخرى ، ومع ذلك فإن كلا الحزبين يعتبران اليوم ملجأ ومأوى للأشخاص من جميع المعتقدات ، ولكن الماضى لا يموت بسهولة ، وإذا كان تأثير العقيدة

اليوم قد أصبح أقل قوة مما كان عليه في عام ١٨٤٠ أو في عام ١٩٢٠ فإنه ما يزال ملحوظاً حتى الآن ، ولا تقتأ المعتقدات والميول الموروثة تعمل بطريقة خفية . ولقد كان الوضع في الماضي أن معظم الديمقراطيين خارج الجنوب كانوا من الروم الكاثوليك (لأن غالبيتهم كانت من المهاجرين) ، وأن الجمهوريين في معظم الأنحاء كانوا من البروتستانت ، ومع ذلك ، فحتى في أشد الأوقات تعصباً وخوفاً ، كان هناك الكثير من الكاثوليك في الحزب الجمهوري والكثير من البروتستانت في الحزب الديمقراطي ، وكان الانقسام بين الديمقراطيين والجمهوريين في كثير من الولايات واللدن هو في أساسه نفس الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت أو — لكي نكون أكثر أمانة — نفس الانقسام بين الكاثوليك وأعدائهم ، وقد ظهر أثر الانقسام هذا على الواقع في صور مختلفة ، منها أن رجال الصناعة الكاثوليك لم يستطيعوا اللضي في طريق واحد مع الجمهوريين البروتستانت . وأن النزاع الذين يرجعون إلى أصل اسكندنافي لم يستطيعوا التحول من الجمهوريين إلى الديمقراطيين فتوقفوا في الطريق وانضموا إلى حزب ثالث ، وأن كثيراً من السيدات المجائز أعجبن بمجروفركليفلاند ودورو ويلسون ، ولكنهن لم يستطعن حل أنفسهن على التصويت لصالح الكاثوليك .

والواقع أن الماضي وإن كانت خطوطه وصوره قد بهتت ، ما يزال قائماً ، فالحزب الديمقراطي ما يزال أكثر كاثوليكية في أسلوبه وفي أعضائه ، والحزب الجمهوري ما يزال أكثر بروتستانتية في ذكرياته ، وفي جاذبيته للوُيدين ، ولم تكن محض مصادفة إن أوجد الديمقراطيون المسرح الذي مثلت عليه مسرحية : « كاثوليكي في البيت الأبيض » . وما يزال الجمهوريون بعيدين عن السماح بعرض مثل هذه للمسرحية على مسارحهم الخاصة . إنهم قد يسمحون بوجود رئيس كاثوليكي في البيت الأبيض ، ولكن الرئيس يتعين عليه الوصول إلى منصبه عن طريق الباب الخلفي ، بأن يشغل أول منصب نائب الرئيس ، وما زلنا بعيدين عن نظام لا تكون فيه للعقيدة الدينية أى أثر في تحديد الميول

السياسية ، فالكانتوليكي حتى اليوم غالباً ما يفضل الديمقراطيين ، والبروتستانت
يفضل الجمهوريين .

وإلى جانب العوامل المتقدمة ، التي تؤثر في تحديد سلوك وولاء الأمريكيين
السياسي وهي : الإقليم - المواطن - الطبقة الاجتماعية - المهنة - الأصل
القومي - والعنصر - الدين ، يجب أن نضيف كلمات قليلة عن ثلاثة عوامل
أخرى تبدو ضعيفة ، ولكنها تؤثر علينا جميعاً وهي : السن - التعليم - الجنس ،
وقد سبق أن نهت الأذهان إلى أثر هذه العوامل على النشاط السياسي ، بملاحظة
أن متوسطى العمر أكثر نشاطاً من حديثيه ، وأن المتعلمين أكثر نشاطاً
من النساء ، وقد أثبتت الدراسات التي عملت على الانتخابات التي أجريت
في السنوات الأخيرة أنه كلما ارتفع الشخص وزادت درجة تعليمه ، زاد احتمال
تصويته لصالح الجمهوريين (كما زاد احتمال إقباله على التصويت) ، وأنه كلما
انخفض السن وقلت درجة التعليم ، زاد احتمال التصويت لصالح الديمقراطيين
(وقل احتمال أن يشترك في عملية التصويت) . ولا يبدو لنا سبب هذه الحقيقة
واضحاً . إن تأييد الشبان للديمقراطيين قد يبرره جزئياً الشك الموجود عند الجيل الجديد
في سياسة الجمهوريين الاقتصادية ، وإن تأييد المتعلمين للجمهوريين يبرره جزئياً
أن التعليم يسير جنباً إلى جنب مع حسن الحالة الاجتماعية ، وعلى كل حال فثلك
حقيقة ثابتة . واعتقد أن الجدول رقم ٩ يثبتها بما لا يدع مجالاً للشك . (وبلاحظ
أن النسب المذكورة في هذا الجدول وهي خاصة بانتخابات الرئاسة ، تزيد
لصالح الجمهوريين عن نسب انتخابات الكونغرس ، وذلك بفضل
جاذبية أيزنهاور) .

جدول (٩)

التفضيل في انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ (١)

تفضيل غير المصوتين					النسبة المئوية للمصوتين		
النسبة المئوية للمصوتين	غيرهم	ديمقراطيون	جمهوريون	النسبة المئوية للمصوتين	لديمقراطيين	لجمهوريين	السن
٣٢	٢	١٧	١٣	٦٨	٣١	٣٧	٣٤،٤٢١
٢٤	٢	١١	١١	٧٦	٣٤	٤١	٤٤،٣٥
٢١	٢	٩	١٠	٧٩	٣٣	٤٥	٥٤،٤٥
٢٣	٢	١١	٩	٧٧	٢٧	٤٨	٥٥ وما فوق
<u>التعليم</u>							
٣٨	٥	١٨	١٥	٦٢	٣٠	٣١	التعليم الأولي
٢٠	١	١٠	٩	٨٠	٣٤	٤٦	» الثانوي
١٠	—	٤	٦	٩٠	٢٤	٦٥	» العالي

Campbell et al., The Voter Decides, 70-72.

(١)

على أنه يجب أن نضيف حاشية هامة إلى حقيقة أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زاد احتمال ميله إلى تأييد الجمهوريين ، فهذا قد يصح مع الأشخاص الذين تلقوا دراسات عليا لمن كالتقانون والطب والهندسة ، ولكنه ليس صحيحاً بالنسبة للحاصلين على شهادات عالية في الدراسات العلمية والاجتماعية والإنسانية ، فهؤلاء الأشخاص يفضلون الديمقراطيين ، وقد أجرى عام ١٩٥٥ بحث على ٢٤٠٠ من علماء الاجتماع الذين يقومون بالتدريس في الكليات، فكشف أنهم يؤيدون الديمقراطيين بأغلبية ٢ : ١^(١) ، وذلك بالرغم من أن تاريخ هذه الجماعة وحالتها الاجتماعية كان من شأنها أن تؤدي إلى عكس هذه النتيجة .

وأن أى إحصاء عرضى فى أقسام اللغة والتاريخ والطبيعة والرياضة ، فى أية كلية ، من شأنه أن يكشف عن نفس الحقيقة ، بل إننا نجد الشعور للمادى للجمهوريين أقوى لدى الرسامين والشعراء والموسيقيين والممثلين ، وغيرهم ممن يقومون بعمل أدبى أو فنى ، وقد يملك الجمهوريون صحف أمريكا ، ولكن الذين يحرمونها غالبيتهم من الديمقراطيين (وإن كان يبدو أن ملكية الصحف أهم من تحريرها كما ظهر من تأييد الصحافة الساحق لأيزنهاور . إن عدد أصوات المتقنين فى أمريكا ليس ضعفاً ، ولكنه يميل ميلاً كبيراً ناحية الديمقراطيين ، وهم لا يهتمون كثيراً بالتنظيم ، ويودون الاحتفاظ بمحو من الاستقلال ، ومع ذلك فمتدما يمين الوقت للذهاب إلى مراكز الاقتراع ، فإن معظم المتقنين يؤيدون الجانب الذى ما تزال فيه ذكرى فرانكلين روزفلت عطرة وجذابة ، فهذه الذكرى ، مضافاً إليها الشعور العدائى المتبادل بين الأساتذة ورجال الأعمال ، من شأنها أن توجه أصوات المتقنين إلى ناحية الديمقراطيين لمدة سنوات آتية . وليس للجنس قيمة كبيرة واضحة كقيمة السن والتعليم ، ومع ذلك فإن له

Paul F. Lazarsfeld and Wagner Thielm, Jr., The Academic Mind (Glencoe, (١) III, 1958), I, 28, 401-402.

نراً على التفضيل الحزبي للأمريكيين ، والحقيقة الحاضرة في هذا الشأن تقوم على أمرين :

الأول : أن النساء أخذن يزددن نشاطاً واستقلالاً عن أزواجهن عما كن عليه في عام ١٩١٩ ، وهن يملن إلى التصويت لصالح الجمهوريين أكثر من ميل الرجال إليهم ، وذلك يرجع إلى خشيتهن من ارتفاع الأسعار .

الثاني : أن الجنس ذو تأثير كبير في حصول التحول من حزب إلى حزب ، فالنساء يتأثرن أسهل من الرجال بمجازية مرشحي الأحزاب غير العادية ، ولما كانت أغلبية المرشحين من الرجال ، فستظل النساء على ما اعتقد ، متقلبات وهوائيات من الناحية السياسية^(١) .

وفضلاً عن العوامل المتقدمة المؤثرة في الميول السياسية في أمريكا ، فهناك عامل آخر لم أذكره ، رغم أنه من أهمها وأكثرها تأثيراً هو عامل الوراثة ، التي كانت الوسيلة التي بها استطاع الديمقراطيون الإبقاء على جيوبهم الصغيرة في نيوهامبشير ، وهي جيوب تتبع سياسة الأسلاف في حب أندرو جاكسون ، وهي الوسيلة التي مكنت الجمهوريين من الاحتفاظ بجيوب في آلاباما ، تتبع سياسة أسلافهم في كراهية جيفرسون دافيز^(٢) . والحقيقة أن للروابط العائلية من التأثير على سياستنا ما لها في جميع أوجه حياتنا الاجتماعية . إن بعض الأفراد قد يخرجون على عائلاتهم فيما يتعلق بمقائدها أو بميولها السياسية ، ولكن معظم الناس لا يفعلون ذلك ، ومعظم الأمريكيين — حوالى ٧٥٪ منهم — يصوتون للحزب الذي كان آباؤهم يصوتون له^(٣) . حقاً إنهم يتبعون خطى أسلافهم

Harris Is There a Republican Majority ? Chap. 7.

Dayton McKean, Party and Pressure Politics (Boston, 1949), 101.

(١)

(٢)

Goodman, Two-Party System, 288-289 ; Schattschneider, Party Government, 21, Lazarsfeld et al., The People's Choice, XX ; Campbell et al., The Voter Decides, 98-100 ; H.H. Hyman, Political Socialization (Glencoe, 411., 1959), Chap. 4.

لأنهم يشغلون نفس للمركز الاجتماعي ويتمتعون بنفس الدخل الذى كان لأبائهم ، ولأنهم يعتقدون نفس الديانة ويزاولون للمهنة ذاتها ، ومع ذلك فهم يفعلون ذلك لأنهم رضعوا هذا الميل السياسى مع ما رضعوه من مؤثرات أخرى ، فلعادات تأثير على السلوك الاجتماعى أقوى من تأثير الثورات العاطفية والاختيار للمنطق ، ومعظم الناس يؤيدون السياسة التى كانت سائدة فى البيت الذى نشأوا فيه . وإن الجمهوريين بالميلاد ، والديمقراطيين بالميلاد يمثلون نسبة كبيرة من بين الأشخاص العاملين على المسرح السياسى فى أمريكا .

وأنتهى كلامى عن العوامل المؤثرة فى السياسة الأمريكية كما بدأتها ، بالتحذير من الشراك المنصوبة على طول طريق هذه الدراسة ، فلا يصح النظر إلى هيئة الناخبين كمدة كتل صماء شكلتها قوى عمياء ، أو أن نزل كل عامل من هذه العوامل وحده ، ونفصله عن سائر العوامل المؤثرة فى ميول الفرد الواحد ، كما لا يصح أن نهمل الدور الضخم الذى يقوم به كل من الاختيار للمنطق والتشيع فى تحديد الليول السياسية للملايين من الأمريكيين . ومع ذلك فإن احترسنا من تلك الشراك ، فإننا نستطيع الاستفادة من النتائج التى وصلنا إليها ، وهى أن الديمقراطيين هم حزب : الجنوب ، المدينة ، الفقراء ، الاتحادات ، المزارعين سيئى الحظ ، المهاجرين ، الزوج ، الشباب الأهل تعليماً ، الأكثر تعليماً ، وأن الجمهوريين هم حزب : الشمال ، الريف ، الضواحي والأغنياء ، الطبقة المتوسطة ، مجتمع رجال الأعمال ، المزارعين حسنى الحظ ، الجيل القديم ، متوسطى العمر ، خريجي المعاهد العليا . وفى سردنا لهذه النتائج يجب أن نتذكر أنفسنا نتكلم عن ميول أكثر مما نتكلم عن أمور حتمية ، فما يزال لكل من الحزبين أن يدعى أنه كل شيء بالنسبة للجميع .

وفوق كل شيء ، يجب أن نحترس من تمجيد الفردية الأمريكية ، فقد تقابل فى جولاننا أفراداً تتوفر فيهم كل العوامل المؤدية لأن يكونوا من الديمقراطيين ، كأن يكونوا فقراء ، شباناً ، كاثوليكين ، عمالاً غير فنيين ، من

أصل بولندي ، لم يتجاوزوا في التعليم الصف الثامن ، ومع ذلك نجدهم يصوتون لصالح الجمهوريين بانتظام . وقد تقابل أشخاصاً تتوفر فيهم جميع المؤثرات الجمهورية ، فيكونون من متوسطى العمر ، يملكون من المال ما يكفيهم ، ويدرثون بالبروتستانتية ، ويعملون في مقابل أجر كديرين ، وفي أيديهم درجات جامعية ، وقيمون في منازل جميلة بالضواحي ، وينتمون إلى أصل إنجليزي ، ومع ذلك نجدهم يصوتون لصالح الديمقراطيين ، وأكثر من ذلك يتبرع الواحد منهم للحزب الديمقراطي بخمسة مائة دولار سنوياً .

ولا شك أن الجمهوريين سيسعدون بتأييد هؤلاء الكاثوليك البولنديين . وأن الديمقراطيين سيعملون على تكريم مؤيديهم من البروتستانت الذين هم من أصل إنجليزي ، حتى لقد يدعونهم إلى المائدة الرئيسية في عشاء جيفرسون — جاكسون ، وسيدكرنا ذلك بالاستثناءات التي تدخل على نتائج إحصاءاتنا . وبالرغم من أن الكثيرين من الأمريكيين يجدون من المتعذر عليهم الخروج على اللول للتنفقه مع هذه النتائج ، فما يزال هناك كثيرون يشعرون بحرية اجتماعية نفسية باحتفاظهم بحرية اختيار الحزب الذي يؤيدونه . ومن الواضح أن ذلك يعمل في صالح الديمقراطية الأمريكية .

الفصل الرابع

الفرق بين الديمقراطيين والجمهوريين

كنت أحاضر في ليلة منعشة من ليالى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ لجمهور من المستمعين في جامعة ستيلينبوش في جنوب أفريقيا ، وتناولت في محاضرتي رد الفعل الذى وجد لدى المثقفين في السنوات الحديثة ضد التفاؤل الموروث عن جيفرسون ، وأشرت في حديثي إلى كتابات ليهان ونيبهر ورايزمان وفروم وميلز وبكلى وشلسنجر ومورجنتو وكيرك ، ولم أتكلم تقريباً عن الموضوعات الجارية ، ولم أنطق إطلاقاً إلى السياسة الحزبية ، بحيث إن حديثي كان أقرب إلى حديث غير سياسى عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك فقد كان أول سؤال وجهه المستمعون إلى بعد الانتهاء من محاضرتي هو : هل تسمح بأن نخبرنا عن الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين ؟ .

ولم يدهشنى هذا السؤال ، فقد اعتدت أن يوجه إلى فى صيغة أو فى أخرى ، عقب كل محاضرة من المحاضرات التى ألقيتها فى تلك البلاد ، أياً كان موضوعها ، بل لقد وجه هذا السؤال إلى فى بلادى آلاف المرات ، ولا شك أنه سؤال محير ومثير ، وإنى لأدرك أن من واجبي أن أجيب عنه بالتفصيل الذى يستحقه ، ولكننى أخشى ألا تكون إجابتي مقنعة للكثيرين ، وذلك لأنه لا توجد فروق حقيقية بين الديمقراطيين والجمهوريين فى كثير من النواحي . ويرجع ذلك إلى أن قوانين السياسة الأمريكية غير المكتوبة ، تتطلب أن تتفق الأحزاب إلى حد كبير فى اللبائى ، والسياسة ، والصفات ، والأهداف ، وفى جذب التأييد ، وإلا لكفت عن أن تكون أحزاباً ذوات أمل فى الفوز فى الانتخابات القومية . ومع ذلك فإذا كانت هناك أوجه تشابه بين الديمقراطيين والجمهوريين ، فهناك فروق بالضرورة بينهما ، وعلينا أن نلم بهذه الفروق جيداً حتى نستطيع أن نقرر فهمنا لسياسة الديمقراطية الأمريكية (١) .

(١) ينسب إلى برايس القول التقليدى بأنه لا توجد فروق حقيقية بين الأحزاب : أنه يوجد الآن فى الولايات المتحدة حزبان كبيران وعديد من الأحزاب الصغيرة ، والحزبان الكبيران هما الجمهوريون والديمقراطيون . فلا هي مبادئهم واعتقاداتهم المميزة واتجاهاتهم ؟ =

والأحزاب أنفسها — ومنظموها وأعضاؤها — يرون بوضوح أن هناك عدداً من الفروق تفصل بينها . فالعاطفة من العناصر الجوهرية في السياسة ، وأحزابنا منقسمة من الناحية العاطفية ، بحيث إننا إذا نفذنا إلى أعماق جمهورى حقيقى لوجدناه يحمل فى ثناياه شكاً عميقاً فى الديمقراطيين ، ولو نفذنا إلى أعماق ديمقراطى حقيقى ، لوجدناه على الأهل شخصاً مستعداً للاعتداء على الجمهوريين كما هو مستعد للشجار مع زملائه الشخصيين . ولعل أحسن وسيلة لقياس الثغرة العاطفية التى تفصل بين الحزبين ، هى أن نستعين بالصورة فى كلامنا ، فأية صورة يرى كل من الحزبين نفسه فيها ؟ وأية صورة يرى الحزب الآخر فيها ؟ لاشك أن هذه أسئلة غامضة ، لا يمكن أن تكون الإجابة عنها إلا غامضة بدورها . ومع ذلك فهى أسئلة هامة ، لأنها تتعلق ببعض الاعتبارات الهامة التى يقوم عليها التأييد الحزبى فى البلاد ، ولذلك يجب أن نعتنى بالإجابة عنها .

لا شك أن للديمقراطيين صورة واضحة عن أنفسهم ، ولا يحتاج المرء إلى الإطالة فى قراءة بياناتهم وخطبهم ، ليتبين أن هذه الصورة بهيجة ومشرفة ، فهم يمجدون ماضيهم كثيراً ، ويحتفلون بما يحققه الحزب من أهداف ، ويهتمون بصفة خاصة بزعامتهم الوطنية والدبلوماسية فى القرن العشرين ، وبصرون على أن حزبهم هو أكثر الأحزاب تمسكاً بمبادئ الحرية وإتاحة الفرص لمعظم الناس ، ويحيون ذكرى أبطالهم ومنهم أربعة — جيفرسون — جاكسون —

ومن منهما يؤيد حرية التجارة ، وينادى بإصلاح نظام الوظائف المدنية ، وباتخاذ سياسة خارجية نشيطة ، وينتظم البرق بقانون ، وإصدار تشريع ينظر الإفلاس ، وتغيير العملة ؟ هذا ما يسأله الأوربي دائماً عن الديمقراطيين والجمهوريين وهو يسأل دائماً عن هذه الأمور لأنه لا يتلقى أبداً أية إجابة عنها . فالإجابات تتركه فى حيرة مبهمة ، ثم تتكشف الحقيقة أمامه بعد بضعة شهور ، وهى أنه ليس لأى من الحزبين سياسة محددة فى شأن هذه المسائل ، وليس لأى منهما مبادئ أو اعتقادات خاصة . حقاً إن لكل منهما شعاراته وتنظيماته ، وأعضائه المؤيدين له ، أما الاعتقادات والبرامج السياسية والمذاهب السياسية فلا وجود لها . إنها لم تلق بعيداً ، ولكنها انتزعت تحت تأثير الزمن وسير الحوادث ، اللذين حققا بعض الأهداف وحطوا الأخرى ، كلها فقدت ولم تبق سوى المناصب أو الأمل فيها .

ويلسون — روزفلت ، يظهرون في هذه الذكريات عمالقة كما كانوا . وهم يفخرون بأنهم كانوا في جميع مراحل التاريخ الأمريكي المحركين ، في حين كان خصومهم — سواء من الفيدراليست ، أو اليمين أو الجمهوريين ، جامدين في أمانيهم .

وقد أظهرت حماسهم أحياناً ما فيهم من روح التناسب ، فعندما ادعوا جيفرسون لأنفسهم ، ادعوا أيضاً إعلان الاستقلال ، ولكن الجزء الأكبر من أساطيرهم البطولية كان مستمداً من حقائق ثابتة .

والديمقراطيون باعتبارهم حزباً ، يهتمون بالحاضر والمستقبل أكثر من اهتمامهم بالماضي ، والصورة التي يرونها لأنفسهم في مستقبل أمريكا هي التي تجعلهم يبذلون كل جهودهم وهم يفتخرون بأنهم حزب التقدم ، وبأنهم يقبلون تجربة كل الوسائل الجديدة لتحقيق الخير وتوفير الطمأنينة للجميع ، وهم يتباهون بأنهم حزب الشعب ، الذي يهتم بتوزيع ثمار التقدم على أوسع نطاق بين مختلف الفئات والطبقات . وقد بدأوا يرون في أنفسهم حزب العالم ، الذي يضم أصلاً الأشخاص لمتابعة جهود ويلسون وروزفلت وترومان ، ولمفاوضة رجال الأمم جميعاً ، وفي أعماق أنفسهم وحيث تكن للشاعر التي يمتزجها المرء ولكن لا يظهرها — يفخرون بأنفسهم بأنهم حزب المحترفين ، فهم الأشخاص الذين أدخلوا النظام على السياسة ، ولقنوا الأمة دروس المساومة ، فالديمقراطيون يرون في أنفسهم النبوة القديمة للسياسة الأمريكية .

فالسياسة بالنسبة لهم بمثابة وظيفة أو مهنة ، تضفي أئمة مكافأتها على من يمارسها بتقان ومهارة ، وثقة ، وإدراك لما هو ممكن ، وفي مقابل كل شخص يذكر فرانكلين روزفلت كالديمقراطي المثالي ، يوجد شخصان على الأقل يرون ذلك في جيم فارلي .

ولكن هذه الصورة التي يرى فيها الديمقراطيون أنفسهم تعتبر مسخاً للحقيقة في نظر الجمهوريين ، فحتى لو تسامحنا في شأن العداء الطبيعي الذي

تشعر به جماعة من السياسيين نحو جماعة أخرى معارضة ، فإن الصورة التي رسمها الجمهوريون لضعف وخبط الديمقراطيين تبدو ضخمة مفرطة في الضخامة . ويبدأ الجمهوريون عادة تقديم للحزب الديمقراطي بإهمال كل ما حدث قبل الحرب الأهلية ، فجاكسون في نظرهم ليس اسماً يبدو من خلال الماضي ، وجيفرسون كان يعيش أسعد لو أنه انضم اليوم إلى الجمهوريين بدلاً من الديمقراطيين ، ومهما كانت الخدمات التي أداها الديمقراطيون قبل أن يظهر الجمهوريون على المسرح في عام ١٨٥٦ ، فإن سجلهم منذ ذلك التاريخ حافل بما لا يستطيع الديمقراطيون الحديثون أن يفخروا أو يعتزوا به .

والحقيقة الواضحة هي أن الجمهوريين رغم صلاتهم الطيبة بنظرائهم في الحزب الديمقراطي ، يرون أن هذا الحزب هو مطية الديماغوجية ، واغتصاب الأموال ، والتطرف ، والاشتراكية ، والاقتصاد العليل ، والفساد ، والهدم ، والسمعة السيئة . حقاً إن أشد الجمهوريين تمصباً قد يفخر بأن عدداً من أحسن أصدقائه من الديمقراطيين . ولكن حتى أكثرهم رقة يجد شيئاً غير نظيف في الحزب كجموع . لقد وجد بينهم كثير من الديماغوجيين كروزفلت ، وكثير من السوقة كجى لونيغ ، ومن الشيوعيين كهنرى والاس ، ومن الخطرين كتجويل ، كما وجد بينهم كثير من اللسرفين كهارى ترومان ، ومن المقرضين كدين أنشسون ، وكثير من مفتصي الأموال كفرانك هييج .

وهو حزب لا مانع عنده من خلق رواج كاذب عن طريق التضخم ما دام يمسكه أصواتاً في الانتخابات ، وهو حزب ملئ منذ زمن بعيد بالزعماء الذين لا مبدأ لهم سوى الفوز ، ولا معنى للفوز لديهم سوى الحصول على المناصب . حقاً إن سياسة الأحزاب عموماً لا تتفق دائماً مع الأخلاق ، وهذا ما يقربه الجمهوريون أنفسهم ، ولكنهم يرون أن سياسة الديمقراطيين وضیعة دائماً .

وأكثر من ذلك كله ، فإنهم حزب لا يوثق به لتكوين جبهة وطنية تقف ضد إهانات أعداء الأمة المعروفين ، ولا تخضع للملق ومداهنة أصدقائها . لقد فتح

أبوابه لمدد لا يحصى من المراققة ، والمداين ، والخنوة ، ولقد سلم مجموعة من الأجانب حريتنا في تخطيط ووضع سياستنا . وبعض هؤلاء الأجانب لا يكتفى حتى الود لنا ، وأنفق أرواح وأموال الأمريكيين في سعيه عبثاً لإقرار السلام والنظام في العالم .

وقد ردد الجمهور بعد الحرب الأهلية أنه إذا لم يكن كل الديمقراطيين متمردين فإن كل المتمردين كانوا من الديمقراطيين . وقد سمعت ملاحظة جمهورية حديثة تتردد ، وهى أنه إذا لم يكن كل الديمقراطيين يميلون إلى الشيوعية وإلى الهدم ، فإن كل المداين ومن يميلون إلى الشيوعية كانوا وما يزالون من الديمقراطيين .

وكما كان الديمقراطيون حزب إيرلندى بوسطن في عام ١٨٢٠ ، فهو اليوم حزب المهاجرين من بورتو ريكو والقيمين في نيويورك ، وهذا هو آخر عنصر من عناصر الصورة التى يحتفظ بها الجمهوريون للديمقراطيين . وهو يفيد في ثناياه أن الحزب الديمقراطى ليس حزباً أمريكياً محضاً ، وأنه ليس حزباً محترماً .

ولا شك أن هذا الحكم قاس ، ولا تستند قسوته إلى أنه مجرد رد فعل لادعاءات الديمقراطيين أنفسهم . ولحسن الحظ ، فإن هذا الحكم لا يتسلط على كثير من الجمهوريين ولا يوجد منهم كثيرون مستعدون للعمل بناء عليه ، وهو لا يمنع تعاون الحزبين وتنافسهم في عالم السياسة والتشريع والإدارة ، مما يجعل نظامنا حيويًا وممكنًا . وبالرغم من ذلك فإن هذه الصورة ثابتة في صدور ملايين الجمهوريين ، ولعلها أقوى وأهم تأثيراً في نظامنا السياسى من الصورة التى يحملها الديمقراطيون لأنفسهم ، فإن هذه الأخيرة لا تمنع الديمقراطيين المخلصين من تحظى الحاجز ، ولكن الأولى تجعل انضمام الجمهوريين إلى الديمقراطيين عملاً من أعمال التجديف والمهطقة .

سيقول الديمقراطيون إننى كنت رحيماً جداً في سردى لا انتصارات وهزائم الجمهوريين ، وسيقول الجمهوريون إننى كنت قاسياً للغاية ، فهم أيضاً يحتفظون

لأنفسهم بصورة زاهية ، وهم أيضاً يحتفلون بانتصاراتهم التاريخية ، ويزينونها بألوان أبيهى كثيراً من الألوان التي أضيفتها عليها ، ويكفي لبيان ذلك أن نقرأ ما جاء في كتاب الحقائق الجمهورى عام ١٩٤٨ :

« إن للحزب الجمهورى تاريخ طويل ومجيد فى الحصول على أغلبية هذه البلاد طوال عهود متسعة من فترات نموها ، فبين عامى ١٨٦١ و ١٩٣٣ تولى الجمهوريون رئاسة الجمهورية لثلاثة أرباع هذه الفترة ، وهم الذين وضعوا السياسة التي شجعت استثمار موارد البلاد ، وبنوا دفاعها ، وأقاموا نظاما مصرفيا قوميا ، وأصدروا عملة انتشرت فى أنحاء العالم بقيمة مساوية للذهب ، وجعلوا من ائتمان البلاد أكثرها ثباتا فى العالم ، ووضعوا سياسة اقتصادية جعلت هذه البلاد متقدمة على جميع الدول فى الزراعة ، والتعدين والصناعة ، وفى إنجاز جعلت الولايات المتحدة الأولى بين الدول .

وبعد تقطيع صكوك عبودية الزنوج وتحريرهم ، وتضميد الجروح العميقة التي تخلفت عن انقسام الأمة ، استمر الجمهوريون فى اتباع برنامج يعضد مبادئ الحكومة الدستورية التي أرسى الأجداد أسسها ، وفى نطاق العدالة والقانون ، أدخل الجمهوريون فى نفوس الناس الثقة ، بالأسلوب الأمريكى فى الحياة (١) . وهم أيضاً يمجدون أبطالهم . وإذا كان للديمقراطيين أربعة عمالقة ، فإن لهم عملاقا واحداً ، هو إبراهيم لنكولن . ويستبر وحده ندا لهؤلاء الأربعة ولنغيرهم عن يستطيع الديمقراطيون جمعهم . إن لنكولن ينتمى إلى جميع الأمريكيين ، بل إلى جميع الأشخاص الخيرين فى العالم ، ولكنه ينتمى أولاً وقبل كل شىء إلى الجمهوريين . إنه أسطورة أساسية ، بدونها لا يعلم أى جمهورى ، سواء كان خطيباً أم منظماً أم كاتباً ، كيف يعمل ، ومن المحتمل أن يكون دوايت أيزنهاور أسطورة ماثلة تحت التكوين .

ويقرر كتاب الحقائق هذا البيان القصير عن مبادئ الجمهوريين ، وبصور
الشعور المتوفر لدى ملايين الجمهوريين نحو حزبهم فيقول :

« لقد أنشئ* الحزب الجمهورى عام ١٨٥٤ ليعمل جاهداً فى سبيل حرية
الفرد ، وليحمى حقوقه التى لا يجوز النزول عنها . ومنذ ذلك الوقت ظل مخلصاً
لهذه المبادئ* الأمريكية الأساسية : حرية للبادة ، حرية العمل ، وكرامة
الشخص العادى . ولقد برز اليوم وقوف الجمهوريين دفاعاً عن الدستورية ،
وعن حقوق الولايات ، ونشجيعهم للمشروعات الأمريكية ، ومطالبتهم بالإقلال
من التدخل الحكومى، للحد من مبدأ حرية اقتناص القرص، وذلك نظراً لتعدى
الديمقراطيين على هذه المبادئ* » .

إن جوهر مبادئ* الحزب الجمهورى ليعتزكز فى الآتى :

الفردية لا الجماعية ، حرية القيام بالمشروعات الخاصة ، بدلا من التطفل
الاشتراكى ، الدستورية لا حكم الفرد الواحد ، التوسع فى إعطاء الحقوق للولايات
بدلا من المركزية ، فهو حقاً حزب « الأسلوب الأمريكى فى الحياة » ، فقد تزعم
العمل لإيجاد هذا الأسلوب ، ودافع عنه بوطنية ضد الهدم والتطرف ، فهو بمعنى
حقيقى : الأسلوب متجسداً . ولا أهزل حين أقول إن الجمهورى العادى أكثر
استعداداً من الديمقراطى العادى لاندماج حزبه بالأمة وما تحتويه .

والمعاصر الأخير الذى تضمنه الصورة التى يرى الجمهوريون أنفسهم فيها
هو الشعور الحار بالاحترام الذى تتصف به مبادئ* ، وعمليات ، وأساليب الحزب ،
فهو حزب يدار كما تدار الأعمال ، ولكن دون أن يتصف ببرود الاحتراف ،
صلب دون أن يكون قاسياً ، ثابت دون أن يكون جافاً ، وهو حزب أمريكى
١٠٠ ٪ ، ليس فقط فى الصراع الذى يخوضه دفاعاً عن المبادئ* الأمريكية ،
بل وفى الطريقة التى يفكر بها ، وفى الخلق الذى يتصرف به ، وفى اللهجة التى
يتحدث بها ، وهنا يبدو من الضرورى مقارنة الصورة التى يضع الجمهوريون

أنفسهم فيها ، والصورة التي يرسمونها للديمقراطيين ، ومن هذه المقارنة يبدو لنا أن الديمقراطيين جماعة سيئة السمعة ، أما الجمهوريون ، فعلى النقيض من ذلك ، أشخاص ذوو مراكز ووقار ، وكثير من اللمتين إلى الطبقة المتوسطة في كثير من المدن الصغيرة ، يتمين عليهم أن يبرروا سبب اختيارهم لأن يكونوا ديمقراطيين ، في حين أنه ما من أمريكي من الطبقة الوسطى يشعر بمرج لكونه جمهورياً ، وحتى في الحالات التي يكون فيها أقلية ، فإنه يستطيع أن يستمد الثقة بنفسه من التقدير الذي يكنه في صدره لها^(١).

ويرى الديمقراطيون أن كل هذا الكلام عن الأسلوب الأمريكي في الحياة ، عبارة عن زيف وبهتان ، فالحزب الجمهوري الذين يتنافسون معه ليس إلا عصابة متباهية أنانية ، خبيثة مكونة من أشخاص متزمتين لا هم لهم إلا خدمة أنفسهم في الوقت الذين يصرون فيه أنهم يخدمون كل أمريكا .

ويتساءل الديمقراطيون : كيف يتكلمون عن الفردية وهم الذين حاربوا بقسوة كل المحاولات التي بذلت لإنقاذ الأفراد المحتاجين إلى معاونة في خلال أزمة عام ١٩٣٠ ؟ من هم الجمهوريون حتى يتصايحوا بالخيانة في وجه حكم روزفلت وترومان وهم الذين كشروا عن أنيابهم ونبحوا في وجه كل خطوة اتخذت للوصول إلى زعامة العالم الحر ؟

(١) الحالة التي وصفها براند ويتلوك في شبابه ، تتكرر في كثير من أنحاء أمريكا . وفي ذلك الجوال الذي كان يسود أهايو في تلك الأيام ، كان من الطبيعي أن يكون المرء جمهورياً ، بل إنه كان من المأثم أن يكون كذلك ، فلم يكن الأمر رهيناً باختيار عقل ، بل كان ثمرة خيار بيولوجي ، فلم يكن الحزب الديمقراطي عصبة أو جماعة ، أو جناحاً ، بل كان نظاماً راسخاً رسوخ أشجار البلوط ، يجتمع الناس حوله . لقد كان شيئاً أساسياً ودينيّاً ، كالحياة والحرية والسعي وراء السعادة ، أو كالعالم أو كالتفضاء الاتحادى ، وطبيعيّاً كالجاذبية ، والشمس ، والكواكب والمحيط ، لقد كان مجرد رمز لوطنية ، ومرادفاً للامة ، إن الشخص يصبح جمهورياً في إربائها ، وفي أهايو كما يضع الإسكيمو ملبساً من القرو ، وكان من غير المعقول أن ينضم أى شخص يحترم نفسه إلى الديمقراطيين .

كيف يجدون للشروعات الحرة وهم الذين اعتمدوا كثيراً على الحكومة لتعزيد برامجهم ؟ من هم ليتخذوا مظهر الطهارة وليلوحوا بأصابعهم نحو فساد الجهاز الحكومى وهم الذين لجأوا إلى هذه الحكومة لتحقيق مصالحهم ، ولتفرض ضرائب جمركية لحمايةهم ، ولتعطيهم إعانات لصناعاتهم ، ولتفصحهم الأراضي مما تقدر قيمته بالملايين والملايين ؟ قد يتهج الجمهوريون في ذكرى لنكون ، ولكن لو كان لنكون موجوداً اليوم لعانى صعوبة في الاتفاق مع وزير واحد من وزراء أيزنهاور .

وجوهر الصورة الديمقراطية للحزب الجمهورى ، أنه بالرغم من مطالبته بالحرية والعدالة لكل أمريكي ، فإنه حزب القلة ، حزب الأغنياء ، حزب أصحاب المصالح ، حزب الطبقة العليا ، وأنه من الناحية الدستورية غير قادر على أن ينظر إلى كل أمريكا ، وعلى الاهتمام بالاحتياجات للمشروعة لجميع الفئات ولجميع الطبقات ، فهو لا ينظر إلى الأمور نظرة محيطية ، ولا تنبثق عنه أية أفكار كبيرة ، ولا يعرف الود أو العطف ، وهو ليس بمبتكر أو خلاق في مجال السياسة الداخلية .

وهو لا يعتمد عليه في الشئون الخارجية ، لأنه أربك أصدقاءنا وجيراننا بتهديداته ومباهااته وتحولاته ، وهو لا يتمتع حتى بصفات الحزب المحافظ : من سلامة وحيدة وثبات . وإن الجمهوريين لا الديمقراطيين هم الذين أخرجوا أشد الديماجوجيين ضراوة في التاريخ الأمريكى وظاهره بمجاسة . إن الحزب الجمهورى أقلية حقاً ، وهو أقلية لأنه لا يستحق أن يكون ذلك .

وإذا استطعنا أن نسقط من الحساب المغالاة في الإعجاب أو في السباب التى تحويها كل من هاتين الصورتين ، فإننا نستطيع أن نستنبط بعض حقائق حول صفات كل من الحزبين . والواقع أن الكلام عن صفات جماعة الأدبيين كالأحزاب الأمريكية ، يعتبر تحبطاً في الأوهام لأنه يتطلب تشخيص من لا شخصية له ، وتفيد الجماعة .

ومع ذلك فإن الشخص الذى يقضى وقتاً طويلاً فى النوادى وفى القاعات التى تمقد الأحزاب اجتماعاتها فيها ، يستطيع أن يدرك الفروق الأساسية فى صفات — أو بحسب ما أفضل فى أساليب — كل من الحزبين . فاجتماع الديمقراطيين يتميز بانعدام النظام والتدبير السابق ، وانتشار الشغب ، ويتميز أيضاً بأنه أكثر بهجة ، وأكثر إباحة للاعترافات وأكثر مهارة فى عملية المساومة من اجتماعات الجمهوريين . أما اجتماعات الجمهوريين فهى أكثر احتراماً ووقاراً ، وأكثر نظاماً من اجتماعات الديمقراطيين ، وهى أيضاً أحسن إعداداً وتدبيراً .

وفى المكاتب الجمهورية يسمع الشخص كلاماً كثيراً عن البرامج والسياسة وفى المؤتمرات الجمهورية تعد مقدماً الزينات والشعارات .

أما فى نوادى الديمقراطيين فنسمع كلاماً كثيراً عن الأصوات والناخبين ، وفى مؤتمرات الديمقراطيين تقوم الوفود نفسها بجلب الزينات وعمل المؤتمرات .

إن الجمهوريين كما يبدو يميلون إلى الجانب النظرى من السياسة ، أما الديمقراطيون فيميلون إلى الجانب العملى .

إن الحزبين يمثلان وجهين مألوفين من وجوه أمريكا ، وهذين الوجهين يبدوان متشابهين تماماً فى نظر المراقبين الأجانب ، أما فى نظر الأمريكيين المدققين فهما مختلفان بعض الشيء . وقد عبر أحد الكتاب الذين اعتادوا التردد على المؤتمرات السياسية ومآدب العمل عن هذا الخلاف بأن « الجمهوريين يبدوون كأعضاء جمعية الروتارى الذين يجلسون إلى مائدة الرئيس ، والديمقراطيون يبدوون كالأعضاء الذين يجلسون إلى المائدة رقم ١٦ فى الخلف بجانب للدخل المؤدى إلى المطبخ » ، ونحن نقر بأن الذين يجلسون إلى مائدة الرئيس يتصفون بقليل من الجفاف ، والاستقامة ، والود للزيف ، وبأنهم مدركون لرفعهم ، ولا يرتفع صوت غاضب من بينهم ليفسد من وحدتهم فى المبادئ والأهداف ، وهم جميعاً يرتدون حللاً كاملة ، وبيتسمون بإشراق ، ويغنون معاً الأناشيد المألوفة بحماسة .

فهم قادة المجتمع وهم يعلمون ذلك . وفي نفس الوقت ، فإن الأمور على المائدة ١٦ تجري بتناقل ، وبثقة أقل في النفوس ، وتدور المناقشات بحرية وتضم بهزة كتف ، وتظهر الملابس العادية ، وتوجه التحيات بصوت مرتفع ، وتبادل النكات الجريئة ، وقد يكون الجالسون إلى تلك المائدة من الزعماء بدورهم ، ولكنهم في هذه اللحظة يبدون كمجرد أولاد .

إن الجمهوريين المحترمين الذين يفخرون بوحدهم للمنمية ، والديمقراطيين المتحليين من القيود ، الذين يعتزون بتشكيلاتهم المشاغبة ، إنهم جميعاً أمريكيون صالحون ، ولكن يوجد اختلاف في أساليبهم ، وقد عبروا عن هذا الاختلاف في الرمز الحيواني الذي اختاروه ليعبر عن كل منهم ، فالديمقراطيون يرمزون لأنفسهم بالحمار ، وهو حيوان مثير للضحك والسخرية ولكنه قوى الاحتمال طويل العمر ، والنيل الضخم الثقيل يعتبر أحسن رمز للجمهوريين المحترمين ، وهل يستطيع أحد تصور الحمار جمهورياً ؟ أو تصور الفيل ديمقراطياً ؟ .

لقد كانت الصفحات القليلة السابقة — مسلية في نظر قرائي ، على ما آمل ، ولكنها في نفس الوقت قد وجهتنا قليلاً نحو الفروق الحقيقية بين الحزبين ، وأقصد بها الفروق في المبادئ والبرامج لا في الأسلوب والسلوك ، الفروق التي يمكن للأمركيين إدراكها ، والتصرف بناء عليها عند ذهابهم إلى مراكز الاقتراع والاختيار بين مرشحي كل من الحزبين ، الفروق التي يتوقع أسدقاؤنا في الخارج أن يشعروا بها نتيجة تثير الأغلبية في الكونجرس من ديمقراطية إلى جمهورية أو من حلول رئيس جمهوري محل رئيس ديمقراطي . وإن الأمريكيين الذين يسألون عن هذه الفروق إنما يسألون في الحقيقة عما إذا كانت أصواتهم من شأنها أن تحدث أى أثر بخلاف إلقاء حفنة من الأوغاد خارجاً ، وإحلال حفنة أخرى محلهم . وأنهم ليتساءلون عما إذا كان هناك فرق ذو معنى بين التصويت لصالح الديمقراطيين والتصويت لصالح الجمهوريين ، وذلك بصرف النظر عن

الاعتبارات الشخصية للمرشحين ؟ وهل يهم ما إذا كان حاكم كنككتكت
أو عضو الشيوخ الممثل للإيلينوى أو النائب عن الدائرة الثالثة في أوريغون من
الديمقراطيين أو الجمهوريين ؟ وهل تختلف الأمور بحسب اختلاف الحزب الذي
يسيطر على مجلس النواب ، أو الذي يكون له الأغلبية في لجنة التجارة الاتحادية ،
أو الذي يشغل البيت الأبيض ؟

والإجابة عن هذه الأسئلة هي أن الأمر يهم فعلا بعض الشيء أكثر مما
يبدو . فبعض الناس ، وبعض الشيء مما يريد معظم الناس . وإن أؤسس هذه
الإجابة على أربعة اعتبارات رئيسية : الانتصارات والمزاعم التي ذكرناها في الفصل
الثالث ، مجموع الأصوات التي نالها كل من الحزبين في الموضوعات الهامة التي
عرضت في نصف قرن بين ذهاب كليفلاند وحجى فرانكلين روزفلت ، مجموع
الأصوات التي نالها كل من الحزبين في خلال سنوات العهد الجديد ، والحرب
العالمية الثانية ، وقوة تمسك كل حزب بمسؤوليات الحكم الجديدة التي نشأت
من خلال العهد الجديد ، واستمرت في صورة قيام الدولة بالخدمات
الاجتماعية للمواطنين .

ونستطيع أن نلم بالاعتبار الأول من هذه الاعتبارات ، إذا رجعنا إلى
عام ١٨٧٦ ، حيث كان للجمهوريين شأن أكبر من الديمقراطيين في إجماع
وفي محن عصر المشروعات ، وهو الخمسون سنة أو ما يزيد التي سارت فيها أمريكا
تحت إرشاد آل روكفلر ، وكار نيبي ، وفورد ، وبلين ، ووليم ماكيني ، ومارك
هانا ، ونلسون ألدريش ، وتيودور روزفلت ، حتى وصلت إلى مركزها الحالي
قائدة للقوى الصناعية في العالم . وإذا كان يمكن القول بأن هذه البلاد قد
وجهت أو شكلت بواسطة النشاط السياسي ، فإن أمريكا في عام ١٩٠٠ ،
أو في عام ١٩٢٥ بقوتها وأمنها واتساعها ، وكرمها ، وأحياناً بقلقها ، تعتبر أساساً
من صنع الجمهوريين . لقد لعب الديمقراطيون دورهم أيضاً ، ولكنه كان دوراً
ثانوياً في مسرحية كبيرة ، وضعها الجمهوريون واستمروا في السيطرة عليها .

وبالعكس ، فقد كان للديمقراطيين الشأن الأكبر في أيجاد ومن عصر روزفلت ، وهو العشرون سنة أو ما يزيد التي أتجهت فيها أمريكا تحت توجيه فرانكلين روزفلت وزملائه وخلفائه نحو مشكلات الاقتصاد الحديث في الداخل ، ونحو المبادئ الدولية الحديثة في الخارج . وتعتبر أمريكا عام ١٩٥٠ بقوتها وأمنها ، واتساعها وكرمها ، وبالإضافة إلى ذلك بكونها أكثر تماسكا بمبادئ العدالة والإنسانية ، وفي نفس الوقت أكثر قلقلة ، من صنع الديمقراطيين أساساً .

لقد لعب الجمهوريون دوراً أيضاً ، ولكنهم كديمقراطيين عام ١٩٠٠ لم يكونوا في الصف الأول من صفوف صانعي المستقبل . ومن التروك لكل أمريكي أن يفاضل بين الأمريكيين ، أمريكا عام ١٩٠٠ وأمريكا عام ١٩٥٠ ، وبالتالي أن يوجه تمجيد التاريخ لواحد أو للآخر من الحزبين ، وعمل مفاضلة مجردة ليس مستحيلاً ، لأنه بالرغم من الخدمات المشتركة التي قدمها الحزبان للشعب الأمريكي ، فقد أسهم كل منهما منفرداً في العمل من أجل رفعة ومجد الولايات المتحدة .

ولكن هل يؤثر التصويت لصالح أحد الحزبين دون الآخر في المدى الطويل للتاريخ ؟ بالتأكيد إنه يؤثر .

ونستطيع أن نوجز الكلام عن الاعتبار الثاني أيضاً ، بأن نلاحظ أنه في السنوات التي خلت بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩٣٢ ، لم يفقد الديمقراطيون أبداً صفات برايان ، ولم يكفوا مطلقاً عن تفكير مجتمع الأعمال ، في حين أن الجمهوريين لم يفقدوا صفات ماكنلي ولم يتخلوا عن تعصيد هذا المجتمع ، عندما كانت الأحوال سيئة .

وقد تردد كلا الحزبين أمام بعض من أهم المسائل التي ثارت في ذلك الوقت ، كما لم يكن أى منهما مستعداً لاتخاذ مواقف حازمة في مواجهة أية جماعة بليمة في داخل هيئة الناخبين . ومع ذلك فباستعراض سريع للتصويت في الكونجرس (٢ - ٩)

خلال هذه السنوات يثبت لنا أن الديمقراطيين كانوا حتى في ذلك الوقت ، أكثر تقبلاً للمشروعات الإصلاحية ، من الجمهوريين ، ولم يكن الأشخاص ذوو الميول التقدمية يستطيعون الاعتماد على أى من الحزبين لإقرار خطة مركزية فيما يختص بمشكلات اقتصادنا الناهض، ولكن الديمقراطيين كانوا أكثر استعداداً لمساعدة الفقراء ، يساعدهم في ذلك جمهوريون ناثرون من الغرب ، كان من المحتم أن يكونوا ديمقراطيين ، ولكنهم لم يستطيعوا التغلب على حواجز الإقليمية والعنصرية والتقاليد .

وكان الموضوع الرئيسى الذى انقسمت الأحزاب بصده في تلك الأيام هو الضرائب الجمركية . وكان الناجبون في جميع أنحاء البلاد والمراقبون في الخارج يدركون أن الجمهوريين يؤيدون ضرائب وقائية مرتفعة ، في حين أن الديمقراطيين يميلون إلى خفضها ، وقد تعهد كل من كليفلاند وويلسون صراحة بالعمل على تخفيض هذه الضرائب ، وبذل كل منهما جهده ليقى بتمهده ، وقد كان الصراع للتلحق بالضرائب الجمركية والذي دار بين عامى ١٨٨٨ و ١٩٣٢ صراعاً حزبياً ، وفي كثير من الممارك الشديدة التى دارت في هذا الشأن — ومثالها ما دار بصدد قانون ما كينلى عام ١٨٩٠ ، وقانون ويلسون عام ١٨٩٤ — كان عدد الخارجين على رأى الحزب الذى ينتمون إليه قليلاً حقاً ، ولم تكن هناك حاجة بشخص لأن يسأل عن الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين في الممارك السبع الكبرى التى دارت حول الضرائب الجمركية بين عام ١٨٨٨ وعام ١٩٣٢ (١) .

وقد ثبت الديمقراطيون على الدعوة للتخفيض ، بمعارضة عدد قليل من الأشخاص الذين أثرت عليهم المصالح الإقليمية ، أما الجمهوريون فقد استمروا في طلب رفع هذه الضرائب ، دون أن يلقوا في بعض الأحيان أية معارضة ،

(١) L.H. Chamberlain, The President, Congress and Legislation, New York, 1946, Chap. 8).

وقد انقسمت الأحزاب في التصويت على هذا الموضوع — قبل مجيء فرانكلين روزفلت — على النحو التالي : في مجلس الشيوخ أيد القانون من الجمهوريين ٣٩ وعارضه ١١ ، وأيده من الديمقراطيين ٥ وعارضه ٣٠ ، وفي مجلس النواب : أيد القانون من الجمهوريين ٢٠٨ وعارضه ٢٠ ، ومن الديمقراطيين أيد ١٤ وعارضه ١٣٢ ، وهكذا كان التصويت حزبياً محضاً . وكانت تشريعات الضرائب التي لا تحظى باهتمام كبير منا في الوقت الحاضر ، أهم منفذ يستطيع الكونجرس من خلاله التأثير في الاقتصاد القومي ، وفي هذا المجال ، لا شك أنه كان هناك خلاف حاد بين الحزبين .

إن الخلاف بين الحزبين كان موجوداً إذن ، وكانت له قيمة . وقد ظل هذا الخلاف حتى عام ١٩٣٤ ، عندما بدأت سنوات العهد الجديد New Deal ، تحت زعامة رئيس ديمقراطي كرس نفسه للعمل على تخفيض الضرائب الجركية . وقد انقسمت الأحزاب بصدد قانون الاتفاقات التجارية للتبادلة الذي يرد أساساً إلى كوردل هل ، على النحو التالي : في مجلس الشيوخ أيد من الديمقراطيين ٥١ وعارضه ٥ ، وأيده من الجمهوريين ٥ وعارضه ٢٨ . (أما في مجلس النواب فكان التصويت شفوياً) .

وقد كان هذا التصويت بدوره حزبياً . وكان من النوع الذي تكرر أكثر من مرة خلال سنوات فرانكلين روزفلت وهاري ترومان . وهو تصويت اختاره به معظم الديمقراطيين اتخاذ خطوة جديدة نحو زيادة إنفاق الأموال العامة وزيادة مسئوليات الحكومة ، واختاره به معظم الجمهوريين التخلي ، أو اللضي مع الديمقراطيين وهم كارهون .

وخلال العشرين عاماً التي تفوق فيها الديمقراطيون كانوا بمثابة حزب إصلاحى ، في حين كان الجمهوريون حزباً محافظاً ، ويبدو أن معظم الأمريكيين يدركون هذه الحقيقة . وقد استطعت من استقرائى للتصويت في الكونجرس

على المسائل الهامة كقانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٣٣ ، وقانون زيت تيدلاندز عام ١٩٥٢ ، أن أدرك أن أصوات الديمقراطيين وسياستهم ومبادئهم ، ورئيس الجمهورية الديمقراطى ، هم الذين حققوا لنا مزيدا من الرفاهية والتنظيم فى الداخل ، ودفعونا إلى زيادة الاهتمام والانتفاص فى المشكلات الخارجية . وقد حارب الجمهوريون هذين الاتجاهين لأطول وقت ممكن ، وبذلوا فى ذلك كل جهودهم ، ولم يكفوا عن معارضتهم لإصلاحات ومشروعات العهد الجديد إلا عندما اكتسبت صورة حقوق مكتسبة يؤمن بها عدد كبير من المواطنين ، فمئذئذ بدأ الجمهوريون يدعون هذه المبادئ لأنفسهم ، ولكن ادعاءاتهم لم تكن ذات قيمة كبيرة كما يظهر لنا من مجموع الأصوات فى السنوات العشرين الماضية .

جدول رقم (١٠) (١)

إحصائية التصويت بين عامى ١٩٣٣/١٩٥٢

قوانين أو معاهدات	التصويت فى مجلس النواب	التصويت فى مجلس الشيوخ
الحزب مؤيدون معارضون مؤيدون معارضون		

المسائل الداخلية :

مؤسسة وادى تينيسى (١٩٣٣)	الديمقراطى	٢٨٤	٢	٤٨	٣
الجمهورى	١٧	٨٩	١٤	١٧	
آخرون	٥	—	١	—	

(١) إلى أدرك أن قيمة هذا الجدول محدودة ، وأن الأخذ به يثير مخاطر جمة ، فالأرقام الواردة فيه لا تشير إلى المناورات التى استمرت مدة طويلة قبل الانتخاب النهائي ولا تمتد إلى الحماصة أو بالنواضع المختلفة التى اقترنت بتأييد أو بمعارضة كل من المسائل الرئيسية ، فضلا لا يمكن إنكار أن ميل الجمهوريين إلى معارضة معظم الموضوعات بين عامى ١٩٣٣-١٩٥٢ كان مرجعه رغبته الأصلية فى التصويت ضد روزفلت وترومان ، ومع ذلك فقد بذلت كل ما فى وسعها لاختيار أمثلة من الانتخابات التى دارت المعارك فيها ، بين التحررية والحفاظة (أو بين الدولية والاندزالية) دون أن يكون الدافع الرئيسى للخلاف فيه هو معارضة رئيس الجمهورية ، ولا أبغى بذلك الوصول إلى الكمال العلمى لأن أحدا لا يمكن أن يصل إليه ، ولكنى أبحث فقط عن شواهد على الاتجاهات التى فصلت بين الحزبين فى هذه الحقبة من الزمن .

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامي ١٩٣٣/١٩٥٢

قوانين أو معاهدات	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ	الحزب مؤيدون معارضون مؤيدون معارضون
المرافق العامة (١٩٣٤)	الديمقراطي ٢٠٣	٥٩	
	الجمهوري ٧	٨٣	تصويت شفوي
	آخرون ٩		
الضمان الاجتماعي (١٩٣٥)	الديمقراطي ٢٨٧	١٣	٦٠ ١
	الجمهوري ٧٧	١٨	١٤ ٥
	آخرون ٧	٢	٢ —
تعديل لإرجاع للساعات إلى الولايات (١٩٣٦)	الديمقراطي	لم يعرض على مجلس النواب	١ ٥٠
	الجمهوري		١٣ ٤
	آخرون		
الحافطة على الأرض (١٩٣٦)	الديمقراطي ٢٤٦	٢٥	٤٩ ٩
	الجمهوري ٢٠	٦٤	٥ ١١
	آخرون ١	٨	٢ —
الإسكان (١٩٣٧)	الديمقراطي ٢٣٩	٣٨	٥٥ ٨
	الجمهوري ٢٤	٤٨	٦ ٨
	آخرون ١٢	—	٣ —
الأجور وساعات العمل (١٩٣٨)	الديمقراطي ٢٤٧	٤١	
	الجمهوري ٣١	٤٨	تصويت شفوي
	آخرون ١٣	—	
برنامج التغذية في المدارس (٤٦)	الديمقراطي ١٦٤	٤٥	٣٨ ٤
	الجمهوري ١١٠	٥٦	١١ ١٧

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامي ١٩٣٣/١٩٥٢

تواثين أو معاهدات	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ	الحزب	مؤيدون معارضون مؤيدون معارضون
تافت هارتلي (١٩٤٧)	١٠٣	٦٦	١٧	١٥
الجمهوري	٢١٧	١٢	٣٧	٢
آخرون	—	١		
الأجور من الباب للباب (١٩٤٧) الديمقراطي	١١٦	٥٠	١٨	٢٢
(ليس ملائمة للعمل)	٢٢٩	٥	٤٦	٢
تحديد أجرة الأماكن (١٩٤٩) الديمقراطي	١٩٩	٥٢	٤٨	٢
الجمهوري	٦١	١٠١	٥	٣١
الصحة العامة (١٩٥١) الديمقراطي			٢٨	١٠
الجمهوري لم يحصل تصويت عليه			١٠	٢٥
زيت تيدلاندز (١٩٥٢) الديمقراطي	٩٤	٧٠	٢٤	٢٤
الجمهوري	١٥٣	١٨	٢٦	١١

المسائل الخارجية :

محكمة العدل الدولية (١٩٣٥) الديمقراطي	٤٣	٢٠
الجمهوري	٩	١٤
آخرون	—	٢
الاختيار للخدمة العسكرية (١٩٤٠) الديمقراطي	٣٣	١٧
الجمهوري	٥٢	١٠
آخرون	—	٤
الإعارة والتأجير (١٩٤١) الديمقراطي	٢٣٦	١٣

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامي ١٩٣٣/١٩٥٢

قانون أو معاهدة	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ	الحزب مؤيدون معارضون مؤيدون معارضون
الجمهورية	٢٤	١٣٥	١٠ ١٧
آخرون	—	٥	١ ١
توسيع الاختيار للخدمة العسكرية الديمقراطية	١٨٢	٦٥	٣٨ ١٦
الجمهورية (١٩٤١)	٢١	١٣٣	٧ ١٣
آخرون	—	٤	— ١
القرض البريطاني (١٩٤٦)	١٥٧	٣٢	٢٩ ١٥
الجمهورية	٦١	١٢٢	١٧ ١٨
آخرون	١	١	— ١
مساعدات اليونان وتركيا (١٩٤٧)	١٦٠	١٣	٣٢ ٧
الجمهورية	١٢٧	٩٣	٣٥ ١٦
آخرون	١	١	— —
المعونة الخارجية (١٩٤٨)	١٥٠	١١	تصويت شفوي
الجمهورية	١٦٧	٦٢	
آخرون	—	٢	
الاختيار للخدمة العسكرية (١٩٤٨)	١٣٦	٣١	تصويت شفوي
الجمهورية	١٢٣	١٠٣	
آخرون	—	٢	
المعونة العسكرية (١٩٤٩)	١٧٢	٢٤	تصويت شفوي
الجمهورية	٥١	٨٤	
آخرون	—	١	

تابع جدول رقم (١٠)

إحصائية التصويت بين عامي ١٩٣٣/١٩٥٢					قانون أو معاهدة
الحزب	مؤيدون معارضون	مؤيدون معارضون	الشيوخ	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ
الديمقراطي	١٨٥	٩	٣٠	٧	
الجمهوري	١٤٩	٤٥	١٦	٧	(١٩٤٩)
آخرون	٤	—	—	—	
الديمقراطي	٢٣٤	٦	٤٧	١	امتداد الاتفاقات التجارية (١٩٤٩)
الجمهوري	٨٤	٦٣	١٥	١٨	
الديمقراطي	١٨٢	٤١	٣٥	٧	لمعونة اليوغسلافية (١٩٥٠)
الجمهوري	٤٣	١٠٠	٢٥	٤	
الديمقراطي	١٦٨	٢٠	٣٩	١	الضمان للتبادل (١٩٥٢)
الجمهوري	٧٨	٨٩	٢٥	٩	

وما كادت نهاية عام ١٩٤٠ تأتي ، حتى كان الجمهوريون أنفسهم قد ساروا في تيار العهد الجديد ، ومع ذلك فقد ظلت ترتفع من بينهم أصوات غاضبة تعارض بعض الخطوات الجديدة نحو الرفاهية في الداخل ، والاهتمام بالمسائل الخارجية ، وعندما وافق مجلس النواب على قانون الإسكان لعام ١٩٤٨ بأغلبية ٣٥١ صوتاً ضد ٩ ، كان هؤلاء التسعة للمعارضون من الجمهوريين ، كذلك عند ما وافق على قانون الضمان الاجتماعي في عام ١٩٥٢ بأغلبية ٣٦١ ضد ٢٢ ، كان عشرون من هؤلاء للترمتين من الجمهوريين ، وعندما وافق مجلس الشيوخ على انضمامنا للأمم المتحدة بأغلبية ٩٠ صوتاً ضد صوتين كان هذان العاصيان من الجمهوريين ، وعند ما وافق على معاهدة حلف شمال الأطلسي بأغلبية ٨٢ صوتاً ضد ١٣ ، كان أحد عشرة من هؤلاء الشاكين من الجمهوريين .

لقد تضاد حراس أمريكا القديمة إلى شردة صغيرة ، ولكن دارسى سياستنا يعلمون أين يوجد معظمهم .

والخلاصة إذن أنه كانت هناك خلافات بين سياسة كل من الجمهوريين والديمقراطيين خلال السنوات التي خلت بين عام ١٩٣٠ — ١٩٤٠ .

ولكن هذه الأيام قد مضت وهانحن نعيش في عام ١٩٦٠ ، ويبدو لذلك أن الاعتداد يجب أن يكون بالاعتبار الرابع ، فما هو مدى تأييد كل حزب لمستويات الحكومة الأمريكية الجديدة ؟ أى منها أكثر استعداداً للعمل على زيادة الضمان الاجتماعى فى الداخل ، ومساعدة البلاد النامية فى الخارج ؟ أى حزب يحتمل أن يتخذ الخطوة الجبارة التالية نحو إقامة دولة خيرية كاملة عن طريق تعميم العلاج المجانى ، وأن يستعمل سلطة الحكومة فى مساعدة المشروعات الخاصة والإشراف عليها ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هى : الحزب الديمقراطى ، فهو الذى أوصلنا إلى الانشغال بالمشكلات الحاضرة ، وسيظل لفترة قادمة مهتماً بهذه المشكلات ، مما يعنى أنه مستعد لزيادة الاهتمام ، أما الجمهوريون ، فرغم أنهم سيحبون بهذا الاهتمام مواء عند التصويت ، أو فى برامجهم ، فإنهم سيفعلون ذلك بطريق الرجل الذى يعيش فى عالم لم ينشئه ، وذلك يعنى أنهم لن يعملوا على زيادة الاهتمام والالتباس فى هذه المشكلات ، ويكفى لبيان ذلك أن ننظر إلى الأصوات الواردة فى الجدول رقم ١١ فى المسائل التى عرضت خلال رئاسة إيزنهاور .

إنى لا أعلم مَنْ غيرى سيقوم بالاستخلاص من هذه الجداول ، ولكنها تثبت لى أن هناك مسافة كبيرة ما تزال تفصل بين الديمقراطيين والجمهوريين فى مسائل الضرائب ، الأعمال الخيرية ، المساعدات الزراعية ، تنظيم الأعمال الصناعية ، العمل ، الضرائب الجبركية . ولقد سيطر الديمقراطيون على الموقف ، وبالرغم من وجود معارضين بينهم ، فقد استخدموا سلطتهم الكبرى وروحهم المهادنة ليصلاونا بنا إلى حكومة عظيمة ذات مسئوليات ضخمة .

جدول رقم (١١)

إحصائية الأصوات بين عامي ١٩٥٣/١٩٥٩

قانون أو معاهدة	الحزب	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ
		مؤيدون معارضون	مؤيدون معارضون

المسائل الداخلية :

زيت تيد لاندز	الديمقراطي	٩٤	٧٠	٢٤	٢٤
قانون رغبت فيه شركات الزيت					
(١٩٥٣)	الجمهوري	١٥٣	١٨	٢٦	١١
الزراعة (١٩٥٤)	الديمقراطي	تصويت شقوى	١٨	٢٤	
	الجمهوري		٤٤	٣	
	آخرون		—	١	
خفض الضرائب (١٩٥٤)	الديمقراطي	١١٤	٧٣	١٩	٢٢
	الجمهوري	٢٠١	٣	٤٢	٣
	آخرون	—	١	—	١
تعديل قانون الطاقة الذرية	الديمقراطي	تصويت شقوى	٣٨	٦	
	الجمهوري		٦	٣٥	
	آخرون		—	١	
الإسكان العام (١٩٥٥)	الديمقراطي	١٥٣	٣٧	تصويت شقوى	
	الجمهوري	٣٥	١٣١		
قانون هاريس — فولبريت	الديمقراطي	٨٦	١٣٦	٢٢	٢٤
خاص بإعفاء منتجى الغاز الطبيعي					
والرقابة الاتحادية المباشرة (١٩٥٦)	الجمهوري	١٢٣		٣١	١٤
قانون الزراعة (١٩٥٦)	الديمقراطي	١٨٩	٣٥	٣٥	٤

قانون أو معاهدة	الحزب	تابع جدول رقم (١١)	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ	مؤيدون معارضون
-----------------	-------	--------------------	------------------------	------------------------	----------------

(خاص بإنشاء بنك للاراضى) الجمهورى	٤٨	١٤٦	١٥	٣١	
تعليم الدفاع الوطنى (١٩٥٨) الديمقراطى	١٤٠	٣٠	٣٧	٧	
الجمهورى	٧٢	٤٥	٢٩	٨	
التمويل الذاتى لمؤسسة وادى الديمقراطى	١٣٨	٣١	٥٦	٢	
تنيسى (١٩٥٩) الجمهورى	٧	١٣٩	١٧	١٥	
أموال الأشغال العامة (١٩٥٩) الديمقراطى	٢٦٦	٤	٥٥	١	
الجمهورى	٤٦	٨٩	١٨	١٤	
إصلاح العمل (١٩٥٩) الديمقراطى	٩٥	١٨٤	١٥	٤٤	
الجمهورى	١٣٤	١٧	٣٢	٢	

المسائل الخارجية :

للمعونة الخارجية (١٩٥٣) الديمقراطى	١٢٦	٢٩	تصويت شفوى	
الجمهورى	٩٤	٨٠		
آخرون	١	—		
هجرة اللاجئين (١٩٥٣) الديمقراطى	٨٨	١١١	٢٤	٢٢
الجمهورى	١٣٢	٧٤	٣٨	٨
الديمقراطى	١٤٤	٤٣	٢٩	٧
الجمهورى	١٢١	٨٥	١٢	٢٦
آخرون	—	—	—	١
قانون التبادل التجارى ١٩٥٨ الديمقراطى	١٨٤	٣٩	٤٠	٦
الجمهورى	١٣٣	٥٩	٣٢	١٢
للمعونة الخارجية (١٩٥٩) الديمقراطى	١٨٢	٨٣	تصويت شفوى	
الجمهورى	٨٩	٥٩		

ولقد اضطر الجمهوريون تحت تأثير الاعتبارات السياسية ، وسير الأحداث ، وتزايد الأعضاء التقدميين منهم ، إلى أن يتخلوا عن موقف المعارضة العنيدة ويتبعوا الديمقراطيين في تطورهم على مسافة كافية ، والديمقراطيون يستريحون الآن ، في حين يبدو أن الجمهوريين قد سبقوا الجميع في هذا الشأن ، فهم يصوتون تأييداً لاعتماد الأموال اللازمة لسير العمل في كل من إدارة الضمان الاجتماعي ووفدنا لدى الأمم المتحدة بنفس الحاسة التي يصوت بها الديمقراطيون تقريباً ، ويمضون في هذا الموقف معظم أفراد حزبهم . ونستطيع أن نستخلص من استعراض الشعور الجمهوري نحو بعض القرارات الهامة التي اتخذها روزفلت وترومان ، النتائج التالية (١) .

عمل جيد	خطأ	لا جيد ولا خطأ	لا رأى لم
٨٤ ٪	٦ ٪	٧ ٪	٣ ٪
٣٩	٣٤	١٣	١٤
مؤسسة وادى تينيسى	٥٨	١٥	١٠
١٧	٢٤	١١	٢٣
الاعتراف باتحادات العمل	٤٢	١٨	١٩
٤٧	١٦		
مشروع مارشال			

وعندما يتخذ الديمقراطيون خطواتهم التالية إلى الأمام سواء في الداخل أو في الخارج ، وسيحدث ذلك حتماً إن عاجلاً أو آجلاً ، فإن الجمهوريين سيرجعون إلى الخلف لنفس المسافة الكافية التي كانت تفصلهم عن الديمقراطيين . والواقع أنه يمكن القول بأن الجمهوريين وإن كانوا يسيرون في نفس الطريق الذي يسير فيه الديمقراطيون ، إلا أنهم متأخرون عنهم بخمسة عشرة عاماً ، وهم لم يتمتعوا برحلتهم كثيراً ، لأنهم لم يقصدوا القيام بهذه الرحلة منذ البداية ، وفضلاً عن ذلك فقد كانت شاقة بالنسبة لهم ، وعلى أية حال فليس من المستغرب أن تكون حماسة

الجمهوريين نحو الضمان الاجتماعى ومعونة المزارعين ، والنشاط الدبلوماسى أقل من حاسة الديمقراطيين ، وهم الذين ساروا فى هذا الاتجاه أولاً تحت زعامة روزفلت وترومان . وتبدو هذه الحقيقة عند تطبيق القوانين التى خلفها روزفلت ، فلا شك أن الأمر يختلف فى صناعة التليفزيون وفى السكك الحديدية وفى البورصات ، بحسب ما إذا كانت الأغلبية فى اللجان المستقلة للديمقراطيين أو للجمهوريين .

إننا نستطيع أن نبر عن الفارق بين الديمقراطيين والجمهوريين وهو الفارق بين التحررية والحفاظة ، بهذه الطريقة البسيطة : إن الديمقراطيين أكثر رغبة فى إنفاق الأموال من الجمهوريين ، وهم لذلك أكثر رغبة فى زيادة الضرائب ، وإن كثيراً من الديمقراطيين يدعون الاهتمام بالتخفيف عن دافى الضرائب للتقنين ، وخاصة فى أعوام الانتخابات ، كما أن كثيراً من الجمهوريين يقومون بدور الكرماء الجياد ، كأكثر الديمقراطيين سعادة ومرحاً .

ومع ذلك فالتصويت على القوانين المالية يدل على بعض خلاف فى وجهتى نظر الحزبين فيما يتعلق بالخزانة العامة ، فید الديمقراطيين مبسطة بالأموال العامة ، وبد الجمهوريين مغالوة . والجمهوريون يحذرون من التضخم ، أما الديمقراطيون فأقل حذراً ، وهم يحظون بتأييد أكبر من تأييد الجمهوريين بين طبقات مجتمعتنا المحتاجة إلى أجور البطالة ، وإلى المساكن الرخيصة ، وإلى امتيازات الأمومة . وهم لذلك ينفقون الأموال دون أن يهتموا كثيراً بالمصدر الذى تأتى منه ، أو بالتأثير الذى سيقترتب على إنفاقها على مستوى الأسعار . أما الجمهوريون فيجدون التأييد بين الطبقات التى لا تحتاج إلى معونات مالية ، ولكنها ترغب فى الاعتماد على أكثر مما لديها فعلاً ، لذلك تود أن يكون لها الكثير مما تعتمد عليه .

ولذلك فمن الطبيعى أن يدافعوا بقوة عن الاقتطاع من البزانية وعن تخفيض الضرائب ، على أساس أن ذلك هو الضمان المضاد للتضخم . وأن يروا فى الدولار

السليم والليبرالية المتوازنة نظماً أمريكية معصومة من الخطأ ، في حين لا يهتم الديمقراطيون إلا بدولة متوازنة مطردة في التقدم .

فتوجد حتى اليوم إذن فروق بين الديمقراطيين والجمهوريين .

وقد يلاحظ بعض القراء المتيقظين أنني تجنببت الكلام عن مشكلتين رئيسيتين من مشكلات الوقت الحاضر وهما : الدفاع الوطني والحقوق المدنية ، وقد يتساءلون بحق عما إذا كانت أحزابنا منقسمة أيضاً تجاه هاتين المسألتين ، وإجابتي للبنية على التصويت في الكونغرس وعلى ملاحظة الحوادث خلال السنوات العشر الأخيرة هي : أنها غير منقسمة ، بمعنى أنه لا ينتظر في الوقت الحاضر أن يكون موقف الديمقراطيين مختلفاً عن موقف الجمهوريين ، فقد تركت الأحزاب عملية وضع السياسة الدفاعية ، واتخاذ القرارات اللازمة في هذا الشأن ، إلى هيئات غير حزبية ، وإلى خبراء ، وإلى اعتبارات مصلحية ، لا يملك أى شخص أو هيئة في هذه البلاد سلطة مباشرة عليها ، وبالرغم من أن النقاش المتعلق بالدفاع الوطني لا يهدأ ولا يبرد ، فإنه لا يمكن أن يكون نقاشاً سياسياً ، وهو لا يعالج إلا تفاصيل وأساليب الإدارة . فالأمة جميعها متفقة تماماً في شأن سياستنا الدفاعية . ولا يحظى الأشخاص الذين يطالبون بالهجوم على روسيا أو بنزع السلاح من جانب واحد بتأييد أى من الحزبين ، وأى شخص يستطيع أن يدرك المعنى السياسى الحزبى الذى ينطوى عليه التصويت في الكونغرس ، وتوصيات رؤساء إدارات القوات المسلحة ، وميزانيات وخطط الرئيسين الأخيرين ، تتوفر له ملكة للبحث أو الاستقراء لا تتوفر لدى . إن مهاجمة الرئيس والقيادة لا تتوقف ، وتظهر في الكونغرس من آن لآخر تحيزات بجانب سلاح من الأسلحة ، ولكنها تختفى بسرعة كما ظهرت ، وأنى لأعتقد أنه يمكن الاعتماد على كل من الديمقراطيين والجمهوريين لتعضيد إجماع جهاز دفاع قوى .

وبجدري أن أضيف إلى ما سبق حاشيتين قد يبالغ غيرى في الاهتمام بهما ،
فاختلافات الحزبية حول الدفاع الوطنى قد تنشأ من الفرقين الأساسيين اللذين
سبق ذكرهما ، فالديمقراطيون أكثر استعداداً من الجمهوريين للواقعة على زيادة
الميزانية المقررة للتسليح ، والجمهوريون قد يقلقون للأثار التضخمية التى قد تنتج
عن مثل هذه الزيادة ، كذلك فإن الجمهوريين قد يكونون أكثر استعداداً
للانسحاب من بعض الأحلاف التى ضمنا إليها روزفلت وترومان ، فى حين أنه قد
يقلق الديمقراطيون للاضطراب الذى قد ينشأ عن ذلك ، ولكن الفروق للتقدمة
ليست جسيمة بدرجة تدعو للاهتمام بها كثيراً .

أما التاريخ الحديث لتشريعات الحقوق المدنية فيضع الديمقراطيين على
جانبى الجمهوريين اللذين يدورون فى الوسط باضطراب غير عادى ، ونجد أكثر
المتحمسين لاتخاذ عمل اتحادى قوى فى هذا المجال هم الديمقراطيون من مدن
الشمال ، حيث يثير التمييز العنصرى شعوراً بالألم والأسف ويمكن معالجته ، فى حين
تأبى المعارضة من ديمقراطى الجنوب الزراعى ، حيث يعتبر التمييز العنصرى أسلوباً
من أساليب الحياة ، ولن يعمل شئء لمعالجه مادام أنه يمكن قبوله . ومن أسباب
عدم تدخل الاتحاد هو تقييد موقف الحكومة الاتحادية تقييداً تاماً ، وذلك
يرجع كما يعلم الجميع ، إلى سلطان ديمقراطى الجنوب فى مجلس النواب والشيوخ ،
وما دام هذا السلطان قائماً ، ولم تبذل محاولات جماعية لتحطيمه ، فإنه سيكون
من الصعب على الديمقراطيين أن يظهروا كحزب مدافع عن الحقوق المدنية ، وليس
الجمهوريون بأسعد حالاً أو أكثر اتحاداً فى هذا الشأن .

ولدى حزب لنكون أسباب خاصة للقيام بهجوم قوى مشابر على التمييز
العنصرى ، ولكن ذلك يستدعى تدخلا حكومياً يحطم التقاليد ، وهو ما لا يرتاح
إليه الجمهوريون ، وطالما ظل الجمهوريون أكثر الحزبين محافظة (وهو ما قد يدوم
إلى الأبد) وظل الديمقراطيون حزباً لكل من الشمال والجنوب معاً (وهو ما قد

لا يدوم) فلن يكون هناك فارق كبير بين موقف كل من الحزبين تجاه الحقوق المدنية، وعلى الذين يهتمون كثيراً بهذا الموضوع، أن يختاروا بين المرشحين ليس فقط بالنظر إلى الحزب الذى ينتمون إليه^(١).

إن كل ما قلته تقريباً عن اختلافات بين الأحزاب فى الأسلوب، والمبدأ والسياسة، ينطبق عليها فى مستوى الولايات وفى المستوى المحلى كما ينطبق عليها فى مستوى الأمة كلها، فالديمقراطيون أينما وجدوا، هم حزب التجديد والتحرر، والجمهوريون هم حزب المحافظة، فلا شك أن الديمقراطيين يحصلون على تأييد أكثر مما يحصل عليه الجمهوريون من الأشخاص الذين يريدون من الحكومة أن تنفق الأموال لمساعدتهم، وأن الجمهوريين يجدون مؤيديهم بين الأشخاص الذين يريدون من الحكومة أن تترك لهم الأموال التى يحوزونها، ويبدو هذا واضحاً عند التصويت فى مجالس ألينوى، أو بنسلفانيا أو واشنطن على موضوعات كالإسكان العام وعيادات الصحة العقلية أو مساعدات العاطلين، إذ سيبتغى الديمقراطيون تلقائياً فى جانب، باستثناء المعارضين المعتادين، وسيبتغى الجمهوريون فى جانب آخر، ولكن عند ما يتطلب الأمر التصويت على برامج لتشجيع

(١) وتبين نتيجة التصويت النهائية على قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٥٧ انقسام الأحزاب فى هذا الشأن وهو القانون الذى أنشأ لجنة للحقوق المدنية تدرس مشكلة التمييز المنصرى وتقدم تقريراً عن عملها، ونص على تعيين مساعد للمدعى العام لرأس إدارة خاصة للحقوق المدنية فى وزارة العدل وخول القانون المدعى سلطة طلب إصدار أوامر منع من المحاكم الاتحادية ضد الأعمال التى تمس هذه الحقوق، وقد جاءت نتيجة التصويت كالآلى : —

فى مجلس النواب : أيده من الديمقراطيون ١٢٨ وعارضه ٨٢ (منهم ٧٩ من الجنوب)، وأيده من الجمهوريين ١٥١ وعارضه ١٥.

فى مجلس الشيوخ : أيده من الديمقراطيون ٢٣ وعارضه ١٥ (كلهم من الجنوب) وأيده من الجمهوريين ٣٧ ولم يعارضه أحد. وقد وافق مجلس الشيوخ فى ٢ فبراير عام ١٩٦٠ على تعديل دستور يقضى بإلغاء ضريبة الربوم فى الانتخابات الاتحادية وبإعطاء سكان كولومبيا حق الانتخاب، بأغلبية ٧٠ (٤٣ من الديمقراطيين و٢٧ من الجمهوريين) ضد ١٨ (١٢ من الديمقراطيين و٦ من الجمهوريين)، وكان الديمقراطيون المعارضون جميعاً من الجنوب، وبما يجدر ملاحظته أن أعضاء الشيوخ من ولايات فلوريدا وتينيسى وتكساس أيّدوا هذا التعديل، وكذلك عضو الشيوخ لونيغ من لويزيانا وجوردن من نورث كارولينا.

صناعات جديدة أو التخفيف من الضرائب في عام من أعوام الانتخابات ،
فإنهم جميعاً سيكونون في جانب هذه البرامج ، وسيسخرون من محاولات لييان
أوجه الخلاف بينهم .

إنى أعتقد أن أحداً من القراء لن يجد مبدأ سامياً وراء هذه التفرقة التى
قت بها بين أحزابنا ، ولن يهتمى أحد بالتشيع لحزب من الأحزاب أو بالتعصب
ضد الحزب الآخر ، فكل حزب يصدر فى سياسته عن اتجاهات عملية تقوم
على أساس المصالح ، لا على أساس مذهبي تعصده مجموعة من المبادئ المدروسة ،
ويكفى أن يدرس المرء نشاط الكونجرس بشأن موضوع كالحريات المدنية
وتشجيع الفنون ، لى يدرك أنه لا جيفرسون ولا بيرك يقود الصراع داخل
الكونجرس ، وأن الخلاف الديمقراطى الجمهورى إنما يقوم بين تحررية القراء
ومصلحهم ومحافظة الأغنياء ومصلحهم .

إنه من الحسن أن نتكلم عن الفروق بين جيشين يديعان الديمقراطيين
والجمهوريين ، ولكن إذا كان كل من هذين الجيشين يعمل فى كثير من الأحيان
كوحدين أو ثلاث وحدات منفصلة ، وكانت إحدى هذه الوحدات على الأقل
تقوم بالعمل فى جانب بدلا من مقاتلة العدو ، فأى نوع من الخلاف يكون هذا ؟
إننى لا أشير هنا إلى المعارضة التى لا بد أن تظهر وأن تختفى ثم تعود للظهور فى كل
تنظيم إنسانى واسع ، أو إلى الشكوك المتبادلة بين الزراع ورجال الأعمال من
الجمهوريين ، أو بين الذين ينحدرون عن أصل إيرلندى والذين ينحدرون من
أصل إيطالى من الديمقراطيين ، وإنما ما يعنىنى هو الانقسام العميق الدائم فى كل
من أحزابنا ، الذى يجعل منها أداة بطيئة لتحقيق أهدافنا ، ويجعل من النظام كله
ظاهرة عبثية لا يسهل علينا فهمها .

وأبدأ مرة أخرى بالديمقراطيين ، ليس فقط لأن انقسامهم استمر مدة
أطول ، بل لأنه يبدو أعمق وأخطر من انقسام الجمهوريين . ومن الطبيعى أن
(١٠ — ٢)

يكون تأثر الديمقراطيين بالانقسام أشد وضوحاً من تأثر الجمهوريين .

وإن حزب الأغلبية لأكثر تقلباً من حزب الأقلية ، وقد كان الأسلوب الديمقراطي دائماً أكثر خشونة ، وكما قال السيد/دولى للسيد هينيسى منذ أكثر من نصف قرن .. « لا يأسى — إن الحزب الديمقراطى منقسم على نفسه ، إنك عندما تشاهد رجلين يرتدى كل منهما رباط عتق أبيض ويصعدان إلى عربة عامة ، ويجلسان متواجهين ، فيتم أحدهما في وجه الآخر : خائن ، فى حين يهمس الآخر : وغد ، فإنك تستطيع المراهنة على أنك فى مواجهة اثنين من زعماء الديمقراطيين يسعيان لإعادة الوحدة إلى الحزب(١) » .

ولكن النزاع فى الحزب الديمقراطى يذهب إلى أعماق من ذلك ، وهذا النزاع نفسه هو الذى كان موجوداً عند نشأة الحزب تحت قيادة جيفرسون وماديسون وكنتون وبير ، وهو نفس الانفصال الذى حدث فى الحزب فى عهد سيمور وبندلتون ، وهو النزاع بين الشمال الصناعى الكاثوليكي الحافل بالمهاجرين ، والجنوب الزراعى الأبيض البروتستانتي . وإن كلا من الشمال الديمقراطى والجنوب الديمقراطى يعتبر ظاهرة أكثر تعقيداً من ذلك ، ففي الشمال مشكلاته الخاصة بين المدن والريف ، وبين المزرعة والمصنع ، بين الإيرلنديين والإيطاليين ، بين البروتستانت والكاثوليك ، بين رجال الأعمال واتحادات العمال . والجنوب قد تقدم كثيراً ضد جيفرسون وأوكالدهون أو بيتشغورك بن تلمان ، ومع ذلك فالنزاع ما زال هناك لم يتغير فى جوهره وإن تغير فى شكله ، وقد انتهى إلى انقسام بين إقليمتين قويتين يعيشان معاً فيما يشبه المعجزة .

وهو يظهر عند التصويت فى الكونجرس على الحقوق المدنية أو العمل ، ويثير المظاهرات فى كل مؤتمر قومى ، ويمنع من اتفاق الحزب على أى موضوع

فيا عدا تنظيم مجلسى النواب والشيوخ ، والثغرة التى تفصل بين الشيوخ يرد ورسل وتلادج من ناحية ، والشيوخ همفرى ودوجلاس ومورس من ناحية أخرى تعتبر أوسع ثغرة فى كل سياستنا .

والرء يقف مذهولا أمام العوامل التى تبقى على هؤلاء الرجال فى نفس الحزب ، وهى الماضى والعادة والنحول وللصالح الشخصية وخاصة مصلحتهم فى هزيمة الجمهوريين .

وقد يكون من المفيد أن نحول الكلام إلى موضوع الجنوب والسياسة الأمريكية ، وهذا موضوع من الموضوعات التى نعتبر جميعاً من الخبراء فيها تحت قيادة الأستاذين كاي وهيرد^(١) — ولذلك فإن ما لدى لأقوله سيبدو مألوفاً لدى قرأى ، ومع ذلك فلا ضرر من مواجهة جميع الحقائق القديمة ، وهى الحقائق التى لم تبد أبدا صلبة وثابتة كما هى اليوم .

إن الولايات الإحدى عشرة التى كونت الاتحاد القديم : فرجينيا ، نورث كارولينا ، سوث كارولينا ، جورجيا ، فلوريدا ، تينيسى ، مسيسى ، لويزيانا ، تكساس ، هى أقوى الوحدات الإقليمية وأكثرها اتحاداً فى مجال السياسة القومية الأمريكية ، وفى ست ولايات أخرى على الحدود ، كنتكى ، لوير ، ماريلاندر ، وست فرجينيا ، ميزورى ، أكلاهوما ، تلمب الإقليمية الجنوبية دوراً مؤثراً وإن لم يكن حاسماً .

ورغم أن الصفات المميزة للسياسة الداخلية تختلف من ولاية إلى أخرى ، فإن الولايات الإحدى عشرة يمكن اعتبارها من ولايات الحزب الواحد^(٢) ، أى وحدات سياسية استمرت فيها الحكومة لأجيال متعددة احتكاراً لأعضاء حزب

V. O. Key, *Southern Politics in State and Nation* (New York, 1949), (١)
Alexander Heard, *A Two-Party South?* (Chapel Hill, 1952).

Key, *Southern Politics*, 82, 277.

(٢)

واحد ، ففي هذا الإقليم الذى يضم تقريباً ربع مجموع السكان ، لا يقوم سوى حزب واحد باختيار مرشحين للمناصب القومية والمحلية .

والعلامة المميزة لنظام الحزب الواحد هى إضعاف الجهاز الانتخابى ، واستبداله بجهاز التمييز ، الذى يقوم به طبعاً مؤتمر الحزب للسيطر^(١) ، وقد كان هذا الحزب هو الحزب الديمقراطى لأكثر من ٧٥ عاماً فى بعض الولايات ، ولثلاثة وخمسين عاماً كاملة فى ولايات أخرى ، وباستثناء تينيسى عام ١٩٢٠ لم ينتخب أى جمهورى حاكماً لولاية من هذه الولايات منذ أيام إعادة البناء Reconstruction^(٢) .

وتقدر نسبة الديمقراطيين إلى الجمهوريين فى المجالس الجنوبية العليا ب ٤٣٩ : ١١ ، وفى المجالس الدنيا ب ١٣٠٧ : ٣٣ ، ونجد نصف الجمهوريين ال ٤٤ فى ولاية ناشفيل ، ولا نجد منهم أحداً على الإطلاق فى عواصم ست ولايات من الإحدى عشرة ولاية .

والسيطرة الديمقراطية تتوفر بنفس القوة فى مستوى الأمة ، فللجنوب ١٠٦ مقعد فى مجلس النواب ، يمثل الديمقراطيون منها ٩٩ (يقابلهم اثنان فى كل من فرجينيا وتينيسى ، وواحد فى كل من تكساس ونورث كارولينا وفلوريدا) . وينيب الجنوب عنه ٢٢ شيخاً جميعهم من الديمقراطيين الآن ومنذ زمن طويل ، ومنذ عام ١٨٧٦ لم تعط خمس ولايات وهى : ألاباما وأركانساس وجورجيا وميسيسى ووسوث كارولينا أصوات ناخبها للمرشح الجمهورى لرياسة الجمهورية ، فهاردينج كسب تينيسى فى ١٩٢٠ ، وفاز هوفر فى عام ١٩٢٨ بتينيسى وفلوريدا وتكساس ونورث كارولينا وفرجينيا ، كما فاز أيزنهاور

(١) C.A.M. Ewing, Primary Elections in the South, (Norman, Okla., 1953).

(٢) وهى الفترة التى أعقبت الحرب الأهلية وتجدد ما بين عامى ١٨٦٥ — ١٨٧٧ .

بهذه الولايات في عام ١٩٥٢ باستثناء نورث كارولينا ، وفاز بهذه الولايات الأربع في عام ١٩٥٦ مضافاً إليها لوزيانا .

ويعتبر الجنوب قلعة ديمقراطية، ويرجع ذلك إلى التقاليد والمصالح للكنسبة ، وذكريات الحرب الأهلية وفترة إعادة البناء ، وحتى في الوقت الحاضر ، لا يعتبر المنتمى إلى الحزب الجمهوري شخصاً جديراً بالاحترام في الجنوب ، وذلك باستثناء مجتمعات المهاجرين من الشمال والجنوب الباقية كقاطعة وينستون في الألاباما وسيفير في تنيسى .

ويرجع اعتبار الجنوب منطقة لحزب واحد إلى وجود الزوج أساساً ، وقد عبر كاي عن ذلك بقوله : « إن سياسة الجنوب تدور في خطوطها الخارجية حول مركز الزوج ، إنها توصف أحياناً بأنها سياسة القطن ، أو سياسة حرية التجارة ، أو سياسة الزراع الفقراء ، أو سياسة الزراع الأغنياء ، وهذه الأوصاف كلها لها ظل من الحقيقة ، ولكن المميز الأساسي لسياسة الجنوب يرجع إلى الزوج ، وأياً كانت المرحلة التي يسمى المرء لفهمها من مراحل السياسة الجنوبية، فإن البحث سيؤدي به عاجلاً أو آجلاً إلى الزوج (١) » .

والواقع أن تتمتع الحزب الديمقراطي بشبه احتكار للولاء السياسي في الجنوب ، يرجع إلى أن هذا النظام يبدو أقوى حصن للتفوق الأبيض ، ومهما كانت الخلافات الطبقية أو المصلحية أو السياسية التي تفرق أعضاء المجتمع الأبيض في الجنوب ، فإن هذه الخلافات تكتم وتُخمد في سبيل تحقيق مصلحة المجتمع العليا وهي إبقاء الزوج في مكانهم .

وأخيراً ، فإن قوة التقاليد التي تربط معظم الجنوبيين بالحزب الديمقراطي ، تجعل من المستحيل لهم أن يحولوا ولاءهم للجمهوريين ، فالجنوبي الذي نشأ

ديمقراطياً ، يجد من المتعذر عليه من الناحية النفسية أن ينضم وأن يعمل من أجل الحزب الجمهورى ، مع العلم بأن تسعة من كل عشرة جنوبيين ينشئون على الولاء لحزب الديمقراطيين ، والسبب الذى أدى إلى انسحاب ألاباما وميسيسى ولوزيانا وسوث كارولينا من المؤتمر الديمقراطى عام ١٩٤٨ ، هو عدم رغبة زعماء هذه الولايات فى التمشى مع الجمهوريين فى شىء ، لأنهم قد يكونون من « الديكسيكرات » ولكنهم لا يقولون أن يكونوا من الجمهوريين ، والديكسيكرات تعنى فى لغتهم الديمقراطيين الحقيقيين .

ولكن واجهة الديمقراطية الجنوبية للفروض صلابتها تتضمن عدة شروخ ، وقد أثبتت انتخابات عام ١٩٢٨ ، وعام ١٩٤٨ أن الجنوب لا يتقبل أى « مرشح عجوز » يرشحه المؤتمر . وقد تميزت اكتساحات روزفلت الأخيرة للجنوب بنشاط كبير للمرشحين الجمهوريين ، بحيث أصبح من عادة عدد من الجنوبيين المحافظين أن يصوتوا فى جانب المرشح الديمقراطى لأى منصب عدا أعلى المناصب كلها وهو منصب رئيس الجمهورية ، وقد دعا نجام أيزنهاور — الذى قسم هيئة الناخبين مرتين تقريباً إلى نصفين متساويين — بعض المراقبين إلى التساؤل عما إذا كان الجنوب على شفا ثورة سياسية ، ومع ذلك فقد كان أيزنهاور بطلا يعلو فوق السياسة (بما فى ذلك سياسة الجمهوريين) ومن المشكوك فيه أن يصل أى مرشح جمهورى فى السنوات القادمة إلى المرتبة التى وصل إليها .

إن الحقيقة اليوم هى أن الجنوب الذى يصبح يوماً بعد يوماً أقلية فى ثروته وفى عدد سكانه ، يود أن يبقى ديمقراطياً ، ولعله يرغب اليوم فى أن يظل ديمقراطياً أكثر مما كان يرغب فى ذلك منذ عشر سنوات ، وذلك بعد صدور الحكم فى قضية *Brown v. Board of Education* ، وإن أحزابه الإحدى عشرة المستقلة ستحضر إلى كل مؤتمر ، مصممة على أن تكون ديمقراطية مغلصة ،

إذا سمحت لها التسعة والثلاثون حزباً الأخرى ، وسيعود زعمائها إلى بلادهم ليستريحوا أو ليكونوا حزباً ثالثاً عابراً ، أوليئناصروا للرشح الجمهورى إذا فرض الشمال ميثاقاً للحقوق المدنية ، ومرشحاً عنيقاً فى دعوته لهذه الحقوق .

إن أحداً لا يعرف أبداً ما الذى ينوى زعماء الشمال عمله فى هذا الشأن ، لأن الضغط عليهم شديد لىكى يصبحوا حزباً تحرريكياً ، ولرغبتهم فى الاحتفاظ بالمائة والثمانية والعشرين صوتاً المضمونة . لقد استطاع الديمقراطيون أن يعيشوا فى وفاق نسبي بالرغم من انقساماتهم التاريخية فى عهد كليفلاند وويلسون ، ولقد حزت بعض الانقسامات كثيراً فى روح الحزب كالعداوة بين كليفلاند وبريان ، ولكن بحىء فرانكلين روزفلت وبقاءه غير من كل ذلك ، فقد جعل العهد الجديد من زنوج الشمال ديمقراطيين مخلصين ، وأصبح على الحزب أن يسعى للاحتفاظ بولائهم وإلا لخاطر بالهزيمة فى ولايات رئيسية ، ولقد مهد العهد الجديد الطريق لوجود الدولة الخيرية ، وأصبح من الواجب على الحزب أن يهتم اهتماماً بمصالح المجموعات العاملة فى المدن .

وباعتباره حزباً لزنوج الشمال ، ومدافعاً عن الحقوق المدنية أصبح بمثابة حزب للعمال ، منادياً بزيادة الضرائب وزيادة الاتفاق ، وبالإصلاح ، وأصبح إهانة لمخافى الجنوب وهم كثيرون وذوو قوة ، وقد أصبحت هذه الإهانة الزدوجة أحد العوامل الفعالة فى حياة الكونجرس . وإن الديمقراطيين ليتحدون كالجهوريين عند نظر المسائل الخارجية أو مشكلات الدفاع والزراعة والضرائب الجمركية ، ولستهم ينقسمون عند مناقشة الحقوق المدنية وتنظيم العمل .

إن رجال تكساس وتنيسى الذين لم يعودوا من النوع المألوف فى الديمقراطيين الجنوبيين ، يبذلون جهدهم لعمل تساويات مقبولة ، أما قدامى الديمقراطيين فى الشمال والجنوب فيسيرون بحفنة بقدر ما تسمح به مبادئهم ودوافعهم الانتخابية .

ولكن الانقسام عميق ، وسوف يزداد عمقا بمرور السنين ، وقد ينتهى إلى ما لا طاقة لكلا الجناحين به ، وأهم نتيجة لهذا الانقسام هى التحالف الذى اضطر إليه كل من محافظى الجنوب الديمقراطيين ومحافظى الشمال الجمهوريين فى كل من مجلس النواب والشيوخ ، وهو التحالف الذى يرى بعض الأشخاص أنه سيكون يوماً أساساً لحزب جديد .

وإن ما تقدم ليقودنا بداهة إلى الكلام عن الانقسامات فى الحزب الجمهورى ، التى تمتدى بكثير التعارض الضرورى بين مصالح كل من الشرق والغرب ، والصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ، والضواحي والمدن . لقد نشأ الجمهوريون فى البداية كاتحاد ضعيف من مصالح متعارضة لم تكن تتفق سوى فى إبقاء الرق بعيداً عن البلاد .

وفى السنوات العشر بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٨ ، تمكن رجال الأعمال من الوصول إلى مركز السيطرة على الحزب ، فى حين أصبح على غيرهم بما فى ذلك أصحاب العقول القديمة الذين أسهموا فى إقامة الحزب منذ البداية ، أن يكافحوا بقدر ما يمكنهم الكفاح ليفوزوا بنصيبهم من النفوذ والمكافآت . وإن الانقسام للبكر ، الذى اتخذ ستة أشكال فى خلال قرن من الزمان ، ما يزال قائماً حتى اليوم كحقيقة من حقائق الحياة المسلم بها من الحزب . وقد كان النزاع فى عام ١٨٨٠ بين التزميتين Stalwarts والمولدين (Half Breeds) وفى عام ١٩٠٠ كان النزاع بين النظاميين Regulars والتقدميين ، أما اليوم فإنه يدور بين المحافظين والجمهوريين الحديثين ، وبالرغم من أنه يمكن إرجاع انقسام الجمهوريين جزئياً إلى اختلاف الأقاليم والطبقات والمصالح الاقتصادية ، فإن هذا الانقسام يقوم أساساً على الاختلاف فى المبادئ ، فهو خلاف مذهبى يقوم بين الموافقين على المسئوليات الجديدة التى أنشأها روزفلت وترومان ومثالهم الحاكم ديوى وجريدة نيويورك هيرالد تريبيون ، وبين المعارضين لهذه

للسئوليات ويمثلهم عضو الشيوخ هيكناور وجريدة شيكاغو تريبيون ، ويبدو هذا الانقسام أيضاً كنزاع بين محافظة مديري الشركات ومحافظة زعماء المدن الصغيرة .

ولا شك أنه كان من صالح معظم زعماء الحزب حسم الخلاف لا التماهى فيه . وقد استطاع الرئيس أيزنهاور ، وهو كما يبدو من الجمهوريين الحديثين ، أن يصل بثبات إلى رجال اليمين ، كذلك كان عضو الشيوخ تافت وهو نموذج المحافظين القدامى ، يترك الباب مفتوحاً دائماً لأهل اليسار ، كما أن عضو الشيوخ ديركسن قد تردد عدة مرات بين المعسكرين تبعاً للاتجاه السائد ، وقد حقق نائب الرئيس نيكسون معجزة بجزائه لرضاء الجانبيين معا ، ولكن الجمهوريين فى جميع أنحاء البلاد تناسوا ميولهم ، محاولين بذلك أن يقفوا معا ويتغلبوا على الديمقراطيين ، ومع ذلك فإن أى شخص يرى خطوات الجمهوريين فى الكونجرس وفى مؤتمرات الترشيح ، لابد أن يكشف الاتجاهات المتعارضة التى تفرق بين معظمهم .

وقد ظهر الانقسام الجمهورى الحديث جلياً لأول مرة فى خلال انعقاد مؤتمر فيلادلفيا عام ١٩٤٠ ، وكان وندل ويلكى هو العامل الذى حول الاتجاهين النامضين إلى معسكرين يعتز كل منهما برأيه ، وقد ثبت من وجود معسكر هذا المولد الذى تعهد بأن يكون أحسن وأكفأ معسكر وأنظف من فرانكلين روزفلت فى قيادة عجلة التقدم ، ومعسكر روبرت تافت الذى تعهد بأن يعيد عجلة التاريخ إلى الوراء عامين على الأقل ، أن كلا من المحافظين والتقدميين يعتبرون قوة فى الحزب ، وأن أى وفاق بينهما لا بد أن يكون ضعيفاً ، وأن ذلك ليثبت أيضاً أن الحزب الجمهورى لن يرشح لرئاسة الجمهورية إلا شخصاً ينتمى إلى الجناح التقدمى ، وإلا أصيب بكارثة .

لقد خلق فرانكلين روزفلت الاقتصاد الحديث بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٠ ،

وبذلك أسهم جدياً في إيجاد الانقسام الذي تمثل بعد ذلك في شخص ويلكى وتافت ، كما أنه هو وترومان قد ابتكرا الدبلوماسية الحديثة في السنوات ما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٧ وبذلك أسهما في زيادة رقمة هذا الانقسام الذي تمثل في فاندبرج وبريكر . والجنح التقدمي في الحزب الجمهوري الذي أيد الضمان الاجتماعي ومؤسسة وادي تنيسى ، يؤيد اليوم سياسة ترومان ، وحلف شمال الأطلسي ، أما الجناح المحافظ ، الذي أفرعه الضمان الاجتماعي ومؤسسة وادي تنيسى ، فهو يتخوف اليوم من المفاسد التي نخوضها في الخارج (١) .

إن التقدمية التي يدعو إليها الجمهوريون الحديثون تقدمية حذرة ومعتدلة ، وإن الرجعيين من الجمهوريين تعلموا أن يعيشوا في العالم الجديد . ومع ذلك فلاشك في وجود ثغرة واسعة بين تفكير وآمال أشخاص مثل كيس من نيوجرسي ، وجافينز وكوبر ، ومثل جولدوتير وكيهارت وبريدجز ، وقد تمكنت شخصية أيزنهاور السامية من أن تجعلهم يتعاونون معاً ودياً ، ولكن الانقسام قد يزداد عمقا ليصبح جرحاً خطيراً ، وسيصبح من أهداف زعماء الحزب الأمانة ويمثلهم كل من أيزنهاور وديركسن أن يحولوا دون حدوث ذلك ، وفي نفس الوقت سيظل الاتجاه قوياً نحو الحد من تدخل الحكومة في الشؤون الداخلية وخفض الضرائب والإقلال من الانقسام في المشكلات الخارجية ، وسيعمل الحزب على أن يكون محافظاً عاملاً ، بالسعي للانتصار على الديمقراطيين في الانتخابات التالية .

(١) إن انقسام الجمهوريين في شأن السياسة الخارجية يقوم على أساس إقليمي ومذهبي ، كما يبدو من الجدول التالي الذي أوردته صمويل ليل :

الإقليم	الاختبار الإعادة مشروح والأجور مارشال للخدمة	أسوات الجمهوريين المطالبين بالمزلة				النسبة المئوية للمعارضين من بين المجموع الكلي للجمهوريين		قوانين المصونة الخارجية	
		١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
الغرب الأوسط	٩٨	٩٧	٤٧	٧٦	٧٠	٦٩	٦٥		
الشرق	٧٠	٦٨	٤	٢٤	١٣	١٣	١٩		
الباسفيك	٦٠	٨٠	٤	٣٠	١٨	٢٠	١٩		
جميع الجمهوريين	٨٩	٨٦	٢٥	٥٣	٤٠	٤٠	٤٠		

From Revolts of the Moderates, 98, by permission of the publisher, Harber and Brothers.

ويبدو أن معظم السياسيين الأمريكيين مستعدون لتقبل الوضع الحالي ، وذلك باستثناء جماعات صغيرة من المتطرفين في كل من الحزبين . فالطريق إلى اليمين في نظر الجمهوريين للمتمردين يمر خلال أحزاب الصغرى المحافظة التي تنشط عند كل انتخاب وترشح لرئاسة الجمهورية أشخاصاً كالجنرال مالك آرثر أو كولمان أندروز ، والمنفذ إلى اليسار هو الطريق الذي سلكه عضو الشيوخ مورس : التحول إلى الحزب الديمقراطي . أما بالنسبة للديمقراطيين للمتمردين فإن اليمين طريقين : حزب حقوق الولايات للجنوبيين ، وأذرع الجمهوريين المفتوحة للترحيب بالشمالين ، ولا يتجه إلى اليسار إلا بقايا الاشتراكية الأمريكية ، وإن حال السياسة المتطرفة في هذه البلاد لخال مؤسسة ، وعلى المتطرفين أن يحموا أشقياء مع الديمقراطيين ، أو أن يعيشوا وسط الحطام لاحول لهم ولا قوة ، والواقع أنه لا مجال في سياستنا للأسلوب الثوري .

إن من أسباب قوة الحزبين الرئيسيين الحالية ، التسويات التي أصبح الكونجرس في ظلها بمثابة للاتجاهات المحافظة في الحزبين ، ورئاسة الجمهورية ممثلة للاتجاهات التقدمية ، وأسباب هذا الوضع تكمن في نظمنا وعاداتنا ، وقد تظل سائدة لبعض الوقت في المستقبل .

وأول هذه الأسباب هو بلا شك ازدواج طريقة الانتخاب للنصوص عليها في الدستور والتي جرى العمل عليها ، فنحن ننتخب الكونجرس وفقاً لنظام معد ليلائم الولايات الزراعية الصغيرة ، وبالتالي المصالح المحافظة^(١) ، وننتخب رئيس الجمهورية وفقاً لنظام يقوم أساساً على استخدام قائمة انتخابية عامة ، وهو يتلاءم مع الولايات الكبيرة الصناعية ، وبالتالي مع المصالح التقدمية . والسبب الثاني هو ما جرت عليه الأحزاب من ضرورة اختيار مرشح تقدمي لرئاسة الجمهورية ،

Gordon E. Baker, Rural versus Urban political Power, (Garden City, ١٩٥٥), Chap. 5.

وإلا تعرضت لمزمنة ساحقة ، وترك الترشيح للكونجرس في يد للفظات الإقليمية والمحلية . والسبب الثالث هو عادات الأمريكيين المستقلة ، فالملايين منهم يميلون إلى اختيار نوع من الأشخاص في الكونجرس ليثمل مصالحهم الواسعة . أما السبب الرابع فهو ما يمكن تسميته بمقتضيات الرئاسة ، فطبيعة هذا المنصب تفرض على من يشغله أن يهتم وأن يتخذ مواقف إيجابية تجاه العالم ومشكلاته ، ومهما كان عضو الشيوخ تافه مخلصاً وحازماً في دعوته للحرية ، فمن الصعب تصور أنه لو فاز بالرئاسة فإن تصرفاته ستختلف كثيراً عن تصرفات آيزنهاور .

أما السبب الأخير فهو لوائح وعادات الكونجرس ، فبفضل نظام الأقدمية وهو وليد العادات ، يقود الكونجرس اليوم أشخاص تكرر انتخابهم من مناطق مضمونة ، والديمقراطيون^(١) من هؤلاء الأشخاص يأتون غالباً من الجنوب من ولايات الحدود وإن كان قليل منهم ينتهي إلى ولايات الشمال ، أما الجمهوريون فيأتون غالباً من المدن والولايات الصغيرة ، وفي مجلس الشيوخ الحالي ينتهي رؤساء ثمانية من أهم عشر لجان إلى ولايات الجنوب ، وأياً كان الشيوخ : رسل وروبرتسون ويبرد وإيستلاند فإنهم ليسوا ذوى أفكار تقدمية ، وليس من المحتمل أن يكونوا مرشحين لرئاسة الجمهورية ، وفي آخر مجلس للنواب سيطر عليه الجمهوريون كان رؤساء اثنتي عشرة لجنة من اللجان الهامة ينتمون إلى مناطق نفوذ للجمهوريين ككنساس وميتشيغان ونبراسكا وشمال نيويورك وجنوب إلينوى .

ومهما يكن من أمر النواب تابرويد ، من نيويورك ، وماونل هوفان ، آن وفيلد ، فإنهم لم يكونوا جمهوريين حداثيين تماماً ، ولا يعتبر الجمهوريون الحداثيون والديمقراطيون التحرريون — ومعظمهم يأتي من مناطق سحدية

(١) George Goodwin, Jr., The Seniority System in Congress, APSR, LIII (1959), 412. An interesting study of the "legislative parties" is David B. Truman, The Congressional Party (New York, 1959).

تتجاذبها التيارات السياسية مدأً وانحساراً — من العوامل الفعالة في زعامة الكونجرس ، فإن قواعد الكونجرس وعاداته تقف ضدهم .

والواقع أن كل حزب يعتبر في الحقيقة حزبين : حزباً يسيطر على المؤتمر ويرشح رجالاً لتقديمين بطبيعتهم أو بمظهرهم لرئاسة الجمهورية ، وحزباً يسيطرته مقصورة على المؤتمر منذ سنوات ، وما يزال يعمل على ممارسة قيادة محافظة في الكونجرس .

ولا شك في وجود روابط متعددة بين الحزب المسيطر مؤقتاً على البيت الأبيض . والحزب الذي يحمل نفس الاسم في الكونجرس ، والرئيس سواء ، كان ديمقراطياً أو جمهورياً يوافق على تخفيف بعض طلباته إرضاء لحلفائه في الكونجرس ، وزعماء الحزب في الكونجرس الذين يشعرون بضغط البيت الأبيض ، سيحاولون أن يكتسبوا ميولهم المحافظة ويحييوا طلبات الرئيس الحكيمة . ومع ذلك فهناك توتر دائم بين الحزبين الديمقراطيين ، يقابله توتر بين الحزبين الجمهوريين ، وكل منهما هدف للانقسامات التي تحيا أحزابنا فيها منذ أجيال .

إن المسافة بين موقف كل من تافت وأدلاي ستيفنسون من المسائل الداخلية والأمور الخارجية ، هي مقياس صحيح لقياس المسافة بين الحزبين ، وإجابة واعية لمن لا يزال يسأل عن الفرق بين الديمقراطيين والجمهوريين ، وأكرر أن هذا الفرق في الاتجاهات والميول لا في المبادئ ، وفي معظم أنحاء هذه البلاد يتخذ هذا الفرق صورة خلاف بين حزب الطبقة العاملة ، الجيل الجديد ، المدن الصناعية ، ذوى الميول الإصلاحية ، والاتفاقية ، وبين حزب الطبقة للتوسعة ، الريف ، الضواحي ، الجيل القديم ، ذوى الميول نحو إبقاء الحال على ما هي عليه ، والادخار ، وبالتمسك في أفكار الديمقراطيين نجد مشروعات لإقامة ٤٠٠٠٠ وحدة سكنية وإرسال ٣٠٠ جزار لفنانا (سواء كانت غانا تريد هذه الجزارات أم لا) . وبالتمسك في أفكار الجمهوريين نجد آمالاً في تخفيض الضرائب وفي ميزانية متوازنة .

وما يزال هناك من يصر على أن هذا ليس اختلافاً كافياً ، وكل حزب من

الأحزاب يعتبر اتحاداً متساهلاً يضحى في خلاله بالميلول الرئيسية على مذهب وحدة صورية .

وفي كل منهما ، قد يوجد رجال مهمون يبدو أنهم يصوتون في أغلب الأحيان في جانب الحزب الآخر بدلاً من حزبهم ، ومثالهم عضو الشيوخ لوشى من أوهايو وعضو الشيوخ جافيت من نيويورك ، ولئن يشكون أستطيع أن أقول فقط إن هذا هو الوضع الطبيعي في نظام للحزبين يعمل وفقاً للدستور يوزع السلطات .

ولندع أى ناقد للأحزاب الأمريكية يذهب إلى أى بلد آخر يأخذ بسياسة الحزبين ، وهناك أيضاً سوف يسمع شكاوى من عدم وجود فروق حاسمة بين الأحزاب^(١) ، وواجب مواطني كل بلد ، وبخاصة مواطني الولايات المتحدة ألا يكونوا أبداً واثقين من « الفروق الحقيقية » بين الحزبين ، وألا يكونوا واثقين من أن أصواتهم ستكون ذات تأثير ، وأن يكونوا دائماً متنبهين إلى المرشحين للشقين ، وأن ينظروا دائماً تحت الرداء الحزبي ليتبينوا حقيقة الرجل الذي يتخفى تحته .

وإذا كان قرأى قد تعلموا من هذا الفصل أن يقوموا بذلك الواجب بسهولة أكثر ، فإن ذلك يرضى ، أما إذا كانوا ما يزالون يرفضون الاعتراف بوجود فروق بين الديمقراطيين والجمهوريين ، فإنى أجد نفسى مضطراً إلى القول بأنه لا توجد فروق بالنسبة لهم على الأقل^(٢) .

(١) David Bulter, "American Myths about British Parties," Virginia Quarterly Review, XXI (1955), 46.

(٢) وفقاً لدراسة طويلة المدى قام بها مركز روبر بكنلي وليامز ، فإن أغلبية كبيرة من الأشخاص البالغين يرون فرقاً واضحاً بين ميول واتجاهات كل من الحزبين ، وقد أجرى الاستفتاء بقصد التحقق من الفكرة الشائعة وهي أن الحزب الديمقراطي هو حزب العمال والفقراء وأن الحزب الجمهورى هو حزب الأعمال والأغنياء ، أما في مجال السياسة الخارجية فإن الجمهور لا يرى إلا فارقاً ضئيلاً بين الحزبين وإن كان يرى في بعض الأوقات أن الحزب الجمهورى أنجح في تجنب الممارك المفتوحة .

(Baily, Condition of our National Political Parties, 22).

الفصل الخامس

مستقبل السياسة الأمريكية

قد يرى بعض القراء أن هذا العنوان محل تساؤل ، إذ أن المراد معرفته هو هل للسياسة الأمريكية مستقبل ؟ أى ضمان لنا فى بقاء سياسة التسوية والاعتدال والمساومات والثقة للتبادلة ، ودبلوماسية الجماعة ، فى وسط هذا العالم المتوحش ، وهذا المجتمع المجهنم الذى يبدو أننا سنواجهه ؟ أى حق لنا لنفترض أن مستقبل الحزب الأمريكى سيكون امتداداً طبيعياً لماضيه غير العادى ؟ .

وإنى أجيب على هذا التساؤل بأنه لا يوجد ما هو أصوب أو أشد يقيناً من أن نفترض أن الديمقراطية الأمريكية نفسها مستقبلاً يكفى على الأقل ليجعلنا نعمل ، ونخطط ونحلم كما كنا دائماً . وإذا كان لديمقراطيتنا مثل هذا المستقبل ، ولا شك أنه لها ، فإن سياستنا أيضاً سوف تستمر فى الازدهار كما ازدهرت فى الماضى ، وقد تصبح أكثر تنظيماً وأكثر استناداً إلى اللبائى ، وقد توجه إلى أهداف تختلف كثيراً عن الأهداف التى عملت لتحقيقها تحت توجيه كل من جيفرسون ولنكولن وويلسون وأيزنهاور وجون بيكلى وثرلو وويد ومارك هانا وجيمس فيرلى ، ولكنها ستظل مع ذلك محتفظة بالأسلوب الأمريكى ، وسنظل قادرين على الحكم على حالة ديمقراطيتنا من خلال حالة سياستنا .

ويجب أن أكرر ما أعتقد من أن الأحزاب مفيدة وفعالة ، ولا يمكن الاستغناء عنها كأدوات للديمقراطية الدستورية . إن دولة كالولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى أو السويد ، قد ترغب فى استبدال نظام حزبى بنظام آخر ، ولكنها لا يمكن أن ترغب أو أن تختار المضى فى طريقها بلا نظام حزبى على الإطلاق ، فى نفس الوقت الذى ترغب فيه أن تظل ديمقراطية دستورية ، فجوهر الديمقراطية هو السياسة ، وسياسة بلا أحزاب فى مجتمع واسع متناظر ليست فى الحقيقة بسياسة على الإطلاق .

وما دام للسياسة الأمريكية مستقبل ، فيجب أن نبذل ما فى وسعنا لننظر

خلال ذلك للمستقبل ونرى ما يعده لنا . وإنى أنوى أن أفعل ذلك عن طريق التنبؤ ووصف العلاج .

فأتكلم أولاً عن المحتمل حدوثه على مسرح السياسة الأمريكية في الجبل القادم ، أى بين اليوم وعام ١٩٨٤ ، وثانياً عما يجب أن يحدث ، وستكون تنبؤاتى ، تنبؤات مؤرخ سياسى يسعى لأن يلقى بالاتجاهات الحاضرة في مستقبل وضعت معالمه فلا ، أما وصفى للعلاج فسيكون وصف عالم سياسى يرى من الحكمة في النظام الحزبى الأمريكى أكثر مما يراه كثيرون من زملائه للوطنين . وليس لديه الاستعداد لكى يبحذ حصول تغيرات فجائية في الأساليب التقليدية لإنجاز الأعمال العامة . وإنى أعتقد أنه يجب على أن أنه قرأتى — كما لو كانوا لم يدركوا بأنفسهم — إلى أن هذا الفصل من الكتاب من عمل شخص يكن تقديراً وإعجاباً بالنظام السياسى الأمريكى .

وقبل أن ننظر أمامنا إلى سياسة عام ١٩٨٤ ، يجب أن نلاحظ سياسة المستقبل القريب ، وهى التى يتجهها سنوياً حزبانا العظيان ، فإيهما ليس هو الجبل القادم بل الانتخاب القادم . وقد يكون التركيز على المستقبل القريب غير صائب ، ولكنه الطريق إلى السياسة العملية ، وهى السياسة التى نمارسها في هذه البلاد ، والتى تتلخص في تكوين أغلبية انتخابية بدلاً من وحدة مذهبية ، وفى كسب السلطان بدلاً من استخدامه .

إن أحزابنا تهتم بجميع الانتخابات التى يتحتم عليها خوضها ، ولكن ما يجعلها تنشط في الواقع هى الانتخابات التى يحل موعدها كل أربع سنوات . وقد توقع هاملتون أن يأتى يوم تذوب فيه كل مشكلات الولايات في مشكلة واحدة هى : من يكون الرئيس القادم ؟ ولقد أتى ذلك الزمن ، وهو زمن لانهاية له ؛ فلا انتخاب القادم للرئيس يبدأ في اليوم الذى ينتهى فيه الانتخاب السابق ، وذلك يعنى أن للمستقبل مائل دائماً أمام أحزابنا .

واتخابات الرئاسة التي توفق الأحزاب من التفكير السلبي إلى العمل الحازم ،
تجمل منها أيضاً أحزاباً قومية ، بقدر مايسمح به نظامنا الاتحادى . وأهمية الرئاسة
بالنسبة لأحزابنا لا يمكن تقديرها ، وقدقارب آرثر ماكاهون الحقيقة عندما لاحظ
أنه يمكن وصف الأحزاب الكبرى بأنها محالقات ضعيفة بقصد كسب السلطة
متمثلة فى رئاسة الجمهورية (١).

إن الهدف من وجود أحزاب أمريكية على مستوى الأمة ، وإن العامل
الذى ينشئ اتحاداً من خمسين دوقية كبرى ، ومن مئات المقاطعات الصغيرة ،
هو انتخاب رئيس الجمهورية . ويبرز الحزب القومى فجأة إلى الحياة عند انعقاد
مؤتمر الترشيح ، ويبدو خلال الشهور الثلاث أو الأربع التالية كمنظمة أقيمت
لتعمل بنشاط فى أنحاء البلاد ، وعندما تنتهى الانتخابات يعود فيتجزأ إلى مئات
من الأجزاء المستقلة ، التى يخوض كل جزء منها انتخاباته المحلية دون اهتمام كبير
بالأجزاء الأخرى ، وتنتظر اليوم الذى يجذبها فيه مغناطيس الرئاسة الضخم ، لتنظم
فى جيش ، إن لم يتصف بالطاعة العمياء ، فهو على الأقل يسير فى نفس الاتجاه .

إن للمستقبل المباشر لكل حزب يبدو إذن فى صورة مشكلة إيجاد الرجل
الذى يستطيع أن يضع البيت الأبيض تحت رايته، ولننظر إلى الوسائل التى يتبناها
كل من الديمقراطيين والجمهوريين لحل هذه المشكلة ، لأن ذلك يمكننا من معرفة
الكثير من صفاتهما المشتركة ، وأساليبهما الخاصة . وإنى لأتوق فى قرأى العلم
ببعض نظم وإجراءات الحملات الانتخابية الرئاسية: كيف تسير خطوة أثر خطوة،
من مرحلة الحملات الانتخابية داخل الأحزاب ، وانعقاد مؤتمرات الولايات
واجتماع اللجان ، والمؤتمرات القومية ، والحملة الانتخابية ، والاستفتاء ، واجتماع
مندوبى الناخبين وهكذا إلى آخر إجراء وهو إحصاء الأصوات وإعلان الفائز .
وما يهمنى ببيان هو القواعد التى تحكم نشاط كل حزب فى سبيل المجد ، والى

تؤدى إلى اختيار نموذج معين من الرجال كمرشح لرئاسة الجمهورية ، واستبعاد كثير من النماذج الأخرى .

ويجب أن نحاط علماً بالاختبارات التى يجب أن يخوضها الأشخاص الذين يزكون أنفسهم ، أو تزكيهم الأحزاب للترشيح . فليسوا جميعاً مؤدبين وعقلاء ، بل إن الكثيرين تفوح منهم رائحة الحقد والسوقية ، وهذه الاختبارات هى القوانين غير المكتوبة التى تحدد الصلاحية للرئاسة ، وهى أحسن إجابات لهذه الأسئلة الصعبة : أى نوع من الرجال يمكن ترشيحه ليكون رئيساً للولايات المتحدة ؟ وأى نوع لا أمل له فى أن يرشح ؟ ونحن لا نتناول هنا الصفات التى يجب توفرها فى الشخص أو التى يجب تنميتها فيه حتى يكون رئيساً كفتاً ، وإنما نتناول السجايا والمميزات التى يجب أن يتصف بها الشخص قبل أن يكون له الحق فى أن يفكر فى رئاسة الجمهورية . وكثير من هذه السجايا لا يمكن تنميتها . كأنهم أيضاً بالصفات الدينية والطبيعية والاجتماعية ، والعنصرية والجغرافية ، التى تجعل من الشخص غير أهل لهذا الترشيح ، مهما كان موهوباً ولا معاً .

ولأجب على الأسئلة فى صورة قد لا تبدو علمية ، ولكنها مليئة بالحققة . وإذا كانت قراءاتى فى التاريخ الأمريكى ، وكان فهمى للقيم الأمريكية صحيحاً كله ، فإننا نستطيع القول بأن الشخص الذى يطمح فى رئاسة الجمهورية :

أولاً : يجب أن يكون — وفقاً للدستور — بالغاً من العمر على الأقل خمسة وثلاثين عاماً مواطناً بال ميلاد ، ومقيماً فى الولايات المتحدة لمدة أربع عشرة سنة .

ثانياً : يجب أن يكون — وفقاً للقانون غير المكتوب — أبيض ، ذكراً ومسيحياً ثالثاً : يجب أن يكون عمره فى الغالب أقل من خمسة وستين عاماً ، وفى صحة جيدة وأن يرجع أصله إلى شمال أو غرب أوروبا .

رابعاً : يجب أن يكون — وفقاً لما جرى عليه العمل — بالغاً من العمر أكثر من خمسة وأربعين عاماً ، ومن ولاية أكبر من كنتكى ، وأن يكون رجل

عائلة ، من أصل إنجليزي ، محارباً قديماً ، بروتستانتياً ، دارساً للقانون ، من مدينة صغيرة ، رجل مجتمع ، عصامياً (وخاصة إذا كان جمهورياً) .
خامساً : يبدو أنه لا يهتم أن يكون متخرجاً في كلية ، من صغار رجال الأعمال ، حاكماً لولاية ، عضواً في الكونجرس ، وزيراً ، أو مرشحاً مهزوماً في انتخابات سابقة للرئاسة بشرط أن يظل بعد هزيمته متخذاً سمت المحارب بين السعداء .

سادساً : يجب - وفقاً لما جرى عليه العمل - ألا يكون من ولاية أصغر من كنتيكي وألا يكون مطلقاً أو عزباً ، أو كاثوليكياً ، أو كاثوليكياً سابقاً ، أو رئيساً لشركة أو مرشحاً هزم مرتين في انتخابات الرئاسة ، أو جندياً محترفاً ، أو سياسياً محترفاً ، أو ثرياً ثراء فاحشاً .

سابعاً : وهو لا يمكن بحسب الغالب أن يكون من الجنوب (١) ، أو من أصل بولندي أو إيطالي أو سلافي ، أو موظفاً اتحادياً ، أو قسيساً .

ثامناً : وهو لا يمكن أن يكون بحسب القانون غير المكتوب - زنجياً ، أو يهودياً أو امرأة أو ملحداً .

تاسعاً : ووفقاً للدستور ، لا يمكن أن يكون رئيساً سابقاً ، قضى في الخدمة فترة ونصفاً ، ولا أن يكون عمره أقل من خمسة وثلاثين عاماً ، أو أن يكون مواطناً بالتجنس أو منفياً .

ويمكن إبداء عدة ملاحظات على هذه القائمة :

فأولاً : قد تعمدت إغفال عدد من الصفات غير المحسوسة : كالسمعة والمظهر والفضاحة والذكاء والاعتدال في وجهات النظر والذوق ، والرغبة في العمل

(١) لعدة أسباب لست واثقاً من أن تكساس تعتبر ولاية جنوبية أو غربية ، ولكنني أظن أنها ما تزال ولاية جنوبية بحيث لا يمكن من الناحية العملية ترشيح أحد أبنائها ، وقد أكون غلطاً في ظني هذا .

الشاق والخدمة بإخلاص ، وهى عوامل ذات أهمية قصوى فى تحويل الشخص الصالح إلى مناضل خطير من أجل الترشيح ، وما حاولت إدراجه فى القائمة هو الصفات البدئية ، والعيوب التى تمنع من الترشيح ، مما يجعل عدد الصالحين لا يتجاوز مائة من الأمريكيين .

ثانيا : فإنه يمكن التناضى عن أية قاعدة من القواعد المنصوص عليها فى الطائفتين الرابعة والسادسة لصالح شخص لامع تتقل كثيرا كفة حسناته الأخرى ، وقد كان ونلد وبلكى رئيسا لشركة ، وكان أدلاى ستيفنسون مطلقا ، وقد هزم وليم جاننج برايان فى الانتخابات مرتين ، وكان آل سميث كاثوليكيًا ، ومع ذلك فقد رشحهم للرئاسة سياسيون دهاة كانوا يتوقعون فوزهم ، ويجب أن نذكر أن واحداً منهم لم يفز، ونستطيع أن نقول إن كلا منهم قد فقد عدداً ضخماً من الأصوات بسبب عيبه الخاص .

ثالثا : فإن القواعد لا تطبق بدقة صارمة بالنسبة للمرشحين لمنصب نائب الرئيس ، وقد أثبت ترشيح الديمقراطيين لجون سباركان من ألاباما فى عام ١٩٥٢ لهذا المنصب أنهم مستعدون لإعطاء المركز الثانى لشخص يرويه غير صالح للمركز الأول ، وكذلك الحال بالنسبة للجمهوريين الذين رشحوا ريتشارد نيكسون لمنصب نائب الرئيس ، فى حين أنهم ما كانوا ليرشحونه لمنصب الرئيس عام ١٩٥٢ ، وقد يأتى يوم يرشح فيه أحد الأحزاب امرأة لهذا المركز الثانى .

ولا أستطيع أن أضن قابلية أى بند من بنود هذه القائمة ، وخاصة الواردة ضمن الطوائف الوسطى ، للبقاء لأكثر من ربع قرن قادم . فبالرغم من أن أذواقنا وآمالنا المشتركة ثابتة إلى حد العند ، فإن عدداً قليلا منها على الأقل قابل للتغيير ، كما تغير فى الماضى تحت ضغط التقدم الاجتماعى والإصلاح . وإذا كان الأشخاص الذين يرجع أصلهم إلى إيطاليا أو بولندا غير صالحين اليوم للترشيح ،

فقد يصبحون صالحين عام ٢٠٠٠ . وقد كان الكاثوليك غير صالحين عام ١٩٠٠ ، ولكن صلاحيتهم تزداد مع كل إحصاء للعقائد في الولايات المتحدة . ولقد وصلنا إلى حد قد يضر فيه الحزب وبخاصة الحزب الديمقراطي — بنفسه إذا رفض ترشيح شخص كاثوليكي ذي زعامة شعبية ، وكان بالتالي صالحا للغاية ، ضررا أشد مما لو تحدى الحزب تحريما قديما يفقد قوته الآن تدريجيا ، ومع ذلك فإذا تساوى شخصان في سجاياهما ، فإن كفة البروتستانتى ترجح كفة الكاثوليكي في الترشيح وفى الفوز بمنصب رئيس الجمهورية .

ولم تتضمن تلك القائمة شيئا عن الأعمال والخيرة والسمعة القومية ، وإنى أتردد فى القول بأن هذه أيضا من الاختبارات التى يجب على كل مرشح أن يخوضها . ولقد مضت إلى الأبد أيام وليام ه . هاريسون ، ووارين ج . هاردنج وربما أيام وندل ويلكى . لقد تلقى الناخبون دروسا قيمة فى التاريخ وفى السياسة خلال الجبل للامضى ، وتعلموا أن يطالبوا بأشخاص كبار ليشغلوا أكبر المناصب لديهم ، وأن يمتنعوا من الاختيار بين مرشحين ذوى مواهب وخبرة ، ولم يعد يصلح للترشيح الأشخاص الضعفاء ، التوافه ، أو الأشخاص الذين يتعهدون فقط بأن يتحلوا بالرفقة والحلم ، وستنحصر الرئاسة من الآن فصاعدا فى الأشخاص الأقوياء المجرىين ، أو على الأقل الذين يظهرون بمظهر القوة والتجربة (ومن الممكن دائما أن نخضع فى ذلك) ونوع التجارب التى نطلبها فى مرشحينا هو الذى يجعلهم أنداذا لخروشوف ونهرو ودى جول ، وتزداد أهمية الرئاسة يوما بعد يوم كسلاح جبار نستعمله فى الصراع بين الأمم من أجل القوة ، ولذلك تقل أهمية الاعتبارات الحزبية فى انتخابات الرئيس عنها فى انتخاب أى موظف كبير آخر ، أو فى انتخاب المجالس التشريعية فى حكوماتنا القومية ، أو المحلية .

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات العامة التى تنطبق تقريبا بنفس الدرجة على كلا الحزبين ، فهناك اعتبارات أخرى من طبيعة خاصة لا تنطبق إلا بالنسبة

الحزب واحد . فكل حزب مشكلاته الخاصة في بحثه عن مرشح يفوز في الانتخابات ، ومشكلة الديمقراطيين تنبع من كونهم حزب الأغلبية في البلاد ، ومشكلة الجمهوريين تنبع من كونهم حزب الأقلية ، وتزداد مشكلة كل حزب نتيجة لاستقلال وعدم استقرار قسم كبير من الناخبين الأمريكيين . وقد سبق أن قلت بأنه إذا تساوت الأمور في الجانبين ، فإن الديمقراطيين لابد أن يفوزوا في كل انتخاب قومي ، ولكن الأمور أبعد عن التساوي في انتخابات الكونجرس عنها في انتخابات الرئاسة ، وإن الصفات الشخصية والمشكلات تهم في انتخابات الرئاسة ، أكثر مما تهم العادات السياسية والولاء .

إن مشكلة الحزب الديمقراطي هي تجنيد أغليته ، أى اختيار شخص كمرشح للسياسة يستطيع أن يقود ناخبي الحزب كلقطمان إلى مراكز الاقتراع ، وإذا كان من المهم إيجاد شخص يستطيع أن يحوز قبول الرجل غير للنحاز ، والمثقفين في الحزب الجمهوري ، فإنه يبدو أكثر أهمية إيجاد شخص يستطيع أن يوفق بين الفرق للتناحرة داخل هذا الحزب ، شخص يرضى به إيرلندو بوسطن ، ويهود بروكلين والأساتذة وأصحاب المهن الحرة ، والزراع وعمال المصانع البيض في جورجيا ، والزواج في هارلم ، وهذا عمل ليس من السهل إنجازه ، وخاصة اليوم ، ومشكلة الحقوق المدنية مثارة علناً . وللديمقراطيين تاريخ طويل في دبلوماسية الجماعة الناجحة ، ومن المتوقع أن يرشح الديمقراطيون في مؤتمراتهم القادمة أشخاصاً مجريين ، جذابين ، وصالحين ، تتوفر فيهم المستويات الثلاث اللازمة لطبيعة ومركز الحزب :

فأولاً : يجب أن يكون المرشح ابناً مخلصاً للحزب ، ومحارباً ملأت صدره الأوسمة وأثمنت جسده الجراح . ويبدو أن الديمقراطيين وهم أكثر إفراطاً من الجمهوريين في إخلاصهم ، أقل اهتماماً بالجري وراء القواد العسكريين ، وللتحولين حديثاً .

ثانيا : يجب ألا يكون معاديا عدا صريحا لأحد العوامل الرئيسية للكونة للاتحاد العظيم ، ويجب قبل أن يظهر آماله في الرئاسة أن يثبت أنه يقدر آلام الزوج ، وحقوق الولايات ، وزعماء الاتحادات العالمية ، والمهاجرين وصغار الزراع .

وثالثا : يجب ألا يكون ممزجا للعناية مع أحد هذه العوامل ، فكم لا يصح أن يكون جنوبيا ، وإلا لوح أحرار الشمال له بأقصتهم الدامية ، لا يصح أيضا أن يكون من أحد رجال أجهزة المدينة ، حتى لا يذكر الجنوب بآل سميث ، وكما لا يصح أن يكون من أصل بولندي ، أو إيطالي ، أو أن يكون يهوديا أو زنجيا ، أو مؤمنا بضرورة سيادة العنصر الأبيض ، أو موغلا في اتحادات العمال ، أو محترقا للدفاع عن الحريات المدنية ، فلا يصح أن يكون من الروم الكاثوليك أو من اللتغين .

وإذا انتقلت إلى الحالات الواقعية لوجدنا أن الديمقراطيين يحترمون قوانين الحزب غير المكتوبة ، التي كانت حتى عام ١٩٣٦ مستندة إلى أساس مكتوب هو قاعدة الثلثين المشهورة . وقد كان اختيار كل مرشح نتيجة لممارسة دبلوماسية الجماعة ، وإن كان اختيار آل سميث عام ١٩٢٨ قد جاء مخالفا لقوانين الحزب الديمقراطي غير المكتوبة ، وقد دفع الحزب ثمنه له وهو فقد خمس ولايات في الجنوب . واعتقد أن ترشيح شخص آخر كمعضو الشيوخ جلاسى من فرجينيا كان يؤدي إلى كارثة أفظع .

وقد عاد الحزب إلى طريقة التسوية القديمة في اختيار روزفلت ، وفي اختيار هارنى ترومان عام ١٩٤٤ لمنصب نائب الرئيس ، وقد مس اختيار ترومان عام ١٩٤٨ ، بالقوانين غير المكتوبة ، ولكن اختيار أدلاى ستيفنسون بعد ذلك بأربع سنوات خفف من هذا المساس إلى حد كبير . وإذا شك أحد في قيمة هذه القوانين فليحاول أن يملأ بأية وسيلة اختيار مؤتمر الحزب عام ١٩٥٢

لهذا الرجل الزاهد ، فهو ليس جنوياً ، ومع ذلك فهو مرتبط بالجنوب ، بروابط وثيقة وأصدقاء مخلصين ، وهو ليس من العمال الأحرار ، ومع ذلك فهو يؤيد اتحادات العمال ، وهو ليس بريبب للسياسة الحضرية ولكنه يستطيع أن يشق طريقه حول شيكاغو ، وليس كاثوليكيًا ولكنه ليس أيضًا بروتستانتيًا متعصبًا ، وليس يهوديًا أو أستاذًا أو صاحب مهنة حرة ، أو مهاجرًا من الجيل الثاني ، ولكنه رجل يعتبر هؤلاء الأشخاص من أقرب زملائه ، رجل لم يشتهر بمهنة معينة ، ذو نشأة أرستقراطية ، ولو جاء ستيفنسون من ميزوري ، وخدم عدة سنوات كمضو في مجلس الشيوخ ، أو وزير للدفاع ، ولم يكن مطلقًا لكان المرشح المثالي للحزب الديمقراطي الحديث .

ولكن الصعوبة جاءت من أنه رشح ضد المرشح المثالي للحزب الجمهوري ، وفي وقت لم تكن فيه الأمور الأخرى متساوية بسبب الشيوعية والفساد وأزمة كوريا . أما مشكلة الجمهوريين فهي اختيار مرشح يستطيع أن يحضر ناخبي الحزب إلى مراكز الاقتراع ، وأن يجذب عدة ملايين ممن يصوتون عادة لصالح الديمقراطيين أو لا يصوتون إطلاقًا . وشخص كأيزنهاور كان معدًا في السماء لمثل هذه المهنة . ولا شك في وجود شيء غير حقيقي بالنسبة لمهنية الصراع بين أيزنهاور وقوى تافت في مؤتمر شيكاغو ، ولو كان الشيخ تافت ديمقراطيًا صالحًا كما كان جمهوريًا ، لرشح لرئاسة الجمهورية مرتين على الأقل في حياته ، ولكن للأسف ، فقد كان جمهوريًا صالحًا للغاية ، وقد هزم مرتين لأن حزبه كان مدفوعًا بمنطق الأقلية إلى البحث عن مرشح يجذب أصوات المستقلين ، وما دامت تيارات السياسة تدور كما تدور اليوم ، فإن الجمهوريين يختارون الانتحار إذا اختاروا شخصًا من المحافظين القدامى . وقد فاق ريتشارد نيكسون - بتاريخه الخافل بالنجاح المذهل - الجميع في إقناع أصحاب اللهن الحرة ، وناخبي حزبه بأنه من الأقوياء Stalwarts ، وأكثر من ذلك بأنه يستطيع جمع شمل الحزب وجذب عدة ملايين من المستقلين والديمقراطيين . وما تزال المتعضيات التي دعت الجمهوريين

منذ عام ١٩٣٦ إلى اختيار أشخاص مولدين Half-Breeds كويلسكى ، وديوى وأيزنهاور ، قوية ، وقد يتوقع أن يكون نلسون روكفلر أقوى المنافسين ، ولكن نيكسون سحق معارضة ترشيحه ، ليس فقط بمخدماته الخيالية لأيزنهاور ، ومخدماته للحزب ، بل بإقناع الجمهوريين الحداثيين بأنه مؤمن بالمبادئ الدولية والحرية كروكفلر تماماً . ولما كان قد استطاع أن يقنع محافظى الجمهوريين بأنه الوارث الشرعى لروبرت تافت ، فلا شك أنه قد قام بعمل سياسى رائع .

ولأختم هذا الحديث عن المستقبل المباشر بالثناء على أكثر عملينا القومية إثارة وهى انتخاب رئيس الولايات المتحدة ، فهذا الانتخاب حتما حدث رائع ، حدث يمزج بين الدراما الرفيعة والكوميديا الدنيا ، بين الهدف العظيم والسياسة الرخيصة ، بين إقناع الجماهير والخيار الفردى ، كل ذلك فى تجربة أمريكية بحته فى طبيعتها ، وديمقراطية حققة فى روحها ، وهى عملية تدوم طويلا ، وتكلف كثيرا ، وتجمل من العقلاء حتى ، وتلقى بسياستنا بين برائن رجال الدعاية والإعلان ، ومع ذلك فهى تقوم بالعمل الضرورى بالطريقة التى يريدها معظم الأمريكيين أن تتم عليها ، وفى قيامها بهذا العمل تجعلنا أكثر اتحاداً منا فى أى وقت آخر ، وبدون هذه العملية لا يختلف نظامنا السياسى كثيراً ، ونجد صعوبة أكبر فى مواجهة تحدى الأمم الأخرى لنا . وإنى لأنفق مع الأستاذ بنكلى فى سائله : « بأى طريق آخر يستطيع الناخبون أن يكونوا على علم تام بمجرد وجود دولتنا القومية (١) ؟ » ومع والت ويتان الذى كتب فى ال Democratic Vistus : « إنى لأعرف أمراً أعظم ، وأحسن إعمالا ، وأصدق دلالة على الماضى من انتخابات أمريكية جيدة ، وإن الشعب الأمريكى على حق فى اعتقاده بأن أفدس عمل عليه أن يقوم به ، وأمتع مسرحية يستطيع أن يتمتع بمشاهدتها هى انتخاب رئيس الجمهورية كل أربع سنوات ، وهو الوقت الذى يدرك فيه الأمريكيون الدور الكبير الذى تلعبه الأحزاب فى إعمال نظام الانتخاب ، الذى عمل فعلا كأحسن ما يمكن خلال الثلاثين عاماً الماضية . »

وإذا عدنا إلى استعراض مستقبل أبعد ، لوجدنا أنه من السهل التنبؤ بأن السياسة الأمريكية عام ١٩٨٤ ستشبه إلى حد كبير السياسة الأمريكية في عام ١٩٦٠ ، وإذا كانت أحزابنا معدة لتخدم أغراض هذا الشعب وفقاً لنصوص هذا الدستور فإنه لن تكون هناك تغييرات جذرية في نظامنا السياسى ، إلا إذا سبق ذلك تغييرات جذرية في خلقنا القومى وفى شكل حكومتنا .

ولا يلوح فى الأفق شيء من هذه التغييرات . حقاً إنه من المستحب ومن المرجح أن يقال إننا نعيش فى عصر انتقالى ، أو حتى فى ثورة ، ولكن متى لم يمش الأمريكيون فى مثل هذا العصر ؟ وإذا كان الاقتصاد الضخم والتقدم الاجتماعى الذى تحقق فى الخمسين عاما الماضية لم يحدث سوى تغييرات قليلة فى نظامنا السياسى ، فكيف يمكننا أن نتوقع أن تأتى خطوات الجيل القادم بتغييرات أكثر ؟ ومهما كانت جودة الاتجاهات التى فى طريقها لأن تؤثر على قيمنا ، وأهدافنا ، فإنها ليست قوية لدرجة أن تعدل من نظرتنا القديمة إلى السياسة ، أو أن توسع أو تقصر من مدى آمالنا فى الحكومة ، ومهما كانت تحركاتنا ، أى سواء كانت أفضى من مكان إلى مكان ، أو رأسية من طبقة إلى أخرى ، فمن الصعب علينا أن نتحرك أبعد أو أسرع عما تحركناه فعلاً فى هذا القرن . وأياً كانت المسائل الجديدة التى تتدخل فيها حكوماتنا القومية أو المحلية ، فليس من شأنها أن تضيف تجارب جديدة إلى فكرنا السياسى .

وبالرغم من أنه قد يتوسع فى تفسير بعض نصوص الدستور ، وقد تحرف نصوص أخرى ، فإن مبادئه الأساسية وهى فصل السلطات ، والنظام الاتحادى ، ونظم انتخاب الكونجرس ورئيس الجمهورية ، واستقلال الكونجرس ، ستظل محتفظة بشكلها الحالى وستظل تمارس نفوذها الحاضر على تقاليدنا السياسية . ولنا كل الحق فى أن نتوقع دوام نظام الحزبين ، وأن الأحزاب نفسها ستظهر بالصفات التى تسبغها عليها تجارب الزمن ، وبقدر ما يمكن لعينى الضعيفتين أن تريا ، فإن الأحزاب ستبدو كأحزاب اليوم : مفككة ، مرنة ، غير مركزة ،

غير منظمة ، موجبة إلى تحقيق مصالحها ، ومحاطة بعدد كبير من الجماعات النفعية ، ومستظل كما كانت دائماً ترنو بشوق إلى حكم الأغلبية وفقاً للديمقراطية شاملة .

ولأواجه الآن في تنبؤاتي الجانب الآخر من المشكلة برسم مستقبل حالك للأحزاب الثلاثة ، حقاً إنه تتوفر في هذه البلاد اليوم المواد الجوهرية اللازمة لتسكوين ثلاثة أحزاب هامة : من أموال ، إلى زعماء ، إلى مؤيدين ، ولوجودت هذه الأحزاب في ظل نظام آخر غير نظامنا لأنها أن تنفذ من خلال الاحتكار الديمقراطي الجمهوري وأن توجد لنفسها مكاناً دائماً بجانب هذين الحزبين ، ولكن في ظل نظامنا فلا يوجد سبب معقول يجعلنا نتوقع أن يحرز حزب من هذه الأحزاب فوزاً محترماً في انتخاباتين متتاليتين ، فلو أحرز حزب ثالث جديد مثل هذا الفوز ، لتحرك أقرب حزب رئيسي له ، وابتلعه^(١).

وإني أتحدث بالطبع عن :—

١ — الجنوب الأبيض ، الذي قد يمسك بميزان السلطان السياسي في الولايات المتحدة لجيل قادم أو أكثر .

٢ — اليساريين غير الشيوعيين (المتركزين في كونجرس المنظمات الصناعية) C.I.O. وهو اتجاه من اتجاهات الاتحاد العام القائم بين هذا الكونجرس وبين الاتحاد الأمريكي للعمل A.F.I. ، الذي يبرز من وقت لآخر ليهده بنشوء حزب أحرار عمالي ويعود إلى حالته الطبيعية ليسكون نصف سيد ، ونصف عبد في الحزب الديمقراطي .

٣ — محافظي اليمين المتزمتين ، الذين هم على استعداد للذهاب وراء دوجلاس مالك آرثر إلى نهاية الأرض عند أول إشارة منه .

(١) ويحدث ذلك حتى منه مجرد التهديد بالفوز ، وإن نجاح الحركة المتجه إلى اليسار في الحزب الديمقراطي عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٨ لتبسط من مزجعة كل من يأمل في نشوء حزب ثالث متطرف .

والاتجاهات المتقدمة تظفر في معظم الدول الأخرى بتأييد الملايين ، وتكون الأحزاب منذ أمد بعيد ، ولكنها في بلادنا مقدر لها الفشل ، وهو ما يسعد له معظمنا ، ولكن لن يبقى كل مظهر من مظاهر سياستنا في الربع قرن القادم تماماً كما هو الآن ، فكثير من الاتجاهات للرؤية بالفعل في الوقت الحاضر ستتابع سيرها ، والتحول من السياسة الإقليمية إلى السياسة القومية ما يزال في الطريق . وإن الجماعات المتعصبة في الأحزاب لتتضاءل تدريجياً ، ولن يدرى كم من الأماكن للقدسة ستتداعى تحت ضغط هذا الاتجاه ، بعد أن انتخبت فرمونت ديمقراطياً ليثلاً في الكونغرس ، وقد ساعد نشاط الجماعات النفعية على تقوية هذا الاتجاه ، وفي ذلك تقول لجنة الأحزاب السياسية التابعة للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية : « إن نمو الجماعات النفعية الحديثة يؤثر تأثيراً مباشراً على التوزيع الداخلي للسلطة في الأحزاب ، فهي تعمل ضد المصالح الحلية وتوازن بينها ، والواقع أن ازدهار الجماعات النفعية كان أحد العوامل التي أدت إلى نشأة الموضوعات القومية ، لأن هذه الجماعات تعمل على تنظيم وتوضيح أهدافها بالنسبة إلى الأمة كلها^(١) .

كذلك فلن يتم قريباً تحول ملايين الأمريكيين من سياسة الانحياز القوي إلى سياسة الاستقلال الصلب ، وقد يكون حقاً — كما تنبأ بعض المراقبين — من أننا على استعداد لقبول زيادة أو نقص في التقسيم الدائم للسلطة على مستوى الأمة ، بأن يسيطر أحد الأحزاب على البيت الأبيض ، في حين يسيطر الحزب الآخر على أحد مجلسي الكونغرس على الأقل . ومن المؤكد أيضاً أن المحترفين في كلا الحزبين يجب أن يعدوا أنفسهم لمواجهة هيئة ناخبين قلقة غير مستقرة ، وبالتالي أن يهتموا في للمارك الانتخابية بأسلوب « التحول » بدلا من أسلوب التنشيط والتقوية^(٢) .

APSR Report, 20 ; Paul T. David, "The Changing Party Pattern," Antioch^(١)
Review, XVI (1956), 333, 343-346.

Lazarsfeld et al., The People's Choice.

(٢)

وقد تزداد السيطرة على أغلبية الأصوات في المستقبل بحيث يصبح ذلك هو الوضع الطبيعي للانتخابات ، وفي نفس الوقت سيضعف أثر الطبقات على السلوك السياسي ، وخاصة أن نفوذ العنصر والدين ينحصر بانتظام شيئا فشيئا . وكما كتبت في الفصل الثالث فإن الصراع الطبقي بعيد عن السياسة الأمريكية ، ولكن ذلك لا يعنى أن الإدراك الطبقي عامل مهم ، فإنه يجب أن يصبح عاملا أكثر أهمية كلما تنبه الأمريكيون إلى مزايا وضعهم القانونى (١) .

ومع ذلك فليست هذه الاتجاهات قوية بدرجة كافية لتغيير الصفات الأساسية للسياسة الأمريكية ، والجزء الوحيد الملم الذى أجده صعوبة في توقعه هو العلاقة الحالية بين الديمقراطيين والجمهوريين ، ولست أتناول هنا الخلاف الذى سيقوم في انتخاب معين ، بل العادات السياسية وأوجه تفضيل الشعب الأمريكى في المدى الطويل ، وقد كانت هذه العادات وهذا التفضيل في صالح الديمقراطيين منذ بداية العهد الجديد New Deal ، وقد كانت الأمور متعادلة في انتخابات الكونجرس ، عام ١٩٥٨ ، بقدر ما يمكن أن تكون في نظامنا ، وأعنى بذلك أن كلا الحزبين قد أزال كل قيمة للموضوعات وللأشخاص الذين تناولتهم هذه الانتخابات ، بحيث لم يترك لكل حزب إلا حصته الطبيعية من الأصوات ، وقد حصل الديمقراطيون في انتخابات مجلس النواب على ٢٥٦٤٣١٠٤ صوتا في مقابل ١٩٧٦٣٧٧٣ حصل عليها الجمهوريون ، وفي خارج الجنوب كانت النتيجة ٢٢٨١٦٠٦٠ في مقابل ١٩٦٦٩٦٠ ، وقد لا تكون هذه النتيجة مقياسا دقيقا لسيطرة الديمقراطيين ، ولكنها أصح نتيجة يمكن الحصول عليها ، والسؤال هو ما إذا كانت سيطرة الديمقراطيين ستستمر في المستقبل .

وقد تمت عدة عوامل في نظامنا السياسى أدت إلى اعتقاد الجمهوريين

بأنهم مستعبدون أغلبيتهم القديمة في خلال عشر السنوات القادمة ، ومن هذه العوامل :

١ — الزيادة المستمرة في الدخل ، التعليم ، متوسط الأعمار ، تناسب عدد النساء مع الرجال (١) ، وهي كلها قوى من شأنها أن تدفع الناحيين برفق في اتجاه النزعة المحافظة عند الجمهوريين .

٢ — نمو الضواحي .

٣ — الصورة الضخمة لدوايت أيزنهاور باعتباره رجل السلام ، التي قد تغطي صورة فرانكلين روزفلت باعتباره رجل الشعب .

٤ — العادة النامية لدى الكثيرين من الجنوبيين في التصويت لصالح الجمهوريين في انتخابات الرئاسة .

٥ — اتجاه الكثيرين من كبار رجال الأعمال إلى المشاركة الفعلية في السياسة .

٦ — الاستنارة المتزايدة لدى صغار رجال الأعمال والزراع والأشخاص العاديين من تدخل نقابات المال في السياسة .

٧ — احتمال أن يكون تجميع المال الأمريكيين في اتحادات قد وصل إلى حد التشبع ، وأن قسماً كبيراً من هؤلاء المال سيصوت لصالح الجمهوريين مهما كان اتجاه زعمائهم ناحية الديمقراطيين .

٨ — الجناح المحافظ الذي يملك الكثير مما يحرص عليه ضد الإصلاحات غير للدروسة والإنفاق الطائش .

وجميع العوامل والاتجاهات المتقدمة ، تعمل في رأى الجمهوريين ، على قلب الوضع الحالي للحزبين داخل هيئة الناخبين الأمريكية .

(١) في عام ١٨٨٠ ، سيزيد عدد النساء المصالحات للانتخاب عن عدد الرجال بخمسة ملايين ونصف وذلك وفقاً لمكتب الإحصاء .

ومع ذلك فبرى الكثيرون ، وليس الديمقراطيون فقط — أنه من القدر للجمهوريين أن يظلوا أقلية ، لسنوات كثيرة في المستقبل^(١) . والذين يتوقعون استقرار السيادة الديمقراطية ، يعملون كثيراً على نظرية الدورات في السياسة الأمريكية ، فإذا كانت سيادة الجمهوريين قد استمرت أربعين عاماً ، فإن الديمقراطيين لقادرون على الاستمرار خمسين عاماً على الأقل . وإذا كان الجناح المحافظ بعد الحرب العالمية الثانية قد فشل في إزالة الحافة الديمقراطية ، فإن الجناح التحررى لكفيل بأن يزيد هذه الحافة حدة وقوة ، وقيل أيضاً إن عدد الأمريكيين المؤيدين للحزب التقدمى سيزداد في الجيل القادم، وإن التعليم يمكن أن يفيد كلا الحزبين ، فهو يستطيع أن يثير الاهتمام لدى غير المصوتين من الطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكى . كما يستطيع أن يعضد المصوتين القدامى من الطبقتين الوسطى والعليا ، وإنه لم يثبت أبداً أن عامل التعليم وحده ، منفرداً عن كل العوامل الأخرى كالحالة الاجتماعية والدخل ، يستطيع أن يدفع الأمريكيين ناحية الحزب الجمهورى ، أما فيما يتعلق بزيادة نشاط الأغنياء في المجتمع الأمريكى ، فإن أنصار الحزب الديمقراطى يحولون أن يردوا عليه بقول جورج مينى :

« إن رجال الأعمال يتدخلون في السياسة الآن بسبب تهديدات المال ، وكل ما أستطيع قوله : مرحباً بكم ، تفضلوا ، إن للماء جيد ، فلندعهم يدخلون ، وكلما تدخلوا بمواردهم للمالية ، كلما أثار ذلك الحية بين المال ، وقد يساعدنا ذلك على حمل عدد أكبر من المال على القيام بواجباتهم الحقيقية كمواطنين ، وعندما يشبكون في المناقشة القائمة بين المال وأصحاب الصناعات الضخمة فإننا سننتصر لأنه يوجد منا عدد أكثر منهم^(٢) » .

وما تزال هناك نقاط أخرى من الممكن إثارتها ، تأييداً لتوقع استمرار السيادة الديمقراطية ، فهجرة الزنوج إلى الشمال والإصرار على تسجيل الزنوج في قوائم الانتخابات في الجنوب ، كل ذلك في صالح الديمقراطيين ، والمهجوم

Walter Prescott Webb, "An Honest Preface (Boston, 1959), 78-97, on (١)
"How The Republican Party Lost Its Future."

New York Times, May 14, 1959.

(٢)

على المبالغة في تمثيل الأماكن الزراعية قد ينجح في تصحيح بعض المظالم الصارخة، وقد تستفيد المدن الديمقراطية من ذلك النجاح . وللديمقراطيين مقاعد مضمونة في الكونجرس أكثر مما للجمهوريين، وأية أغلبية قد يحصل عليها الجمهوريون في المجلس ستكون معرضة للضياع بحركة مضادة في عدد قليل من المناطق كما لاحظ «لبل»^(١)، ولا شك أن عدد أفراد الشعب العاديين يزيد على عدد أفراد الطبقتين المتوسطة والعليا .

لجميع هذه الأسباب ، فإنني أعتقد أنه من المنطقي توقع استمرار احتفاظ الديمقراطيين بالسيادة لعشرات من السنين ، وأكرر أن ذلك لا يعنى أنهم يستطيعون الثقة بالفوز في كل انتخاب ، بل يعنى أنهم يسبقون الجمهوريين بمسافة كافية لأن تمكنهم من السيطرة على أحد أو على كلا مجلسي الكونجرس، وعلى أكثر من نصف عدد حكام الولايات ، لمدة من الزمن في المستقبل ، كما أن هذه الأسباب من شأنها أن تمكن الديمقراطيين من الفوز برئاسة الجمهورية ما لم يستمر الحظ في جانب الجمهوريين .

لا شك أن الديمقراطيين سعداء بتوقع استمرار تفوقهم ، ولكن ماهي الإجابة عن السؤال الآتي : هل يمكن تجنب انفجار حزب همفري ، ستيفنسون ، والتر ، دى سايبو ، لهمان ، باول ، بيرد ، ترومان ، أرفي ، بتار ، إيستلند، تالمذج، فيرلي ؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أن ننظر مرة أخرى إلى الجنوب ، لأن الديناميت الذي قد ينفجر في سماء الديمقراطيين يقع في التوتر القائم بين يعض الجنوب المتعالمين المستعدين للقتال وبين الأقلية السياسية الواعية في الشمال والغرب .

ولا تتطلب صور التوتر الأخرى الموجودة بين الديمقراطيين اهتماماً كبيراً من جانب زعماء الحزب ، فالتوتر القائم مثلا بين الزراع والمال النفايين ، أو بين

الإيرلنديين والإيطاليين أو بين الأساتذة وأصحاب المهن الحرة ، ليس أشد هوة من التوتر الذى يقض مضجع الجمهوريين ، فهو المعب الذى يتمتع على الحزب أن يتحمله ، إذا كان يأمل فى الانتصار فى لعبة السياسة التى تمارسها فى هذه البلاد .

ولكن الشقاق بين أحزاب الجنوب الإحدى عشرة وأحزاب الشمال والغرب التسعة والثلاثين ، يستفحل بشدة^(١) ، ولقد كان من الصعب الحياة مع وجوده فى أيام كليفلاند وويلسون وفرانكلين روزفلت ، أما فى هذه الأيام فقد قيدت من قدراتهم على التخطيط والابتكار ، وحصر حق العفو فى أضيق نطاق . وإن ظهور ديمقراطى الشمال بمظهر حزب الحركة والإصلاح ، والمقاومة للمستمية التى تبذلها الصناعة الجنوبية ، والليل المتزايد من الجنوب الصناعى نحو الحياة ، وبالتالى نحو العزلة ، وضخامة سلطة الديمقراطية الجنوبية فى الكونجرس ، وتحالفهم مع الجمهوريين المحافظين ، وازدياد حدة النزاع القائم فى كل من الجانبين حول الحقوق المدنية ، وإزالة الحواجز عن الزواج ، كل هذه الاتجاهات والقوى تعمل على زيادة الشقة اتساعاً فى حزب جيفرسون وير . إن بيرقد بغفر جيفرسون عبيدة ، وقد ينسى جيفرسون أحقاده ، سعيًا وراء تأييد بير ، ولكن ألا يستطيع عضو الشيوخ دوجلاس وعضو الشيوخ بير أو والتر رتلى أو إيمى كانور ، أو مسز روزفلت من نيويورك ، ومسز فلتشر جور من مسيسي أن يخفروا وأن ينسوا ؟ إن معظم ديمقراطى الشمال الذين تحادثت معهم فى السنوات القليلة الماضية ، يرون أن مستقبل الحزب يكمن فى الاهتمام الثابت بالشئون الدولية وفى الضغط المقول لتأييد الحقوق المدنية وإزالة الحواجز ، وفى العمل كلما دعت الحاجة إلى تحسين حاله وأصحاب الدخول المنخفضة فى المدن والريف ، ومعظمهم نائر وغاضب على مسلك الجنوبيين فى الكونجرس ، وفى نفس الوقت فإن معظم

Key, Southern Politics, esp. chap. 31, Heard, A Two-Party South? esp.(1) chap. 19; Lubell, Future of American Politics, Chap. 6, and Revolt of the Moderates, Chap. 8.

الديمقراطيين الجنوبيين الذين تحدث معهم ، يصرون على أنه لا يمكن إراغام ولاياتهم على الإسراع نحو إلغاء عزل الزوج ، ويتسألون عن الوقت الذي سيظل فيه الاتحاد القديم متمسكا ، وأكثر من نصفهم يبدون آراء اجتماعية واقتصادية عن آراء الجمهوريين المحافظين .

ويتوقع للديمقراطيين الجنوبيين أن يهزجوا أحد سبل ثلاثة :

١ — أن يكونوا حزبا ثالثا ، حزباً ديمقراطياً حقيقياً — يستمر في حكم كل ولايات الجنوب كما يفعلون الآن ، ويمسك بميزان السلطة في داخل هيئة مندوبي الناخبين ، ويقوم بأحسن المساومات مع أكثر الحزبين حاجة إليه في السكونجرس .

٢ — أن يسيروا في الطريق — الذي تحدثت معالته في انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ ، وأن ينقسموا على أسس طبقية ومصالحية ومبدئية ، إلى حزبين حقيقيين أولا في ولايات كتكساس وفيرجينيا وفلوريدا ، ثم بعد ذلك في سوث كارولينا والسيشي .

٣ — أن يبقوا على الوضع الحالي لأطول مدة ممكنة ، وبصفة خاصة ، حتى يجبرهم ديمقراطيون الشمال على الانفصال نهائياً بإلغاء كل من قاعدتي الأقدمية وتمويق القوانين ، وهو ما قد يكونون راغبين عنه ، وهذا السبيل لا يتطلب إظهار ولاء كامل للحزب ، فهو يسمح بانسحاب بعض الأعضاء من مؤتمر اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية أو طلب رفع أعضائهم من قائمة المرشحين ، على ألا يقال في ذلك .

وباعتباري شماليا بولدى وعن اقتناع ، فإنني أتردد في التنبؤ بالسبيل الذي سيختره الجنوب في النهاية ، وأكثر من ذلك فإنه يبدو لي أن هناك عقبات ضخمة تقف دون سلوك أى من هذه السبل ، فبالنسبة للسبيل الأول : فإنه يتحدى كل قواعد السياسة الأمريكية ، ويفترض وجود إجماع على الهدف

في الجنوب ، وهو إجماع قد يتلاشى عند ثانی اصطدام إن لم يكن عند الأول . أما السبيل الثاني ، فإن ساوكة قد يكون طعنة لأسلوب الجنوبيين في الحياة ، أشد من السماح للزواج بدخول عدد من مدارس البيض ، أو تسجيل نصف مليون آخرين منهم في قوائم الانتخاب ، أو الدخول في اتحادات العمال . إن سياسی الحكومة في الجنوب لا يتجنبون الحزب الجمهوری فقط ، وإلا لأمكن التغلب على هذه المشكلة القديمة بتغيير اسمه ، إلى الحزب الدستوري مثلا ، ولكنهم في الواقع لا يرتاحون إلى أية سياسة متطورة للحزبين ، وحتى لو استطاع نصف الجنوب المحافظ أن يتناسى الماضي ، وأن يتقاضى عن مصالحه الشخصية وعن مخاوفه ويمد يده إلى الجمهوريين ، فهلا يجد الكثير من الجمهوريين كجافيت وروكفلر ونيكسون من المستحيل عليهم أن يمسكوا بها بقوة ؟ إن الحزب الجمهوری الذي أفسح المجال للشيوخ يبرو وإيستلاند قد يجد نفسه أمام هروب جماعی ، وإن الجناح الحديث فيه قد يشنها حرباً شعواء على مثل هذا الاتجاه .

كذلك فإن السبيل الثالث ، وهو البقاء في الحزب ، لا يمكن اتباعه إلى الأبد كما سبق أن أوضحنا . حقاً إن جنوب عام ٢٠٠٠ سيكون قد أرغم على التخلي عن السمات التقليدية للتنظيم والولاء السياسي ، وسيكون قد وصل إلى تسوية سلمية فيما يتعلق بالمشكلة العنصرية مع بقية الأمة ، مما سيسمح ، أو حتى سيرغم الولايات الجنوبية على اتباع بقية ولايات الاتحاد نحو سياسية قومية . ولست متأكداً من تاريخ ولا كيفية حصول هذا التحول من التمسك بالتقاليد إلى مواجهة الواقع ، ولكنني أشعر بأن ذلك سيحصل بعد حوالى جيل من الآن . وسيقع أثر انهيار الجناح الديمقراطي القديم نتيجة لضغط الرئيس والشماليين الأحرار في الكونجرس (وبمساعدة الجمهوريين) ، وسيتم ذلك بأسرع مما يتوقعه الآن معظم الناس . ولكنني لا أستطيع التكهن بالشكل الذي سيتخذه هذا الواقع الجديد . والشئ الوحيد الذي أنا واثق منه ، هو أنه سيخدم مصالح

الزواج المشروعة في كل من الجنوب والشمال على الأقل إلى مدى متوسط ، وإلا فإنه سيتحطم تحت الضغط حتى يوجد حل آخر .

لقد تكلمت كثيراً عما يتوقع أن يحدث للنظام السياسي الأمريكي ، وعلى الآن أن أصف العلاج ، أى أن أتكمّل عما يجب أن يحدث ، وأعتقد أنه يجب البدء بذكر قائمة طويلة للانتقادات الموجهة إلى نظامنا الحالي لأنه لا يوجد الكثير مما يوصف به نظام يعمل على أكمل وجه ، ولكن الكلمات التي يتعين علينا استخدامها هي : الحيرة — الأناية — الفساد — الاستهانة — عدم الشعور بالمسؤولية ، هي كلمات مألوفة للأشخاص الذين لا يعيرون سياستنا سوى اهتمام عابر . وأكثر من ذلك ، قد نجد أنفسنا نتكلم لا عن عيوب الأحزاب الأمريكية ، بل عن عيوب الشعب الأمريكي ، وبالرغم من أن ذلك قد يكون مفيداً ومسلماً ، فإنه موضوع كتاب آخر . وعلى أية حال فإن معظم الانتقادات التي استمعت إليها على مر السنين ، هي قبل كل شيء أحكام على قيم وتقاليد بلد ديمقراطي كبير . ولننظر مثلاً إلى الانتقادات الحرة الموجهة إلى المؤتمر القوي لحزب من الأحزاب ، أفليست في الواقع اتهامات للحضارة التي تعمل في نطاقها هذه للمؤتمرات ؟ ألا يجب أن نسلم بأن المؤتمر يعكس قيم هذه الحضارة لأنها ديمقراطية للغاية في صفاتها وفي أهدافها ؟ وهل من الممكن أن نتوقع إصلاح أحدها دون البدء بإصلاح الآخر ؟ إن هذه الأسئلة توجب عن نفسها ، وعلينا أن ننظر إلى الأحزاب باعتبارها ممثلة للقيم الحقيقية ، وأدوات للأهداف الحقيقية في بلد حقيقي ، وإذا كنا بصدد انتقادها ، فعلينا أن نقوم بذلك في حدود الواقع ، وأن نبقي على وصفنا للإصلاح والتحسين في حدود ما هو ممكن .

وأستطيع أن أجمل ما تحتاج إليه سياستنا في خمس كلمات :

زيادة المبادئ ، الوضوح ، النظام ، المسؤولية ، الحاسة .

ونستطيع الحصول على كل هذه الأشياء الحسنة دون الإخلال بأية قيمة غالية ، أو بأى إجراء من إجراءات الديمقراطية الأمريكية ، وسنحصل على هذه

الأشياء من خلال عمل من أعمال الإرادة الجماعية ، ومنقرر في الوقت المناسب أنها أشياء حسنة ، ونعمل على إقناع سياسيينا بأن الأمر يتطلب فقط الاهتمام من جديد بالقيم العتيقة ، وبث حياة جديدة في الإجراءات القديمة . ولما كان السياسيون على استعداد دائماً للاقتناع ، فإن الأمر متروك لنا لنقرر ما إذا كانت سياستنا ستتطور وتتحسن .

والنقد الذي يطالب بزيادة المبادئ يقول إننا قد خضعنا طويلاً لعتيان المصالح (سواء المكتسب منها أو للمأمول فيه) على تكوين وعمل أحزابنا ، وإن الوقت قد حان لكي نلحق بالكنديين والبريطانيين ، عن طريق النزود بعدد من الأفكار والبرامج السياسية ، فالأحزاب لن تقوم بعملها أبداً على الوجه الأكمل ، وبالتالي لن نستحق احترامنا ، إلا إذا رمزت لشيء أكثر من العلم ، الوطن ، الفضيلة ، الحرية ، التقدم ، فلقد عاشت الأحزاب مدة طويلة بعيداً عن الأفكار ، وكانت محافظة الحزب المحافظ منبعثة من داخله ، وكان تمرر الحزب الآخر مجرد تقليد لمثالية جيفرسون وويلسون ، وإن ما نحتاج إليه هو زيادة التفكير حول المستقبل الأمريكي .

وهذه الزيادة في المبادئ لن نخدم الناخبين الأمريكيين كثيراً إذا لم تتعارض أفكار الأحزاب إلا في نقاط قليلة ، فيجب ألا تكتفي الأحزاب بتأييد بعض المسائل ، بل يجب أن تؤيد مسائل مختلفة ، بأن يكون الخط الذي يفصل الديمقراطيين عن الجمهوريين واضحاً ، فالنقد الحق الذي يوجه إلى الأحزاب الأمريكية الرئيسية ليس هو أنها تميل إلى التشابه ، بل إن الفروق التي تفصل بينها ليست واضحة تماماً (١) .

إن قوانين السياسة الأمريكية غير المكتوبة تتطلب أن تكون الفروق بين الأحزاب قليلة نسبياً ، ولكن ذلك لا يستتبع أن تكون هذه الفروق

غامضة . إننا لا نطلب من الأحزاب أن تعرض على ملايين الأمريكيين حلولاً تستثير انتباههم إلى درجة كبيرة ، ولكننا نطلب منها حلولاً يمكن إدراك فحواها بوضوح .

وإنى أرى أن هذه الحجة حاسمة ، ولكننى باعتبارى أحد المعجبين بالنظام السياسى الأمريكى ، قد أتردد فى الموافقة على إجراء أى تغيير قد يفسد هذا النظام باسم تخطيط برامج للأحزاب .

ومع ذلك فلا أرى أن جهود زعماء الحزبين لوضع برامج مؤسسة على مبادئ محددة ، ولتوضيح الفروق بين برنامج وآخر ، قد تفسد مزايا نظامنا الثابتة ، فلندع المجلس الديمقراطى الاستشارى يزدهر ويمتلى بزعماء الحزب فى الكونجرس ، ولنعمل من اللجنة الجمهورية للبرامج والتقدم فرعاً دائماً للجنة القومية ، ولنطالب كلاهما بأن تقدم سلسلة من التقارير التى توضح مبادئ كل حزب ، وتوضح الفروق بينه وبين الحزب الآخر .

ويجب أن تؤدى هذه الفروق فى النهاية إلى مواجهة بين التحررية والحفاظة ، وهذه المواجهة موجودة فعلاً وهى أكثر وضوحاً مما يدرك معظم الناس ، وأهم ما يجب إقناع السياسيين به هو أن يكونوا أمناء وصريحين فى مواجهة ما يصبح أكثر واقعية بمرور السنين . وإننا نستطيع جميعاً موافقة الحاكم ديوى فى رفضه عام ١٩٥٠ ، لنصيحة بعض النظريين المحايدىن الذين « يريدون طرد كل للمتدلين والأحرار خارج الحزب الجمهورى ، ثم تحالف الباقيين مع الجماعات الجنوية للحفاظة ، وبذلك تكون كل الأمور قد نظمت حقاً ، فيصبح الحزب الديمقراطى حزب الأحرار ، ويصبح الحزب الجمهورى حزب المحافظين ، وتكون النتائج بدورها قد رتبت ، بحيث يخسر الجمهوريون فى كل انتخاب ، ويكسب الديمقراطيون كل انتخاب (١) » .

ومع ذلك فإنى أنساأل : ألا يغير من آرائه فى عام ١٩٦٠ وهو العام الذى أصبح

فيه حزب المحافظين في بريطانيا أول حزب في التاريخ يفوز في ثلاثة انتخابات عامة متتالية ، والذي فاز فيه حزب المحافظين التقدمي في كندا على حزب الأحرار بنسبة ٤ : ١ ، أن أحداً — على حد على — لم يقترح جدياً أن يهجر المعتدلون والأحرار الحزب الجمهوري ، وأن يتحكم الرجعيون الجنوبيون في نشاط الحزب الطهر ، وأن يقف هذا الحزب صامداً ضد أى شكل من أشكال التقدم الاجتماعي . ولا شك أنه لا يوجد من يتوقع أن يصف حزب نفسه بأنه محافظ ، وأن يتجاهل المركز الحيوي ، أو أن يتخلى عن الحقيقتين القديمتين للسياسة المحافظة : أن يقبلوا ، وأن يؤيدوا الإصلاحات التي يقترحها خصومهم التقدميون ، وكل ذلك بالطبع بعد فترة مناسبة ، وأن يفاجئوا الأحرار بين الحين والحين ، ببرامج إصلاحية . ويمكن للمرء أن يتوقع أن تقوم المنافسة بين حزبين على أسس متعادلة إذا كان أحدهما أكثر محافظة وكان الآخر أكثر تحررية ، وكانت المنافسة تتعلق بأمور كالضرائب ، والإنفاق الحكومي والسياسة المالية ، وتنظيم العمل والصناعة ، والمعونة للدول النامية ، والمساعدات الزراعية ، وأن يكون في استطاعة هذه الأحزاب أن توسع مجال الاختيار السياسي أمامنا ، وهو ما نحتاجه ونستحقه باعتبارنا مواطنين للدولة لها بعض مشكلات ضخمة ، ومعظمنا لا يريد أن تكون زيادة المبادئ والوضوح في نظامنا الحزبي على حساب وحدتنا القومية والاجتماعية التي تسهم الأحزاب في تحقيقها بنصيب كبير ، وقد نكون بدأنا الطريق فعلاً إلى نظام أكثر وضوحاً . وقد فشلت في اكتشاف أية ثغرات جديدة في بنائنا الاجتماعي ، تكون قد نتجت عن الصراع بين الأحزاب .

وإني على ثقة من أنه من الممكن أن يكون لدينا نظام حزبي يعمل على تحقيق وحدة الأمريكيين من أى إقليم ، أو طبقة ، أو عنصر ، وفي نفس الوقت يتيح لهم مجالاً للاختيار أكثر مما أتاحة لهم في الماضي .

ولكن هذا الخيار الأوسع يجب أن ينعكس في صورة نظام قوى ، وإلا فإن جميع جهودنا لزيادة المبادئ والوضوح ستذهب عبثاً ، وستضارب المجلس

الاستشارى الديمقراطى مع لجنة البرامج والتقدم الجمهورية ، ويتقازفان وسائد محشوة بالسفاهات ، وتستمر الجماعات المنشقة فى الامتناع عن تقديم ولائها لأحزابها ، وسيستمر الجو مملوءاً بمطالبات الأساتذة والصحفيين ، والناخبين العاديين ، بأحزاب تنادى بمبادئ مختلفة . إننا فى حاجة إلى زيادة الوعى الحزبى بين أعضاء مجالسنا التشريعية ، وإلى تشديد فى الجزاءات التى توقع على العصاة والمتمردين ، وإلى زيادة حماية الأشخاص الذين يقاومون المصالح المحلية والضغط ، فى سبيل الدفاع عن موقف حزبهم من موضوع حيوى وهام ، وعلينا أيضاً أن نزيد من احترامنا لأعضاء المجالس التشريعية الذين يسعون للوفاء بتعهدات أحزابهم .

إن النظام ليس إلا وسيلة لهدف أعلى ، وهذا الهدف — وهو بدوره وسيلة لهدف أعلى منه — هو إقامة نظام حزبى يكشف عن شعور أصيل بالمسئولية ، فهذه صفة يجب تعزيزها حيثما توجد فعلاً فى نظامنا ، ويجب إدخالها حيثما لا توجد ، وإلا لظلنا إلى الأبد تترغ فى وحل السياسة التى تمجد التسويات ، والاستقلال ، وتنقص من الأعمال والمسئوليات ، والتى ترفع الأغليات حتى تحقق انتصارات عظيمة ، ثم لا تفعل بها شيئاً ، والتى تشجع الأحزاب على التصرف مثل ساحر « أوز » ، وأن تبذل وعوداً كثيرة لا نستطيع تنفيذها .

وقد بدأت الحملة من أجل إيجاد أحزاب أكثر مسئولية منذ ثلاثة أجيال ماضية على يد ودرو ويلسون واستمرت دون ضعف حتى اليوم ، وقد حققت نتائج ملحوظة على الأقل من الناحية النظرية فى عام ١٩٥٠ ، عندما أصدرت لجنة الأحزاب السياسية التابعة للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية تحت رئاسة شاتسنيدير ، تقريراً بعنوان : نحو نظام للحزبين أكثر مسئولية ، وجوهر تقرير اللجنة نجده فى العبارات الآتية :

إن النظام الحزبى الفعال يتطلب أولاً ، أن تكون الأحزاب قادرة على تحقيق البرامج التى ارتبطت بها . وثانياً أن تكون الأحزاب متحدة داخلياً بدرجة كافية

للعمل على تنفيذ هذه البرامج ، ففي هذا النظام يصبح برنامج الحزب هو شغله الشاغل ، كما يراه زعماء الحزب داخل وخارج الحكومة ، وكما يراه الشعب .

أما مسؤولية الحزب فتعنى مسؤولية كلا الحزبين تجاه الجمهور .

وتتركز مسؤولية الحزب الحاكم في إدارته للحكومة ، وبصفة خاصة في سياسة هذه الحكومة ، وتشمل هذه للمسئولية سير الجهاز الحكومي بوجه عام ، والأسلوب الذى يتبعه الحزب في الحصول على النتائج ، والنتائج المتحققة ، وجميع ما يدبر القيام به ، وجميع ما يكون قد توقعه الزعماء الذين سلمهم مقاليدهم ، وأعمال أعضائه ، وجميع التصريحات التى تصدر باسمه فضلا عن الأعمال التى يقوم بها .

وتشمل المسئولية الحزبية مسؤولية الحزب المعارض وعن سير معارضته ، وعن معالجته للمناقشات العامة ، وعن آرائه ومقترحاته ، وعن سياسة الحكومة التى أيدها ، وعن فشله وعن نجاحه فى عرض موضوعات السياسة العامة ، وعن قيادته للرأى العام (١) .

ومن هذه التقديمات ، تطرقت اللجنة إلى مقترحات عملية لا خيالية بعضها واضح ومحدد ، وبعضها غامض ، فى شأن أعضاء المؤتمرات القومية ، ووقت انعقادها ، وفى شأن إنشاء مجالس للأحزاب ، وإحكام القيادة والتنظيم فى الكونجرس ، وتقييد استخدام قاعدة فى التمويل والأقدمية ، وإصلاح نظام انتخاب رئيس الجمهورية .

وسأغنى قرأى عن مطالعة التفاصيل العديدة للمناقشات التى أعقبت نشر هذا التقرير ، وسأقتصر على ملاحظتين :

الأولى : أن اللجنة بحثت قيمة التعاون والمسئولية الموجودين فعلا فى حكومتنا ، وأفردت الكثير من الاقتراحات فى شكل إيمائى بدلا من الشكل التقريرى .

الثانية : بالنت الاتقادات الموجهة إلى اللجنة في تقدير كية التغييرات اللازم إحداثها في النظام السياسي ، نتيجة للأخذ بمقترحات اللجنة ، ولم تعط للتقرير قدره نظراً لتواضعه واعتداله . وعلى العموم ، فقد قامت اللجنة بعمل ماهر ومنصف في بيان الطريق الذي قد نسير فيه للوصول إلى أحزاب أكثر مسئولية وتنظيماً . وإني لأوصي به كرشد لكل من يهيمه التقدم نحو حكومة حزبية قوية .

ومن رأيي أننا نستطيع أن نضيف إلى « طبخة » السياسة الأمريكية ، ثلاث ملاحظات أخرى من المسئولية ، وخمس حفنات من النظام ، على أن تتوقف بعد كل إضافة لتذوق (الطبيخ) ، حتى نتأكد من أنه لا يفقد نكهة التسوية والتسامح والوحدة . وإن أهم ما يشغلنا كمشعب ، هو أن نصل إلى نظام دستوري يتمتع فيه وجود قاعدة غير محدودة للأغلبية ، وبالتالي يتطلب وجود أحزاب مرنة (١) .

وحتى يتحول اهتمامنا نحو حكومة قوية ، وهو ما لا نجرؤ على تركه يحدث ، ما دام احتمال نشوء حرب أهلية قائم في مجتمعنا ، فيحسن بنا أن نتمسك بأحزابنا الحالية ، وأن نعمل بحماسة على تحسينها . وإني لأطالب إعفائي مرة أخرى من البحث عن أحسن العالمين : عالم ليندون جونسون الحالى وعالم شانسنيدير المستقبل ، ولكنى أتنفق مع الأخير في أن قدرة نظامنا على إيجاد وتعزيد أحزاب مسئولة أكبر مما كنا نعتقد حتى الآن . وعلى أية حال فهناك بعض خطوات متواضعة يمكن اعتبارها مرغوباً فيها : الاهتمام بتنظيم الحزب القومى ، والإكثار من الزعماء الأقوياء في الكونجرس ، وزيادة الكلام حول المسئولية للناخبين وتعديل قاعدة الأقدمية في الكونجرس بما يتفق مع التعاون الحزبى ، وجعل مدة مجلس النواب أربع سنوات (حتى ينتخب في نفس الوقت مع رئيس الجمهورية) ، وإيجاد وسيلة

للتبادل المناسب بين الرئيس والأحزاب في الكونجرس ، واعتبار المرشح لرئاسة الجمهورية الحائز على أكبر عدد من الأصوات بعد الفائز عضواً في مجلس الشيوخ لمدة أربع سنوات (فلماذا لا نجعل من الزعيم الإسمي زعيماً حقيقياً) ؟ .
ولست أؤيد المساس في الوقت الحاضر بنظام انتخاب رئيس الجمهورية ، سواء بقصد إيجاد مقياس أعدل وأصح للشعور الشعبي ، أو بقصد إيجاد نظام أوضح وأكثر مسئولية للحزبين ، فقد يؤدي إلغاء نظام القائمة العامة إلى الاقطاع من صفات الرئيس التقدمية ، وهذا تغيير قد نندم عليه طوال حياتنا . وعندما لا يعود الكونجرس منتخِباً وفقاً لنظام يحايي المصالح الزراعية ، فإنه قد يصبح من الممكن انتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لنظام يحايي المصالح الصناعية والحضرية ، وحتى يحدث ذلك ، فيحسن بنا أن نبقى على التوازن الحالي بين فرعي الحكومة العظميين .

وإنى أعتقد أنه لا خوف من أن يؤدي التقدم نحو حكومة الحزب المستول إلى تغيير ملحوظ في سمات السياسة الأمريكية . وجميع ما يؤدي إليه كل هذا الكلام عن المسئولية هو الأمل في أن يقدم كل حزب جبهة قوية إلى الأمة في انتخابات الكونجرس . وإن المرشحين الناجحين سيعتدون بالاعتبارات الحزبية في التصويت في الكونجرس لدرجة أكبر من اعتداد الناخبين . وأى ميل في هذا الاتجاه ، لابد أن يصطدم بكتل ضخمة من العادات والقيم والنظم التي تسند النموذج الحالي لسياستنا . وحتى لو تحطمت هذه الكتل ، وتشكلت في صور مختلفة ، فإن بلادنا ستظل دولة ذات مبادئ مشتركة ، ومصالح متباينة . وإن التوافق الأمريكي ليحجر الأحزاب على الاشتراك في كثير من الأفكار ، في حين يرغبهم اختلاف المصالح على أن يدققوا في اختيار المبادئ التي يرغبون في الدفاع عنها في وقت معين أو في مكان معين . وكما قال جوليوس تيرنر بحق : « لا يستطيع الفوز في كانساس إلا ديمقراطي يعترض على جزء من الصفقة العادلة Fair Deal ، ولا يستطيع الفوز في ماساشوستس إلا جمهوري

يخفف من برنامج الجمهوريين^(١). إن هذا الوضع قد يضايق الذين يحبون أن تكون سياستهم مرتبة ومنظمة ، ولكنه ما يزال ثمن الاتحاد كما هو ثمرته .

إن كل ما يمكن أن نأمل فيه في خلال السنين القليلة القادمة ، هو أن تنفض البيوت الكثيرة الموجودة داخل كل حزب ، وأن يزيد الإخلاص والطاعة للأحزاب في الكونجرس ، ويجب علينا أن نأمل فيما نستطيع الأمل فيه .

وآخر حقنة وصفها النقاد لتقوية سياستنا الضعيفة ، تتضمن جرة ضخمة من « الحماة » . إن الزعماء السياسيين الذين لا يستطيعون تحمل الاستهانة وعدم اللبالات ، ليهتمون بالاشتراك العرضي وبعد تصويت اللالين ، أكثر مما يهتم به المفكرون النظريون ، ولكن الجميع تقريباً متفقون على أنه يجب علينا أن نعمل أحسن مما نعمل باعتبارنا مواطنين في بلد ديمقراطي عظيم . وهل يستطيع الأمريكيون الرد على التحدى الموجه إلى الديمقراطية في هذه السنوات الحاسمة إلا بمساهمة ٤٥٪ فقط من الناخبين في انتخابات الكونجرس ، و ٦٠٪ من انتخابات الرئاسة ، ورفض أكثر من ١٠٪ الانشغال بالمسائل السياسية ؟ .

وإنى لأجدني مضطراً إلى الإجابة بأن ذلك هو أحسن ما لدينا لرد به ، وأننا لن نتحسن كثيراً في الانتخابات القليلة القادمة ، فلا يحتمل أن تتضاءل أهمية أى سبب من أسباب وجودنا وعدم اهتمامنا بالسياسة . وبالرغم من صيحات الطالبين بزيادة الاهتمام بالسياسة وبضرورة التصويت فإننا سنستمر ، بعضنا يصوت ، والبعض الآخر لا يصوت ، بعضنا يتبرع لتمويل الأحزاب وبعضنا يقل يده ، بعضنا يساهم في النشاط السياسى وبعضنا لا يحرك ساكناً ، وذلك بنفس نسب السنوات العشر الماضية ، فستصل نسبة المصوتين في أيدها إلى حوالى ٨٠٪ من مجموع من لهم حق الانتخاب ، في حين لن تتعدى هذه النسبة في مسيسي ٢٥٪ ، وستأتى الأموال التى تبقى على أحزابنا قائمة من مصادر قليلة نسبياً ،

ولن يشعر الأشخاص الذين يؤيدون حزباً أو آخر في الانتخابات بما يدفعهم إلى أكثر من هذا التأييد والعمل من أجل الحزب في غير أوقات الانتخاب . وستظل سياسة الديمقراطية الأمريكية متصفة بالبرود الذي يلزم المواطنين الذين يرقبونها ، أو يحركونها ، وقد لا يظهر هذا البرود للعيان في خلال حرارة المعركة الانتخابية ، ومع ذلك فكما لاحظ هنرى جونز فورد منذ سنوات عديدة مضت : « الحقيقة أن الاستهانة تستتر خلف ضوضاء وحية السياسة الحزبية (١) » .

وإنى أعتقد أننا راضون بهذه الاستهانة ، وخاصة ما يظهر منها في أثناء الانتخابات القومية . حقاً إنه من الرغوب فيه أن تزال جميع الصعوبات بحيث ترتفع نسبة للمساهمين في النشاط السياسى إلى مستواها الطبيعى ، فتصل من ٧٢ إلى ٧٨ فى المائة (٢) ، ولكننى لا أجد معنى في الكد من أجل الوصول إلى نسبة ضئيلة إذا لم يكن وراء ذلك هدف أكبر ، وهذا في رأى هو ما يفعله أنصار حركة تنشيط الناخبين . وإنى حتى الآن لا أرى أن زيادة نسبة الناخبين ستؤثر أو تغير في المستقبل الأمريكى . إن التصويت واجب علينا باعتبارنا رجالاً أحراراً ، ولكننا بهذا الاعتبار نفسه يتعين علينا القيام بمدة أمور ، بحماسة وإخلاص أكثر مما نبذله في الوقت الحاضر ، وقد يكون دور التصويت في قائمة الأولوية هو العاشر .

أنى لا أدافع عن الاستهانة وعدم المبالاة ، فقد قام غيرى بهذا الدفاع ، بطلاقة وقوة وإقناع .

ولكننى أريد فقط الإشارة إلى ثلاثة أشياء ، لآتراها عادة في الانتخابات

وهى :

The Rise and Growth of American Politics (New York, 1898), 304. (١)

H.S. Commager, "Why Almost Half of U^s Don't Vote," New York Times (٢)
Magazine, Oct. 28, 1956.

الأول : أن الأشخاص الذى نسميهم غير مباينين ، ليسوا جميعاً أشراراً ، وليسوا جميعاً غير مباينين ، وأن عدم الاهتمام بالسياسة لدى جمع كبير من الأشخاص قد يكون حصناً رئيسياً ضد التطرف وحكم الفرد (١) ، وقد يكون الانسحاب الفردى عملاً ديمقراطياً تماماً ، كما أن التصويت يعتبر كذلك بالنسبة لفرد آخر ؛ لذلك ولأسباب أخرى ، فإنه لم يثبت بعد أن ارتفاع نسبة المصوتين فى بلد يعتبر دليلاً قاطعاً على سلامة نظامها الديمقراطى . وقد كتب فرانسيس ويلسون يقول : « إن نظرة واقعية لسير الأمور فى البلاد الديمقراطية ، تؤدى إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد خطر من استمرار غياب عدد كبير من لهم حق الانتخاب عن مكاتب الاقتراع » .

الثانى (٢) : أن زيادة عدد الناخبين زيادة فجائية قد تكون نذير خطر — لا بشير سلامة — على النظام الدستور الديمقراطى . وهناك من الدلائل ما يؤيد ملاحظة س.م. ليست وهى أن ارتفاع نسبة المساهمين فى الانتخابات يساعد الزعماء الذين يسمون للقضاء على النظام الاجتماعى للدولة (٣) . وإذا حدث أن اتجهت أمريكا إلى « الجحيم » فلن يكون ذلك إلا أثر انتخابات اشترك فيها عدد كبير جداً من الناخبين . ولا يجب أن يؤخذ هذا الكلام حجة ضد الجهود المبذولة لتحسين نسبة مساهمتنا الحالية ، فهو يعنى فقط أننا لا يجب أن نتوقع من هذا التحسين كسباً كبيراً للديمقراطية ، وأننا يجب ألا نفاجأ إذا اقترن هذا التحسين بسياسة أشد قسوة .

الثالث : أن مستقبلنا يتوقف على نوع أصواتنا لاهلى كميته ، فإن ما نحتاج إليه ليس هو زيادة عدد المصوتين ، بل مصوتين صالحين . إننا

(١) David Riesman, Individualism Reconsidered, (Glencoe, Ill., 1954), 414-425.

(٢) Southwest Social Science Quarterly, XVI (1936), 76.

(٣) Political Man, 180.

في حاجة إلى رجال ونساء أذكياء ، متنبهين ، مدركين ، وعاقلين .
وإذا استطعنا أن نوجد مثل هؤلاء الأشخاص بأعداد كبيرة ، فلا يخشى
علينا من صناديق الاقتراع ، أما إذا لم نستطع فإن أحسن نسبة للتصويت
في العالم لن تكون إلا مقياساً لعاطفة وقتية (١) .

وبهذه المناسبة أذكر قرأني أن غير المتعلمين يصوتون في أعداد أقل من
المتعلمين ، وأن الديمقراطيين يصوتون في أعداد أقل من الجمهوريين ، ولكن
صرحاء فيما يتعلق بالنتائج المحتملة لزيادة نسبة المصوتين ، من ٦٢ إلى ٧٨ في المائة
في انتخابات الرئاسة .

إن نوع الناخبين سينحط ومعه مستوى الحركة الانتخابية ، وسيحقق
الديمقراطيون أكبر نصر لهم في التاريخ ، وستفترحماسة ذوى النوايا الحسنة ويزول ،
ولست أقصد بذلك إسداء النصع لحزب أو لآخر ، ولكنى أبدي ملاحظة مجردة
مبنية على بعض حقائق الحياة السياسية في الولايات المتحدة . ومن هذه الحقائق
أن على الديمقراطيين أن يكذبوا ويتعبوا حتى يحموا مؤيديهم المعتادين على الذهاب
إلى مراكز الاقتراع ، ولما كانوا يفعلون ذلك عادة فهم يكسبون في العادة . ولو كنت
من أعضاء الحزب الجمهوري العاملين ، لطرحت جانباً نصيحة « مؤسسة للتراث
الأمريكي » *American Heritage Foundation* ، ولعلمت فقط على
جذب ناخبي المعتادين والاحتماليين .

(١) قد يرغب الذين يهتمون بالكمية على حساب النوع أن نذكرهم بالتصويت الذي حدث
في كاليفورنيا عام ١٩٥٠ على منصب مراقب التعليم العام ، وكان الانتخاب فيه غير حزبي ،
فقد حصل روى سمسون فيه على ٢٧٧١٢٤٥ صوتاً (وكان مقيداً باعتباره موظفاً)
وحصلت بيرنادوت دويل على ٦٠٥٣٩٣ صوتاً (وكانت مقيدة باعتبارها مدرسة) ، والواقع
أنها أوضحت في أحاديثها ومقالاتها أنها كانت رئيسة الشعب التعليمية في الحزب الشيوعي في سان
دياجو . فهل كان هذا التصويت الأرمن لصالح الأئمة دويل أفضل من الامتناع عن التصويت؟
إنني كنت أفضل لو أتبع هؤلاء الناخبون ما فعله عشرات الألوف من مواطني سان باولو
في البرازيل الذين عبروا عن رأيهم في حالة مماثلة بانتخابهم أنى خربت لمجلس المدينة .

وبعد أن عبرنا عن جميع آمالنا في إصلاح السياسة الأمريكية ، تبقى الحقيقة العنيدة وهي أن السمات التي عرفناها في الماضي القريب ستبقى غالباً في المستقبل القريب ، وحتى الانهيار في الجنوب الصلب لن نغير من الصفات الأساسية لنظامنا ، فقد تغلغلت ومدت جذورها في قيم وفي نظم وفي ظروف الشعب الأمريكي ، بحيث إنه لا يمكن أن يقتلعها أقل من ثورة عاتية تهب على أسلوب حياتنا . إننا قد نصل إلى عهد يسود فيه الجمهوريون ، وإلى وجود منافسة حقيقية بين الحزبين في كل ولاية من ولايات الاتحاد ، ولكن جميع هذه التغيرات ستظل في نطاق النموذج الحالي لسياستنا ، فهذا النموذج باق إلى ما شاء الله ، كما يبدو لي .

ولكنني أرى أيضاً أن قابلية السياسة الأمريكية للدوام ، يجب أن تكون مصدراً للبهجة لا للاقباض .

قد لا يكون هناك مجال لمثل هذه السياسة في عالم ٢٠٦٠ الخيالي (الأتوماتيكي الممّ — حيث لا ألم ولا جوع) الذي وعدنا به الفلكيون ، ولكنها في الوقت الحاضر تستطيع أن تسد حاجات الديمقراطية الأمريكية أحسن من أية سياسة أخرى قد نحاول اتباعها . لقد قيل إن مشكلاتنا الدفاعية والدبلوماسية لا يمكن أن تحلها سياسية التسويات ، ولكن ذلك يعني أنها لا يمكن أن تحل بوساطة الديمقراطية الدستورية ، فهل يتعين علينا أن نتخلى عن ديمقراطيتنا ، وإذا فعلنا فأى نظام للحكم والتشريع نتبعه بدلاً عنها ؟ لقد قيل إن زيادة مشكلاتنا الصحية والتعليمية ، ومشكلات المواصلات والرفاهية ، تتطلب حلولاً حاسمة أكثر مما تستطيع سياستنا أن تزودنا به ، ولكن ذلك يعني فقط أننا لم نشعر بعد بتأخر نهضتنا حتى تزيد من السرعة التي تسير عليها ، فهل نحطم كل جهازنا ونلقى به جانباً ، وإذا فعلنا فأية وسيلة من وسائل تنظيم الصراع على السلطة مجرب ؟ إن الانتقادات القاسية الموجهة إلى نظامنا الحزبي ، وللتشككين في قدرة هذا

النظام على مواجهة مقتضيات الزمن ، لا يدركون ثلاث حقائق ملازمة لسياسة الديمقراطية الأمريكية :

الأولى : أنها معدة للتخفيف من قاعدة الأغلبية لا القضاء عليها ، وعندما تشعر الأغلبية بنفسها وقد أصبحت قوية موثوقاً فيها ، فإنها ستنفذ خلال قيود النظام الحزبي ، كما نفذت من خلال قيود الدستور . إن الأغلبية التي تؤيد معظم الإصلاحات والمشروعات التي يبدو أن النظام الحزبي قد قهرها ، لم توجد .

الثانية : إن سياسة الديمقراطية الأمريكية ، شأنها في ذلك شأن أية ديمقراطية دستورية ، لا تتطلب بالضرورة أن يكون كل قرار يتخذ قراراً حزبياً . حقاً إنه يجب أن يتوافر للحزبية مجال واسع في اتخاذ القرارات العامة ، ومع ذلك فيجب أيضاً إفساح المجال للقرارات غير الحزبية وللقرارات التي تتخذ باتفاق الحزبين ، فلا يوجد في شكل أو روح الحكومة الحزبية المسئولة ، ما يستدعي أن يكون هناك انقسام واضح في شأن كل موضوع ، أو ما يمنع من وجود تكتلات إقليمية أو اقتصادية ، فلا شك أن انقسام الأحزاب يحملها أقل كفاءة في معالجة الأمور . كذلك فهناك بعض مسائل ، من شأن الاعتبار الحزبية أن تعالجها وسائل غير مدروسة ، كالمسائل المتعلقة بنزع السلاح وبأهمية الوصول إلى القضاء الخارجى . إن كل المسائل الحزبية يجب أن تكون مسائل سياسية ، ولكن كل المسائل السياسية لا يتعين أن تكون حزبية (١) .

وأخيراً ، فيجب أن نعرف أن الحكومة الحرة لا تصل إلا إلى جزء من الطريق داخل حياة الأشخاص الذين يؤيدونها . فهناك أشياء لا نستطيع أن نفعلها نظراً لطبيعتها أو بسبب العدالة ، وعلينا أن نتذكر ضرورة ألا نتوقع

الكثير منها ، وبالتالي لا تتوقع الكثير من السياسة التي ليست إلا ملازمة لها .
إن السياسة هي فقط إحدى القوى الجبارة التي صنعت من أمريكا ما هي
عليه الآن ، وستكون فقط إحدى القوى التي ستصنع من أمريكا ما ستكون
عليه عام ١٩٨٤ أو ٢٠٠٠ أو ٢٠٦٠ .

فلنطلب من سياستنا أكثر مما أخذنا منها حتى الآن ، ولكن علينا ألا نخطئ
فنطلب منها أكثر مما نستطيع إعطاءه لنا . وإن نظامنا سيستمر في خدمتنا طالما
تذكرنا أن السياسة هي «فن ما هو ممكن» . وكل ما ستجده أمريكا ضروريا
في السنوات المقبلة ، ستحصل منه سياسة الديمقراطية الأمريكية يمكننا .

١٦٨/٦

٢٠

3

Bibliotheca Alexandrina



0354843

دار النشر للجامعات
القاهرة